الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
*République Algérienne Démocratique et Populaire*
وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي
*Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique*
*Université de Jijel* جامعة جيجل

*Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion*
*Département des Sciences Commerciales*

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

# أثـــر طبيعـــة الإفصـــاح المحاسبي على جودة القوائـــم الماليـــة

دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية**
**تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة**

**إعداد الطالبتين:**
- وسيلة بوباكير
- جميلة بوقريقة

**إشراف الأستاذ:**
عبد الحميد مرغيت

**لجنة المناقشة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| **1.أ/** | **سمير دحمان بواعلي** | **رئيسا** | **جامعة جيجل** |
| **2.أ/** | **عبد الحميد مرغيت** | **مقررا** | **جامعة جيجل** |
| **3.أ/** | **بركـم زهـــير** | **مناقشا** | **جامعة جيجل** |

**السنة الجامعية2013 - 2014**

بسم الله الرحمن الرحيم

# دعاء

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تفقدنا تواضعنا

وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تفقدنا اعتزازنا بكرامتنا

واجعلنا من الذين إذا أعطوا شكروا وإذا أوذوا صبروا

وإذا أذنبوا استغفروا

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا فشلنا

وذكرنا دائما بأن الفشل طريق النجاح فأعنا

يا رب إنا نتوكل عليك

اللهم علمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة

وأن حب الانتقام هو أول مراتب الضعف

اللهم إذا أسأنا إلى الناس أعطنا شجاعة الاعتذار

وإذا أساء إلينا الناس أعطنا شجاعة العفو .

آمين يا رب العالمين

# شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي منحنا العلم والصبر على إتمام هذه المذكرة

والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه ومن اتبعه

بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف **عبد الحميد مرغيت** الذي لم يبخل علينا بتوجهاته ونصائحه القيمة والتي كانت أكثر من مفيدة لنا لإنجاز

هذه المذكرة طيلة مدة الدراسة

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم وقدم المساعدة والمشورة لإتمام هذه

المذكرة وأخص بالذكر كل من الأساتذة:

**عمران بوريب، سعيد عيمر، زعرات فريد، رشيد علاب و بودبة خالد**

كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذ رئيس قسم العلوم التجارية:

**فيصل قميحة** على جهوده المبذولة

كما نتقدم بالامتنان والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على

تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة ممثلة بـ:

الأستاذ **زهير بركو** والأستاذ **سمير دحمان بوعلي**

ونقدم شكر خاص للآنسة : **خديجة بوباكير** على المساعدات والتسهيلات المقدمة

إلى كل هؤلاء نقول لهم شكرا جزيلا لكم على ماقدمتموه لنا من مساعدات

وتحية طيبة ، فجزى الله تعالى عنا الجميع خير الجزاء وجعل ذلك

في ميزان حسناتهم يوم القيامة.

جميلة وسيلة

# إهـــــداء

إلى من أوصى بهما الله ورسوله وجعل رضاهما من رضاه وطاعتهما من طاعته

إلى أعز وأقرب الناس إلى قلبي وأغلى ما أملك في هذا الوجود

أمي وأبي حفظهما الله وأطال عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء كل باسمه

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى من تقاسمت معي عناء هذه المذكرة وسيلة

إلى كل صديقاتي وزميلاتي أينما كانوا وإلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة

إلى كل هؤلاء أهدي هذه المذكرة

و الله الموفق

"جميلة"

# إهـــداء

إلى من أعطيا فعلماني العطاء، إلي من أوفيا فعلماني الوفاء

إلى من ترعرعت في كنفهما

إلى من كانا السند القوي في السراء والضراء

إلى مصدر الحنان والعطف

إلى **روح أمي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه**

إلى كل أخوتي : عبد الحليم، فتيحة، صالحة، وهيبة، والعزيز جبير.

إلى أختي العزيزة سهام وزوجها فاتح

إلى براعم العائلة الصغار: نعيمة، إيمان و خولة.

إلى حبيبة قلبي وقرة عيني خالتي العزيزة "خديجة"

صاحبة الفضل الكبير في نجاحي وتقدمي حفظها الله وأطال عمرها

إلى جدتي أطال الله في عمرها

إلى كل من تجمعني بهم صلة القرابة

إلى من تقاسمت معي عناء هذه المذكرة **جميلة**

إلى كل صدقاتي في فرع قسم العلوم التجارية

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وحصاد عنائي

" وسيلة "

# فهرس الدراسة

## فهرس الدراسة

المقدمـــة العامة.....أ - ج

**الفصل الأول: الإطار النظري لطبيعة الإفصاح المحاسبي.**

تمهيد.....2

المبحث الأول: عموميات حول الإفصاح المحاسبي.....3

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي.....3

المطلب الثاني: أهداف الإفصاح المحاسبي.....6

المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي.....7

المطلب الرابع: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي .....9

المبحث الثاني: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمشاكل المرتبطة به .....14

المطلب الأول: الإفصاح عن السياسات المحاسبية.....14

المطلب الثاني: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية .....20

المطلب الثالث: مشاكل الإفصاح المحاسبي .....26

خلاصة الفصل .....28

**الفصل الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية**

تمهيد.....30

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية .....31

المطلب الأول مفهوم القوائم المالية.....31

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية.....32

المطلب الثالث: فروض ومبادئ إعداد القوائم المالية .....34

المطلب الرابع: طرق قياس عناصر القوائم المالية..... 37
المطلب الخامس: مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات..... 38
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية..... 42
المطلب الأول: قائمة المركز المالي..... 42
المطلب الثاني: قائمة الدخل..... 51
المطلب الثالث: قائمة التغيرات في حقوق الملكية..... 57
المطلب الرابع: قائمة التدفقات النقدية..... 60
المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي..... 70
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية..... 70
المطلب الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية..... 72
المطلب الثالث: القيود على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية..... 76
المطلب الرابع: معايير جودة المعلومات المحاسبية..... 77
خلاصة الفصل..... 80

**الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية**

تمهيد..... 82
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة..... 83
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة..... 83
المطلب الثاني: حدود الدراسة..... 84
المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية..... 84
المطلب الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل..... 91

المبحث الثاني: تحليل نتائج الإستبيان..... 93
المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي ..... 93
المطلب الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة..... 93
المطلب الثالث: تحليل فقرات الإستبان ..... 99
المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومعنوية الفروق ..... 106
المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة..... 106
المطلب الثاني: اختبار معنوية الفروق..... 108
خلاصة الفصل ..... 113
الخاتمـــــة العامة..... 115
قائمة المراجع ..... 120
قائمة الجداول والأشكال
الملاحق

# المقدمة

تقوم مختلف المؤسسات بمسك المحاسبة طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها من أجل إعطاء صورة حقيقية عن مركزها المالي، وهذا يتطلب منها تسجيل جميع العمليات والأحداث الإقتصادية التي تقوم بها خلال الفترة المحاسبية وفقا لتسلسلها الزمني. وعند انتهاء الفترة المحاسبية تقوم إدارة المؤسسات بإعداد القوائم المالية التي تعتبر المخرجات النهائية للنظام المحاسبي، ومن الأحسن إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وعلى نحو عام توجه القوائم المالية إلى مختلف المستخدمين لها بغرض توفير معلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم ولا يتحقق ذلك إلا من خلال وجود الإفصاح المحاسبي.

والإفصاح المحاسبي هو إظهار جميع المعلومات المحاسبية بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدة مستخدمي تلك المعلومات على اتخاذ القرارات المتعلقة بإحدى المؤسسات بطريقة سليمة وحماية مصالحهم العامة، أي نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها بشرط أن تكون تلك المعلومات غير مضللة. وعليه يعتبر الإفصاح المحاسبي في الوقت الحالي من المفاهيم المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية.

ويشترط في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية أن تتصف بالجودة من أجل إعطاء تلك القوائم المصداقية والشفافية المطلوبة وتحقيق الأغراض المرجوة منها، علما أن مستوى جودة المعلومات المحاسبية يتوقف على المعلومات المتوفرة بتلك القوائم والخصائص النوعية المرتبطة بها.

**إشكالية الدراسة:**

تواجه المؤسسات عند إعداد قوائمها المالية مشكلا كبيرا في تحديد طبيعة وحجم المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وما إذا كانت تلك المعلومات تخدم مصالحها ومصالح الأطراف المستخدمة لها، لذلك يجب اختيارها بعناية فائقة، فسوء اختيار المعلومات المفصح عنها يمكن أن يجعل القوائم المالية مضللة وبالتالي عدم التعبير بعدل وصدق عن الوضع المالي لها. ومن هنا تبرز إشكالية هذا الموضوع التي يمكن طرحها من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

**هل تؤثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل؟**

وبناءا على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

ـ ما المقصود بالإفصاح المحاسبي؟ وما هي أنواعه؟

ـ ما هي القوائم المالية؟ وفيما تتمثل أهميتها وأهدافها؟

ـ ما هي العلاقة الموجودة بين طبيعة الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية؟

**فرضيات الدراسة:**

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

ـ تلتزم المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

ـ تحرص المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل على عرض قوائم مالية تخدم مصالح مستخدميها.

ـ تؤثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل.

**أهداف الدراسة:**

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

ـ الإحاطة بالجوانب النظرية للإفصاح المحاسبي والقوائم المالية؛

ـ إبراز واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؛

ـ إبراز كيفية تحسين جودة القوائم المالية بالاعتماد على الإفصاح المحاسبي؛

ـ التعرف على مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل لاشتراطات وقواعد الإفصاح المحاسبي.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه وأيضا الأهمية التي يحظى بها كل من الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية في الوقت الراهن في مجال المحاسبة. ويمكن تجسيد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

ـ الحصول على معلومات محاسبية ملائمة يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء المؤسسات؛

ـ إعداد القوائم المالية بطريقة تلبى احتياجات مستخدميها من المعلومات لاتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالمؤسسات.

**منهج الدراسة:**

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الإستنباطي في الجانب النظري وهو الأنسب لموضوع يبحث في تحليل العلاقة الموجودة بين الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية. أما في الجانب التطبيقي فيتم استخدام المنهج الإستقرائي وذلك بالاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية "SPSS" ومن ثم استخلاص النتائج.

**تقسيمات الدراسة:**

للإجابة على إشكالية الموضوع وإثبات صحة الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول:

سيتناول الفصل الأول الإطار النظري للإفصاح المحاسبي من خلال مبحثين، سيتم التطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول الإفصاح المحاسبي، أما في المبحث الثاني فسنتطرق إلى قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمشاكل المرتبطة به.

أما في الفصل الثاني فسنتناول الإطار النظري للقوائم المالية من خلال ثلاث مباحث، سنتطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول القوائم المالية، أما المبحث الثاني فسيتم فيه عرض القوائم المالية، وفي المبحث الثالث سيتم التطرق إلى جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي.

أما الفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة تطبيقية ستتضمن عرضا مفصلا لمنهجية الدراسة الميدانية، وتحليلا للبيانات المتحصل عليها بالإضافة إلى اختبار مدى صحة الفرضيات واستخلاص النتائج.

# الفصل الأول

- المبحث الأول: عموميات حول الإفصاح المحاسبي
- المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي
- المطلب الثاني: أهداف الإفصاح المحاسبي
- المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي
- المطلب الرابع: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي
- المبحث الثاني: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمشاكل المرتبطة به
- المطلب الأول: الإفصاح عن السياسات المحاسبية
- المطلب الثاني: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية
- المطلب الثالث: مشاكل الإفصاح المحاسبي

**تمهيد:**

يعتبر الإفصاح المحاسبي أداة رئيسية وهامة في مجال المحاسبة، وضروري لجميع الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية المنشورة في صلب القوائم المالية، وعن طريق الإيضاحات المتممة لها، علما أن الإفصاح المحاسبي يهدف إلي توفير المعلومات الملائمة والمفيدة لهؤلاء الأطراف سواء كانت لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة مصدرة القوائم المالية، و ذلك من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة.

## المبحث الأول:عموميات حول الإفصاح المحاسبي

ازداد الاهتمام بمصطلح الإفصاح المحاسبي في مجال المحاسبة، و ذلك من أجل توفير القدر الملائم من المعلومات المحاسبية الضرورية عن المؤسسة، والتي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية لتمكنهم من اتخاذ القرار الأنسب.

### المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

#### الفرع الأول: لمحة حول ظهور الإفصاح المحاسبي

ارتبط مبدأ الإفصاح المحاسبي بظهور شركات المساهمة، وإلزامها بنشر قوائمها المالية دوريا لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين ومقرضين تقريرا عن نتائج أعمالها ومركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة المحاسبية، حتى يتخذ هؤلاء المستثمرون قراراتهم بناءا على ذلك الإفصاح.[1]

و ينطلق مفهوم الإفصاح من أغراض القوائم المالية التي تتمحور بشكل جوهري حول توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للفئات المستخدمة لهذه القوائم في اتخاذ قرارات اقتصادية، مالية، إدارية واجتماعية وغيرها.

و كان مونتز( montiez) من أوائل الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم الإفصاح المناسب، وذلك في دراسته الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA).

وقد بين مونتز في دراسته أن معيار الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يتعين أن يكون مرنا في إطار عناصره الرئيسية التي تتمثل في طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، ثم الطرف أو الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات، وأخيرا توقيت الإفصاح عن هذه المعلومات. كذلك حددت اللجنة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، بخصوص إجراءات التدقيق عند مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق وهو معيار التقرير، ماهية الإفصاح المناسب بما يلي:

[1] رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص216.

" إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية والجوهرية.

ويقصد هنا بعنصر الإفصاح هو أن يكون على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وكذلك بالملاحظات المرفقة بها، وبما فيها من تفاصيل وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلانية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم".[1]

**الفرع الثاني: تعريف الإفصاح المحاسبي**

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي، وهذا راجع إلي اختلاف وجهات نظر الأطراف المستفيدة من عملية الإفصاح المطلوب وتعارض مصالحها، مما يؤدي إلى صعوبة التوفيق بين رغبات واحتياجات هذه الأطراف، لهذا لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للإفصاح المحاسبي وفيما يلي بعض هذه التعاريف:

التعريف الأول: " هو بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها". [2]

من التعريف السابق يتضح أنه ركز على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المؤسسة، بحيث يستطيع مستخدم المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم، ولم يوضح طبيعة مستخدم المعلومات.

التعريف الثاني: "هو الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية". [3]

بناءا على التعريف يمكن القول أن الحسابات و القوائم المالية والتقارير المحاسبية المعدة من قبل المؤسسة تكون قابلة للقراءة والفهم ومفيدة لمتخذي القرارات في حالة توفر الوضوح وعدم الإبهام

---

[1] سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص479.

[2] رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص94.

[3] ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص47.

وذلك من خلال العلانية الكاملة لكافة المعلومات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة.

التعريف الثالث: "هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات تتعلق بالمؤسسة مصدرة البيانات، كما تهيئ لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك المؤسسة".[1]

بناءا على التعريف يتضح أن الإفصاح المحاسبي يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية، بهدف مساعدتهم على تحليل الأرقام الإجمالية المعروضة بهذه القوائم وتشخيص الوضعية المالية لها من خلال احتساب بعض المؤشرات اللازمة مثل: احتساب رأس المال العامل الدائم احتياجات في رأس المال...الخ، وعلى ضوء ذلك يتم اتخاذ القرارات المناسبة.

مما سبق يمكن القول بأن الإفصاح المحاسبي:

"هو الوضوح وعدم الإبهام في بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، بما يساهم في اتخاذ قرارات تتعلق بالمؤسسة وتهيئ لهم بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للمؤسسة".

**الفرع الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي**

ازدادت أهمية الإفصاح المحاسبي بعد ما لقيه من اهتمام كبير من عدة جهات منها الجمعيات المهنية المحاسبية، وإدارات البورصات العالمية، وكذلك الباحثين خصوصا المهتمين منهم ببحث الجوانب المختلفة لفرضية السوق المالي الكفء ودراسة انعكاساته على حركة تداول وتقلبات أسعار الأوراق المالية. [2]

و يلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من خلال تحديد الأسعار المناسبة للأسهم و تحقيق التوازن بين درجة المخاطر والعائد الذي تحققه هذه الأسهم

---

[1] حسين عبد الجليل آل غزوي، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2009، ص11.

[2] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، بدون طبعة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص367.

فالإفصاح يؤدي إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي كبر حجم سوق رأس المال متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع. [1]

وبسبب الأهمية المتزايدة لمعيار الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حرصت الجمعيات المهنية للمحاسبة في شتى البلدان المتقدمة على إصدار معايير خاصة بالإفصاح ومن الأمثلة عن تلك المعايير:

- المعيار المحاسبي الدولي رقم (20): المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية.

- المعيار المحاسبي الدولي رقم (24): الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة.

- المعيار المحاسبي الدولي رقم (30): الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

ويمكن القول كذلك أن الاهتمام بمبدأ الإفصاح عن المعلومات في صلب القوائم المالية يرتبط بالتحول التاريخي الذي شهدته وظيفة المحاسبة من نظام مسك الدفاتر إلى غاية اعتبارها كنظام للمعلومات.[2]

**المطلب الثاني: أهداف الإفصاح المحاسبي**

للإفصاح المحاسبي أهداف معينة تتمثل في:

- التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المؤسسة والتغيرات في الحالة المالية؛ [3]

---

[1] كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص9.

[2] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص ص367، 368.

[3] جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد، يومي 6،7 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص8.

ـ إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية والملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة؛ [1]

ـ إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة؛[2]

ـ نشر معلومات عن أنواع نشاطات الأعمال المختلفة التي تزاولها المؤسسة والظروف الإقتصادية المختلفة التي تعمل فيها المؤسسة وذلك بغرض مساعدة مستخدمي القوائم المالية في:[3]

- ✓ الحصول على تفهم أفضل لمدى نجاح أو فشل المؤسسة؛
- ✓ الحصول على تقدير أفضل لقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية صافية في المستقبل؛
- ✓ التوصل إلى رأي أفضل يستند على معلومات أكثر عن المؤسسة ككل.

ـ تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة، والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية من طرف مستخدمي تلك القوائم. [4]

**المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي**

يمكن تقسيم أنواع الإفصاح المحاسبي إلى:

- ✓ الإفصاح الكامل (الشامل أو التام)؛
- ✓ الإفصاح العادل؛
- ✓ الإفصاح الكافي (المناسب أو الملائم).

---

[1] كمال خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، الطبعة الرابعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص767.

[2] كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص204.

[3] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ـ الإفصاحات ـ، الجزء الأول، بدون طبعة، مصر، 2008، ص ص76، 77.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر،2006، ص507.

**الفرع الأول: الإفصاح الكامل (الشامل أو التام)**

الإفصاح الكامل لا يعني أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية، ولكن يقصد به أن يوصل إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة، الملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي.[1]

و يتطلب هذا الإفصاح أن تصمم وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المؤسسة خلال الفترة المحاسبية. [2]

و الجدير بالذكر أن المعلومات الأكثر علاقة وملائمة يجب أن تلخص بوحدات كمية وتعرض بالقوائم المالية، وأما المعلومات الوصفية فيجب أن تظهر على شكل ملاحظات إرشادية تنشر بالإضافة إلى القوائم المالية. [3]

**الفرع الثاني: الإفصاح العادل**

ينطوي الإفصاح العادل على هدف أخلاقي بتطبيق معاملة متساوية لجميع القراء المحتملين للقوائم المالية، واعتاد مدقق الحسابات أن يعتمد عند إبداء رأي نظيف أو غير متحفظ بقوله "تعرض القوائم المالية بصورة عادلة ـ في كل الجوانب الهامة نسبيا ـ المركز المالي، و نتائج العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما ".[4]

**الفرع الثالث: الإفصاح الكافي (المناسب أو الملائم)**

يعتبر الإفصاح الكافي من أكثر الأنواع شيوعا في الاستخدام، ولكنه يفترض أدنى مقدار من الإفصاح حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة. و يشير هذا النوع من الإفصاح إلى

---

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة ـ القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي ـ، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص48.

[2] رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص217.

[3] حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007. ص118.

[4] كمال خليفة أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص866، 867.

الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات التي تفسر القوائم المالية ومفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات، المصالح وخبرة مستخدمي تلك القوائم.[1]

و لكي يكون الإفصاح عادلا وكافيا لابد من توافر العنصرين التاليين: [2]

ـ العرض العلمي السليم للقوائم المالية بحيث ترتب العناصر والمجموعات بشكل مفهوم ومنسجم مع القواعد العلمية ويخدم الطوائف المستخدمة لتلك القوائم،

ـ أن تتضمن القوائم المالية المعلومات الضرورية التي بدونها لا تعبر عن حقيقتها، وينبغي عدم التوسع في إخفاء بعض المعلومات بسبب الخوف من احتمالات سوء تفسيرها أو الوصول إلى نتائج خاطئة.

**المطلب الرابع: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي**

هناك عدة إجراءات يجب التطرق إليها من أجل تحديد المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي.

**الفرع الأول: تحديد المستخدم للمعلومات المحاسبية**

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدام هذه المعلومات فمنها من يستخدمها بطريقة مباشرة، ومنها من يستخدمها بطريقة غير مباشرة، ومن الأمثلة عن مستخدمي المعلومات المحاسبية: الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية. [3]

وهناك من يفترض أن المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية هو المستخدم الخارجي عموما وهذا المستخدم الخارجي قد يكون متوسط الدراية والفطنة (المستخدم العادي) أو يكون حصيف واعي ( المستخدم المتخصص)، ولقد ساد افتراض المستخدم العادي المتوسط الفطنة خصوصا خلال الفترة (1933 ـ 1973) فاعتمدت لجنة الاستثمارات والبورصة على هذا الافتراض في تبرير تطبيقها

---

[1] مدحت فوزي عليان، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص69.

[2] صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، الطبعة الأولى، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 1998، ص52.

[3] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص371.

لمفهوم الإفصاح الكافي لهذا المستخدم بحيث يجب الإفصاح عن معلومات كافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مظللة.

أما افتراض المستخدم الحصيف ذو دراية وإطلاع ومتخصص في قراءة وتحليل القوائم المالية فإنه الافتراض السائد حاليا وهو افتراض أيدته هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) منذ تكوينها وكان ذلك منذ عام 1973، وما زال هذا الافتراض سائدا حتى وقتنا الحاضر.[1]

وبناءا على ما سبق يمكن القول أنه يجب إعداد القوائم المالية من حيث الشكل و المحتوى الذي يخدم ويلبي الأغراض العامة لجميع الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية المنشورة في صلب تلك القوائم.

**الفرع الثاني: تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية**

وهنا يجب ربط هذا العنصر بخاصيتين أساسيتين هما: خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية.

**أولا/ خاصية الملائمة:** ويقول (Schwyder) أن خاصية ملائمة المعلومات تعتبر معلومة ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين.[2]

ويقصد كذلك بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية، والأغراض التي تعد من أجلها، وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت متوفرة في الوقت المناسب وساعدت مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم.[3]

وخاصية الملائمة تعني أيضا أن ترتبط المعلومات المحاسبية بالعمل أو الاستخدام الذي أعدت من أجله، أو ترتبط بالنتيجة المرغوب في تحقيقها. ويستلزم ذلك أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة التأثيرية على العمل المرغوب، ولضمان ذلك ينبغي أن تكون تلك المعلومات متاحة بالشكـــل الملائم

[1] رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 218، 219.

[2] سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص163.

[3] عبد السميع الدسوقي، أساسيات المحاسبة المالية، الجزء الأول، بدون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2002، ص24.

وفي الـوقت المناسب وتسـاعـد متخذي القرارات علـى التنبـؤ بالأحداث المتوقعـــة فـي المستقبـــل و تساعدهم على تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة، وتختلف درجة الملاءمة من مستخدم إلى آخر. [1]

**ثانيا/ خاصية الموثوقية:** ويقصد بها إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق بها عند اتخاذ القرار. وحتى تتوفر خاصية الموثوقية لابد أن تتصف المعلومات المحاسبية بقدر كافي من الموضوعية وأن تكون بعيدة عن التحيز وخالية من الأخطاء وتمثل عرضا أمنا وصادقا. ولكي تتحقق خاصية الموثوقية لابد من توفر الخصائص التالية: [2]

- ✓ القابلية للتحقق؛
- ✓ العرض الصادق؛
- ✓ الحياد.

**الفرع الثالث: تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها**

بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية، وكذلك الغرض الذي تستخدم فيه تأتي مرحلة تحديد طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها، ويمكن تحديد أهم المعلومات المحاسبية التي يجب تتضمنها القوائم المالية فيمايلي: [3]

**أولا/ معلومات عن مصادر الأموال واستخداماتها:** يتطلب احتواء القوائم المالية على المعلومات المفيدة في تحليل مصادر واستخدامات الأموال وبصفة خاصة نذكر مايلي:

1. الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل؛
2. الأموال الناتجة عن الاقتراض أو المستخدمة في سداد القروض؛
3. الأموال الناتجة عن استثمارات جديدة؛
4. مصادر واستخدامات الأموال الأخرى.

---

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 31.

[2] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص376.

[3] عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في شركات المساهمة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، بدون سنة نشر، ص ص34، 35.

**ثانيا/ معلومات ملائمة لاحتياجات المستخدمين:** وتتمثل هذه الاحتياجات في المعلومات التي تساعد المستخدمين في معرفة قدرة المؤسسات على توليد تدفقات نقدية واستقلاليتها المالية، والوفاء بالتزاماتها عند تاريخ الاستحقاق.

**ثالثا/ معلومات مساعدة في تقييم قدرة المؤسسة:** يرغب المهتمين بالمؤسسة بمعرفة مصادر الدخل والأحداث التي أدت إلى تحقيقه، والتنبؤ بما سوف يكون عليه في المستقبل، ومنه فإن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية لابد أن تكون مفيدة ونافعة لهم.

**رابعا/ معلومات عن المخاطر الكامنة في المشروعات:** إن المخاطر التشغيلية، المالية، الاستثمارية والمخاطر الأخرى الكامنة في المشروعات وترتبط إما بقدرة المؤسسة على تحقيق عائد مناسب على الأصول، وتذبذب التدفقات النقدية وقدرة المؤسسة على السداد وترتبط أيضا بالتغيرات في أسعار الأسهم وعوائدها، الأمر الذي يخلق مخاطر نسبية تؤثر على قرارات المهتمين بالمؤسسة.

**الفرع الرابع: تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**

تتمثل أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في:

**أولا: القوائم المالية**

هي الوسائل الرسمية لتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتتمثل هذه القوائم في: قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة (جدول التغيرات في الأموال الخاصة)، قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة)، وتعتبر القوائم سالفة الذكر بمثابة العمود الفقري لعملية الإفصاح.[1]

**ثانيا: الإيضاحات بين الأقواس**

في ظل هذا الأسلوب يتم إدراج المعلومات الإضافية في صلب قائمة المركز المالي (الميزانية) بين قوسين بجانب العنصر الذي تخصه هذه المعلومات، وعادة ما يتبع هذا الأسلوب في الإفصاح عن طرق تقويم الأصول أو الطريقة المستخدمة في استهلاك الأصول طويلة الأجل. و مما لاشك فيه

[1] لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، بدون طبعة، دار متيجة للطبعة والنشر، الجزائر، 2010، ص169.

أن عرض المعلومات وفقا لهذا الأسلوب يتميز بالبساطة والسهولة في توصيل المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية.(أنظر الملحق رقم 1) [1]

**ثالثا: الملاحظات الإيضاحية**

قد يتعذر في بعض الأحيان عرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بين الأقواس في صلب تلك القوائم وفي هذه الحالة مثلا: يمكن استخدام أسلوب الملاحظات التي تظهر في الجزء الأسفل من قائمة المركز المالي (الميزانية) لتفسير الأرقام الإجمالية الواردة في تلك القائمة (أنظر الملحق رقم 2)

**رابعا: الجداول المساعدة**

في بعض الحالات قد تتعارض الرغبة في إظهار بعض التفاصيل الخاصة بعناصر معينة في صلب القوائم المالية، مما يؤدي إلى إظهار هذه العناصر بصورة مختصرة في تلك القوائم، وإيضاح التفاصيل في جداول مساعدة (انظر الملحق رقم 3) . [2]

فعلى سبيل المثال قد يظهر المخزون السلعي كرقم إجمالي واحد في القائمة، مع إعداد جدول مساعد يبين تفاصيل المخزون من المواد الخام والإنتاج تحت التشغيل وإنتاج تام يرفق بقائمة المركز المالي، وبالمثل إظهار الأراضي والمباني والمعدات برقم إجمالي في القائمة مع إعداد جدول مساعد يوضح التفاصيل الخاصة بالعقارات والمعدات ويبين مفردات الأراضي والمباني وفقا لأنواعها وإجمالي التكلفة ومخصص الإهتلاك وصافي التكلفة لكل نوع.

[1] محمد سمير الصبان، رجب السيد راشد، المحاسبة المتوسطة ـ أسس القياس والإفصاح المحاسبي ـ بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص ص103، 104.

[2] محمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص171، 172.

## المبحث الثاني: قواعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمشاكل المرتبطة به

لقد أصبح من الضروري التطرق إلى قواعد الإفصاح عن المعلومات التي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية، وذلك لأهمية هذه القواعد بعد أن دخلت حيز التطبيق في غالبية بلدان العالم.

### المطلب الأول: الإفصاح عن السياسات المحاسبية

تعتبر السياسات المحاسبية أساسية في مجال المحاسبة، وذلك من أجل الفهم السليم للمعلومات الواردة بالقوائم المالية المعدة من طرف إدارة المؤسسة، وينبغي على هذه الأخيرة أن تبرز بوضوح جميع السياسات المحاسبية التي قامت باستخدامها في إعداد القوائم المالية.

#### الفرع الأول: تعريف السياسات المحاسبية:

وردت عدة تعاريف للسياسات المحاسبية نذكر منها:

التعريف الأول: عرفها المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) بأنها : "المبادئ والقواعد والأعراف والأحكام والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد البيانات المالية".[1]

التعريف الثاني: "السياسة هي عملية اختيار ما بين بدائل متاحة، وبالتالي تعبر السياسة المحاسبية على رأي مستقر في اختيار طريقة من بين طرق محاسبية متاحة لمعالجة البيانات المحاسبية". [2]

وبسبب وجود بدائل متعددة للسياسات المحاسبية المعروضة أمام الإدارات لاستخدامها في معالجة المشاكل واتخاذ الحلول المناسبة، فإنه يتعين على الإدارة أن تختار أفضل البدائل من هذه السياسات التي تساعد على بيان المركز المالي لمختلف المؤسسات، وإظهار نتائج أعمالها بصورة دقيقة، ملائمة وشاملة في ضوء الظروف والبيئة المحيطة بها.[3]

وعند المفاضلة بين السياسات المحاسبية لاختيار السياسة الأفضل يستحسن مراعاة الاعتبارات الثلاثة التالية:

---

[1] سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص510.

[2] عبد السميع الدسوقي، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص510.

✓ **الحيطة والحذر:** يعني هذا الاعتبار أخذ كافة التكاليف والأعباء والخسائر المتوقعة عند تحديد الربح وعدم أخذ الأرباح المتوقعة إلا إذا تحققت فعلا. [1]

✓ **الجوهر فوق الشكل:** بمعنى أن يتم عرض الأحداث المالية بالقوائم المالية على أساس جوهرها وما يترتب عليه من آثار مالية وليس على أساس شكلها القانوني. [2]

✓ **الأهمية النسبية:** تتحدد الأهمية النسبية لبند معين أو لمجموعة من البنود من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية على أساس مدى ملائمة البند أو البنود لأغراض التقييم واتخاذ القرارات. وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية. [3]

**الفرع الثاني : نماذج عن السياسات المحاسبية**

هناك عدة نماذج عن السياسات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها من قبل إدارة المؤسسة مصدرة القوائم المالية ونوجز بعضها كالآتي:

**أولا/ سياسة تقييم المخزونات:**

ويتم تقييم المخزونات من مدخلات ومخرجات وفق عدة طرق تتمثل أساسا في: [4]

**1ـ تقييم المدخلات** : يتم تقييم عناصر المخزونات عند الشراء على أساس تكلفة شرائها الحقيقية.

**2ـ تقييم المخرجات:** هناك عدة طرق مستخدمة من قبل المؤسسة في تقييم المخرجات، ونذكر بعض منها كالآتي:

**2-1ـ طريقة الوارد أولا الصادر أولا:** تقوم هذه الطريقة على افتراض أن عناصر المخزون السلعي

---

[1] محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، بدون طبعة، شركة الجلال للطباعة القاهرة، 2003، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص15.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص52.

[4] عاشور كتوش، المحاسبة المعمقة، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص40 ـ 50.

التي اشتريت أو أنجزت أولا يتم بيعها أو استخدامها أولا، وبالتالي فالمخزون في نهاية الفترة يمثل أحدث المشتريات. ويتم تسجيل المخرجات محاسبيا على أساس تكلفة شراء أو إنتاج هذا النوع من السلع.

**2-2- طريقة المتوسط المرجح للتكلفة:** تقوم هذه الطريقة على افتراض أن تكلفة المخزون السلعي تمثل متوسط تكلفة كل من المخزون السلعي في بداية الفترة، وتكلفة الشراء أو الإنتاج خلال هذه الفترة.

المتوسط المرجح للتكلفة = ( مخزون أول المدة بالقيمة + مجموع المدخلات بالقيمة )÷ ( مخزون أول المدة بالكمية + مجموع المدخلات بالكمية )

**3-2- تقييم المخزونات على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل:** على الرغم من أن التكلفة تعد الأساس الأكثر ملائمة لتقييم المخزونات إلا أنه عند ملاحظة في نهاية الفترة المحاسبية انخفاض قيمة المخزون نتيجة عوامل مثل: التلف أو التقادم أو انخفاض مستويات الأسعار، قد تجد المؤسسة أنه من الأجدر تقييم مخزوناتها على أساس أكثر تحفظا يمثل في التكلفة أو السوق أيهما أقل، وفقا لهذا الأساس يتم تحميل محاسبيا ـ الخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة المخزون على نفس الفترة التي تتحقق فيها.

**ثانيا/ سياسة تحويل أو ترجمة العملات الأجنبية**

من خلال هذه السياسة يتضح أن جميع المعاملات المحققة من قبل المؤسسة مع الغير بعملة أجنبية يجب أن تظهر تلك المعاملات بالقوائم المالية بالعملة المحلية. علما أن التحول من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية يتم على أساس سعر الصرف ليوم إتمام المعاملة، وذلك حسب ما جاء به المعيار المحاسبي رقم (21): آثار التغيرات في أسعار صرف العملات.

وسعر الصرف هو المعدل الذي على أساسه يتم تبديل عملة دولة بعملة دولة أخرى، وقد تتعدد أسعار الصرف الخاصة بعملة الدولة خلال الوقت الواحد كالآتي: [1]

[1] نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية، بدون طبعة، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، 1998 ص ص256، 257.

**1ـ سعر الصرف الجاري:** وهو السعر الذي تحدده قوى العرض و الطلب في سوق العملات.

**2ـ سعر الصرف التاريخي:** وهو السعر الجاري لحظة نشأة الصفقات والعمليات التجارية.

**3ـ سعر الصرف الجزائي:** وهو السعر الذي تحدده الحكومة للحد من أنشطة معينة مثل: عدم تشجيع نوع معين من الواردات.

**4ـ سعر الصرف في تاريخ الإقفال:** هو السعر الجاري في تاريخ إعداد القوائم المالية الختامية في نهاية الفترة المالية للمؤسسة.

وسعر الصرف المستخدم بالقوائم المالية يختلف من مؤسسة إلى أخرى وباختلاف النشاط والسياسة المالية لها.

**ثالثا/ سياسة معالجة عقود المقاولات طويلة الأجل**

في حالة قيام إحدى المؤسسات بإنجاز مشاريع عادة تستغرق عدة سنوات ـ أكثر من سنة ـ تتبع سياسة معالجة عقود المقاولات طويلة الأجل، ويوجد طريقتان لتقدير الإيراد المحقق من تلك المشاريع والتكاليف الواجب إنفاقها على هذا الأخير.

وتتمثل هاتان الطريقتان المستخدمتان في معالجة عقود المقاولات طويلة الأجل في التالي: [1]

**1ـ طريقة نسبة الإنجاز(نسبة الإتمام ) من العقد**

يتم وفقا لهذه الطريقة تقدير نسبة العمل المنجز من العقد لكل فترة محاسبية، وبضرب هذه النسبة في الإيراد الكلي للعقد نحصل على إيراد تلك الفترة. ويتم الحصول على الدخل المقدر لهذه الفترة بطرح التكاليف التي تم إنفاقها خلال هذه الفترة من قيمة الإيراد المحقق لتلك الفترة.

**2ـ طريقة العقد الكامل ( العقد التام أو المنجز)**

تقوم بعض المؤسسات باستخدام طريقة العقد الكامل بدلا من طريقة نسبة الإنجاز ( الإتمام )، ويتم وفقا لهذه الطريقة الانتظار حتى نهاية العقد وتسليمه وعندئذ يتم إثبات الإيراد ومقابلته بالتكاليف الفعلية لإظهار صافي الدخل أو الخسارة.

[1] يونس حسن الشريف، وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1998، ص ص143، 144.

**رابعا/ سياسة حساب الإهتلاك**

مضمون هذه السياسة هو الإفصاح عن الطريقة المستخدمة من قبل المؤسسة في حساب الإهتلاك وتتمثل هذه الطرق في: [1]

**1ـ طريقة القسط الثابت:** تعتبر هذه الطريقة من أبسط الطرق وأكثرها استعمالا، وتكون قيمة قسط الإهتلاك متساوية لكل سنة من سنوات العمر الإنتاجي للأصل، وعادة ما يتم الخروج عن هذه القاعدة في السنة الأولى والسنة الأخيرة لإهتلاك الأصل.

قسط الإهتلاك السنوي = (تكلفة الأصل ـ قيمة الخردة) ÷ العمر الإنتاجي.

**2ـ طريقة القسط المتناقص:** وتعني هذه الطريقة توزيع المبلغ القابل للإهتلاك على العمر الإنتاجي للأصل بشكل متناقص.

- ✓ قسط الإهتلاك المتناقص = المبلغ القابل للإهتلاك × معدل الإهتلاك المتناقص.
- ✓ المبلغ القابل للإهتلاك = تكلفة الأصل ـ قيمة الخردة إن وجدت.
- ✓ معدل الإهتلاك المتناقص = معدل الإهتلاك الثابت × المعامل.
- ✓ معدل الإهتلاك = 100 ÷ العمر الإنتاجي.

المعامل يحسب على أساس العمر الإنتاجي كمايلي:

- ✓ العمر الإنتاجي: من 3 إلى 4 سنوات، المعامل: 1.5
- ✓ العمر الإنتاجي: من 5 إلى 6 سنوات، المعامل: 2
- ✓ العمر الإنتاجي: أكثر من 6 سنوات، المعامل: 2.5

**3ـ طريقة القسط المتزايد:** تقوم هذه الطريقة على توزيع القيمة الأصلية على عدد سنوات مدة المنفعة المقدرة بشكل متزايد، ويتم حساب القسط السنوي للإهتلاك وفق طريقة القسط المتزايد كما يلي:

قسط الإهتلاك السنوي = القيمة الأصلية *معامل الإهتلاك.

---

[1] المرجع نفسه، ص425 ـ 433.

قسط الإهتلاك المتزايـد = [ المبلــغ القابـل للإهتلاك × ( 2 × سنة الإهتلاك )] ÷ العمـر الإنتاجي × ( العمر الإنتاجي + 1 ).

**4ـ طريقة حجم النشاط أو الإنتاج:** يلاحظ أن هذه الطريقة تستند إلى افتراض أن اقتناء الأصل الثابت ما هو إلا حصول على مجموعة من الخدمات، والاستهلاك يعني استخدام لتلك الخدمات. ولا يعتبر مرور الوقت هو السبب الوحيد لاستهلاك الأصول الثابتة، لذلك فإن التوزيع الصحيح لتكلفة الأصل الثابت يجب أن يكون بنسبة استفادة كل سنة أو فترة محاسبية من كمية أو وحدات الإنتاج أو المساهمة في نشاط المشروع. وطبقا لهذه الطريقة فقد استعملت بعض المؤسسات طرق استهلاك تستند إلى حجم الوحدات المنتجة أو عدد ساعات التشغيل للآلات أو عدد الكيلومترات التي تقطعها وسائل النقل و غير ذلك من المعدلات حسب طبيعة كل أصل. فمثلا تستعمل المعادلة التالية لحساب قسط الإهتلاك في مؤسسة إنتاجية:

قسط الإهتلاك =[ ( تكلفة الأصل ـ قيمة الخردة ) ÷ عدد الوحدات المنتجة خلال العمر الإنتاجي] × عدد الوحدات المنتجة خلال السنة.

**الفرع الثالث: قواعد أخرى للإفصاح عن السياسات المحاسبية**

تتمثل القواعد الأخرى للإفصاح عن السياسات المحاسبية في مايلي:[1]

**أولا/** يجب الإفصاح عن مخالفة أو عدم الالتزام بالفرضيات المحاسبية الأساسية المتمثلة قي الاستمرارية الاستحقاق ولكن عند الالتزام بهذه الفرضيات ليس من الضروري الإفصاح عنها.

**ثانيا/** لا يجوز تبرير أية معالجة محاسبية خاطئة لعناصر القوائم المالية، وذلك بحجة الإفصاح عن هذه المخالفة؛

**ثالثا/** يجب الإفصاح عن أي تغير يحدث في السياسات المحاسبية وعن أسباب هذا التغيير؛

**رابعا/** يجب الإفصاح عن نوعية وكمية التغيير الذي يحصل في السياسات المحاسبية وخاصة عندما يكون لهذا التغيير أثرا كبيرا على نتيجة أعمال الفترة المحاسبية أو الفترات اللاحقة؛

[1] سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص512.

**خامسا/** يجب إظهار أرقام المقارنة عن الفترة المحاسبية السابقة عند إعداد القوائم المالية.

## المطلب الثاني: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية والتي تشمل عموما قائمة المركز المالي ( الميزانية). قائمة الدخل ( جدول حسابات النتائج ) قائمة التغيرات في حقوق الملكية (جدول تغيرات الأموال الخاصة)، قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) والملاحظات الأخرى الملحقة بتلك القوائم والمكملة لها.

### الفرع الأول: قواعد خاصة بالإفصاح العام

تتمثل هذه القواعد في المعلومات الواجب الإفصاح عنها بشكل عام وهي: [1]

**أولا/** يجب الإفصاح عن كافة المعلومات المهمة التي تساعد في إيضاح وفهم القوائم المالية؛

**ثانيا/** معلومات عن المؤسسة:

1 ـ اسم المؤسسة؛

2 ـ الشكل القانوني للمؤسسة؛

3 ـ مكان وتاريخ تسجيل المؤسسة؛

4 ـ الفترة المحاسبية التي تغطيها القوائم المالية؛

5 ـ تاريخ إعداد القوائم المالية؛

6 ـ نبذة مختصرة عن طبيعة نشاط المؤسسة؛

7 ـ نوع العملة النقدية التي استعملت لإعداد القوائم المالية.

**ثالثا/** لا يجوز إدماج البنود في بعضها البعض، أو إجراء مقاصة فيما بينها دون إعطاء المزيد من الشرح المفصل عنها؛

**رابعا/** يجب أن تفصح القوائم المالية عن أرقام المقارنة للفترة المالية السابقة.

---

[1] المرجع نفسه، ص513.

**الفرع الثاني: قواعد خاصة بالإفصاح في الميزانية ( قائمة المركز المالي)**

تتمثل هذه القواعد في المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في صلب قائمة المركز المالي (الميزانية)، وهي:

**أولا/ الأصول:** يجب الإفصاح عن البنود التالية كل على حدا كما يلي:

**1ـ الأصول طويلة الأجل (الأصول الثابتة):** وتتمثل هذه الأصول في: [1]

1ـ 1ـ الأراضي؛

1ـ 2ـ المباني؛

1ـ 3ـ الآلات والمعدات؛

1ـ 4ـ الأصول الثابتة الأخرى سواء كانت:

- ✓ أصول ثابتة ملموسة مصنفة حسب أنواعها؛
- ✓ أصول ثابتة غير ملموسة مصنفة حسب أنواعها؛
- ✓ أصول مالية مصنفة حسب أنواعها؛

1ـ5ـ مجمع الإهتلاك وطريقة الإهتلاك المطبقة؛

1ـ 6ـ العمر الإنتاجي للأصول ومعدل الإهتلاك المطبق؛

1ـ 7ـ الأصول المستأجرة والأصول التي تم اقتناؤها بالتقسيط؛

1ـ 8ـ القيود على ملكية الأصول إن وجدت.

بالإضافة إلى ذلك تعتبر المعلومات التالية ذات فائدة لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية لذا فإنه من الأفضل قيام المؤسسات بالإفصاح عن مبالغها: [2]

ـ صافي القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعطلة مؤقتا؛

---

[1] المرجع نفسه، ص514

[2] أحمد نور، المحاسبة المالية ـ القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي ـ بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص514.

ـ إجمالي القيمة الدفترية للأصول التي تم اهتلاكها بالكامل ومازالت قيد الاستخدام؛

ـ صافي القيمة الدفترية للأصول خارج الاستخدام والمحتفظ بها لحين التصرف فيها.

**2ـ الأصول المتداولة:** يجب الإفصاح عن البنود التالية كل على حدا كما يلي: [1]

2ـ 1ـ المخزون السلعي مع ضرورة الإفصاح عن الطريقة المتبعة في تقييم المخزون؛

2ـ 2ـ الزبائن (العملاء) وأوراق القبض؛

2ـ 3ـ الأوراق المالية قصيرة الأجل، مع الإفصاح عن قيمتها السوقية إذا كانت تختلف عن قيمتها المدرجة في القوائم المالية؛

2ـ 4ـ النقدية: وتشمل النقدية بالصندوق والحسابات الأخرى في البنوك، وكذلك النقد الذي لا يمكن التصرف فيه فورا مثل: الأرصدة المجمدة؛

2ـ 5ـ أصول متداولة أخرى.

**ثانيا/ الخصوم:** تتمثل الخصوم في: [2]

**1ـ حقوق المساهمين:** وهنا يتم الإفصاح عن البنود الآتية:

**1ـ1ـ أسهم رأس المال:** ويتم الإفصاح عن المعلومات التالية:

ـ الجزء غير المدفوع من أسهم رأس المال؛

ـ القيمة الاسمية للسهم؛

ـ التغيرات التي طرأت على حسابات أسهم رأس المال خلال الفترة المحاسبية؛

ـ الحقوق والامتيازات أو القيود المتعلقة بتوزيع الأرباح و رد رأس المال؛

ـ توزيع الأرباح المستحقة لحملة الأسهم الممتازة؛

---

[1] سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص514.

[2] محمود عبد السلام البيومي، مرجع سبق ذكره، ص69 ـ 71.

ـ الأسهم التي أعادت المؤسسة شراؤها؛

ـ الأسهم المحجوزة للإصدار مستقبلا وفقا لما تقتضي به عقود البيع، مع بيان شروط الإصدار وقيمة الأسهم.

**1-2- حقوق الملكية الأخرى:** وتشمل حقوق الملكية العناصر التالية:

ـ علاوة إصدار الأسهم المدفوعة؛

ـ الفائض الناتج عن إعادة التقييم؛

ـ الاحتياطات؛

ـ الأرباح المحتجزة.

**2- الالتزامات:** وتتمثل الالتزامات في:

**1-2- التزامات طويلة الأجل:** يتم الإفصاح عن البنود المبينة فيمايلي، كل على حدة، وذلك بعد استبعاد الأجزاء أو الأقساط التي تستحق السداد خلال سنة واحدة.

ـ القروض المضمونة برهن؛

ـ القروض الغير مضمونة برهن؛

ـ القروض فيما بين الشركة الأم والشركة التابعة؛

ـ القروض المستحقة للشركات الشقيقة؛

ـ أسعار الفائدة على هذه القروض، شروط سداد كل منها وإمكانية تحويل هذه القروض إلى مساهمات.

**2-2- الالتزامات قصيرة الأجل:** تشمل الالتزامات قصيرة الأجل مايلي:

ـ القروض والتسهيلات المصرفية والسحب على المكشوف؛

ـ أقساط الالتزامات طويلة الأجل التي تستحق السداد خلال سنة واحدة؛

ـ الدائنون وأوراق الدفع وتشمل:

- ✓ الموردون: وتشمل أوراق دفع وديون مستحقة للموردين؛
- ✓ أعضاء مجلس الإدارة والمديرين؛
- ✓ أوراق الدفع والديون فيما بين للمؤسسة الأم والمؤسسات التابعة؛
- ✓ ضرائب الدخل، توزيعات الأرباح المستحقة والمستحقات الأخرى للغير.

**الفرع الثالث: قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)**

يتوجب الإفصاح في قائمة الدخل على العناصر التالية: [1]

**أولا/ المصروفات:** وتشمل البنود التالية:

1. مصروف الإهتلاك؛

2. مصروف الفوائد؛

3. مصروف ضريبة الدخل؛

4. مصاريف البنود غير العادية؛

5. مصاريف أخرى.

**ثانيا/ الإيرادات:** وتشمل البنود التالية:

1. المبيعات؛

2. إيرادات الفوائد؛

3. إيرادات الاستثمار؛

4. إيرادات البنود غير العادية؛

5. إيرادات أخرى.

[1] سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص515.

**ثالثا/ القواعد الأخرى الواجب الإفصاح عنها في قائمة الدخل:** وتتمثل القواعد الواجب الإفصاح عنها في:

1ـ يجب الإفصاح عن الدخل الناتج عن العمليات العادية للمؤسسة بصورة منفصلة عن الدخل الناتج عن البنود غير العادية؛

2ـ قيمة الأثر المتراكم للتغير في السياسات المحاسبية إذا كان ذلك الأثر ماديا وبالإمكان قياسه؛

3ـ مصروف الخاص بالأصول المستأجرة؛

4ـ صافي فروق التحويل، وكذلك صافي فروق ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية التي تنشأ عن عمليات سعر الصرف؛

5ـ المكاسب والخسائر المحققة من بيع استثمارات طويلة الأجل.

**الفرع الرابع : قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)**

يجب الإفصاح عن المعلومات التالية في قائمة التدفقات النقدية: [1]

**أولا/** الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالعناصر غير العادية الناتجة عن أنشطة التشغيل الاستثمار والتمويل في قائمة التدفق النقدي بشكل منفصل عن التدفقات النقدية العادية لتلك الأنشطة؛

**ثانيا/** الإفصاح عن مكونات النقدية وما في حكمها؛

**ثالثا/** الإفصاح عن السياسة المحاسبية التي تطبقها المؤسسة في تحديد مكونات النقدية وما في حكمها؛

**رابعا/** الإفصاح عن أثر التغيير في السياسة المتبعة لتحديد مكونات النقدية وما في حكمها؛

**خامسا/** الإفصاح عن الأرصدة الهامة لمبلغ النقدية وما في حكمها، والتي تحتفظ بها المؤسسة وغير متاحة للاستخدام مع تعليق الإدارة على ذلك؛

---

[1] أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص790 ـ 792.

**سادسا/** قد تكون المعلومات الإضافية ضرورية لمستخدمي القوائم المالية من أجل فهمهم أكثر للمركز المالي وسيولة المؤسسة، ويشجع الإفصاح عن هذه المعلومات، مع تعليق الإدارة على ذلك ويتضمن هذا:

1- تسهيلات الاقتراض الممنوحة مع الإشارة إلى القيود على استخدامها إن وجدت؛

2- إجمالي مبالغ التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل والمتعلقة بالحقوق في المشروعات المشتركة باستخدام طريقة التوحيد النسبي للقوائم المالية؛

3- إظهار إجمالي مبلغ التدفقات النقدية التي تمثل زيادات في طاقة التشغيل بشكل منفصل عن التدفقات النقدية التي تكون مطلوبة للاحتفاظ بطاقة التشغيل.

**الفرع الخامس: قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية**

تتمثل المعلومات الدنيا المطلوب الإفصاح عنها وتقديمها في هذه القائمة في: [1]

**أولا/** النتيجة الصافية للسنة المالية؛

**ثانيا/** التغيرات في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛

**ثالثا/** عمليات الرسملة سواء الارتفاع، التسديد أو الانخفاض؛

**رابعا/** الإيرادات والأعباء المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

**خامسا/** توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال الدورة المالية.

**المطلب الثالث: مشاكل الإفصاح المحاسبي:**

تتباين وتتنوع طبيعة الإفصاح المحاسبي المطلوب من قبل المؤسسات من بلد لآخر وحتى من مؤسسة لأخرى في ظل تعدد وتنوع المعايير الخاصة بالإفصاح على المستوى الدولي. لذلك يتعين

[1] لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص184.

تحديد المشاكل العديدة التي تواجهها المؤسسات بخصوص طبيعة ومدى الإفصاح. ويمكن إجمال هذه المشاكل في: [1]

ـ اختلاف الاحتياجات المتنوعة للمستخدمين حول المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها الأمر الذي يصعب التوفيق بين متطلبات الإفصاح واحتياجات المستخدمين؛

ـ تباين إدراك واستيعاب ومقدرة المستخدمين على فهم وتفسير المعلومات المحاسبية وذلك لاختلاف مستواهم التعليمي من بلد لآخر؛

ـ يستخدم أحيانا الإفصاح من قبل المستخدمين لغرض الإساءة وإلحاق الضرر بسمعة المؤسسة، الأمر الذي يعمل على أن تكون هنالك حالة توازن بين احتياجات المستخدمين من المعلومات الإلزامية لأغراض اتخاذ القرار وبين المعلومات المقدمة؛

ـ يتعين تحديد نوع المستخدمين للمعلومات إذا كانت هنالك مجموعات متعددة من المستخدمين، الأمر الذي يتطلب كفاءة عالية في تطبيق مبدأ الإفصاح؛

ـ تقديم كمية كبيرة من المعلومات المحاسبية في صلب القوائم المالية، أمر يؤثر على قيمة المعلومات المفيدة للمستخدمين؛

ـ تتبع المعلومات من بلدان مختلفة الثقافات والتي تؤدي إلى بيئات تشغيلية متنوعة، حيث أن بعض الأنواع من الإفصاح لا يتلاءم مع طبيعة المجتمع ومتطلبات الحكومة المحلية، الأمر الذي ينعكس سلبا على الشركات متعددة الجنسيات.

[1] سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص ص479، 480.

**الخلاصة**

يمكن القول بصفة عامة أن الاهتمام بالإفصاح المحاسبي ازداد في الوقت الحاضر وذلك من أجل إعطاء مصداقية وشفافية للمعلومات المحاسبية المنشورة في صلب القوائم المالية لتسهيل فهمها وتفسير محتواها وتحليل الأرقام الإجمالية من قبل مستخدمي تلك القوائم، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تخدم مصالحهم الشخصية. علما أن الإفصاح في صلب القوائم المالية يشمل المعلومات التي تتميز بأهمية نسبية وتؤثر على قرارات مستخدمي تلك القوائم، أم المعلومات الأخرى التي لا تؤثر على قراراتهم فإنه يتم الإفصاح عنها قي الملاحظات أو الإيضاحات المتممة لها.

# الفصل الثاني

- المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية
- المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية
- المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية
- المطلب الثالث: فروض ومبادئ إعداد القوائم المالية
- المطلب الرابع: طرق قياس عناصر القوائم المالية
- المطلب الخامس: مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات
- المبحث الثاني: عرض القوائم المالية
- المطلب الأول: قائمة المركز المالي
- المطلب الثاني: قائمة الدخل
- المطلب الثالث: قائمة التغيرات في حقوق الملكية
- المطلب الرابع: قائمة التدفقات النقدية
- المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي
- المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية
- المطلب الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية
- المطلب الثالث: القيود على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية
- المطلب الرابع: معايير جودة المعلومات المحاسبية

**تمهيد:**

تعد القوائم المالية وسيلة النظام المحاسبي في التعبير عن نتائج العمليات والوسيلة الرئيسية والرسمية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية التي تهتم بمخرجات المؤسسة أو الاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين. وقد عملت معايير المحاسبة الدولية على تطوير القوائم المالية من خلال اهتمامها بكيفية إعدادها وعرضها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وذلك من خلال إصدارها لمعايير تهتم بذلك وأهمها المعيار المحاسبي الدولي الأول (عرض القوائم المالية) والمعيار المحاسبي الدولي السابع (قائمة التدفقات النقدية).

## المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية

تقوم المحاسبة بتحديد قياس وتوصيل المعلومات المالية عن المشروعات الاقتصادية للأطراف ذات العلاقة، وكنظام للمعلومات فهي تقوم بتجميع وتوصيل البيانات والمعلومات الخاصة بالمؤسسة إلى عدد كبير من الأشخاص اللذين ترتبط قراراتهم وأعمالهم بالمؤسسة. وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها إيصال المعلومات للمستخدمين من مستثمرين، موردين، مديرين والمصالح الحكومية وغيرها.

### المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

التعريف الأول: "عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف المركز المالي للمؤسسة ومجموع الأنشطة الاقتصادية خلال فترة محددة (شهر، ربع سنة، نصف سنة أو سنة)، أو هي مجموعة من الكشوف التي تحوي البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المؤسسة وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة النشاط خلال فترة محددة".[1]

التعريف الثاني: "عبارة عن جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال الدورة المحاسبية، يتم عرضها بشكل يمكن مستخدميها من مقارنتها بالقوائم المالية للدورات السابقة". [2]

التعريف الثالث: "مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها المؤسسة مرتبة في جداول، تعد وفقا لمواصفات معينة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة".[3]

يجب إصدار القوائم المالية مرة في السنة على الأقل أو خلال الفترات الدورية المحددة بقانون أو بموجب قرارا ت من الجهة الإدارية المختصة، ويتعين على المؤسسة التي تضطر إلى إصدار

---

[1] وليد ناجي الحيالي، مذكرات التحليل المالي في المؤسسات التجارية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك 2007، ص22.

[2] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، دار جيطلي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص76.

[3] أحمد مخلوف، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، 12.15 أكتوبر، 2009، ص1.

قوائمها المالية لفترة أكثر من السنة أن تفصح عما يلي بالإضافة عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية: [1]

ـ السبب الذي من أجله تغطي القوائم المالية أطول أو أقل من السنة.

ـ إن المبالغ في قائمة الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها غير قابلة للمقارنة.

**المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية**

تسعى القوائم المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل أساسا في تلبية حاجات المستخدمين الخارجيين الذين لا تتوفر لديهم السلطة للحصول على المعلومات التي يرغبونها وتتمثل هذه الأهداف في: [2]

**الفرع الأول: تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات**

الهدف العام للقوائم المالية هو تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات لذلك يجب أن تقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ القرارات المحتملة للاستثمارات والاقتراض والقرارات المماثلة، وهذه المعلومات يجب أن تكون مفهومة من قبل الأشخاص الذين لديهم فهم معقول للأنشطة الاقتصادية ولهم الرغبة في دراسة المعلومات بعناية كافية.

**الفرع الثاني: تقديم معلومات عن موارد المؤسسة والالتزامات قبل هذه الموارد**

يجب أن تقدم القوائم المالية معلومات تحدد بشكل واضح موارد المؤسسة (الأصول) والالتزامات قبل هذه الموارد(الخصوم). فمن خلال معرفة العلاقة بين الموارد والالتزامات وحقوق الملاك فإن المستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين تكون لديهم القدرة على تحديد نقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة، وكذلك تحديد السيولة واليسر المالي، وهذه المعلومات سوف تساعد المستخدمين على تحديد المركز المالي للمؤسسة والذي يقدم بالتبعية معلومات حول التدفقات النقدية

[1] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، بدون طبعة، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص104.

[2] كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، مرجع سبق ذكره، ص20.

المستقبلية المتوقعة وبالتالي مساعدة المستخدمين على تقدير القيمة الإجمالية للمؤسسة كما يجب أن تقدم القوائم المالية معلومات عن التغيرات الجوهرية في الموارد والالتزامات الناتجة عن العمليات والأحداث الاقتصادية.

**الفرع الثالث: تقديم معلومات عن أداء المؤسسة والعوائد المكتسبة**

فالهدف الأساسي للقوائم المالية هو تقديم معلومات عن أداء المؤسسة عن طريق مقاييس العائد المحاسبي ومكوناته، ورغم أن المستثمر يهتم أساسا بالأداء المستقبلي فإنه يهتم وبدرجة كبيرة بأداء المؤسسة في السنوات السابقة كمؤشر للأداء في المستقبل .

بالإضافة إلى الأهداف السابقة هناك أهداف أخرى تتمثل في: [1]

**الفرع الرابع:القياس الدوري لدخل المؤسسة**

من المعروف أن قدرة المؤسسة على تحقيق الدخل وتحويله إلى تدفق نقدي في المستقبل تعتمد على تغيرات كثيرة، ومن المؤكد أن بعض هذه التغيرات على أداء المؤسسة قد يحتاج إلى معلومات تخرج عن نطاق القوائم المالية، ومع ذلك فإن المعلومات التي تتعلق بقدرة المؤسسة التاريخية على تحقيق الدخل وتحويله إلى تدفق نقدي كاف تفيد به المستخدمين الخارجيين الرئيسيين عند تقييم أداء المؤسسة في المستقبل.

**الفرع الخامس: تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية**

يهتم المستفيدون الخارجيون اهتماما مباشرا بقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها عند استحقاقها وتوزيع الأرباح على أصحاب رأس المال بدون تقليص نطاق عملياتها الجارية، وعلى ذلك يجب أن تحتوي القوائم المالية للمؤسسة على معلومات التدفق النقدي، والمعلومات التالية مفيدة للمستخدمين ويجب أن يتم الإفصاح عن العناصر التالية:

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص169 ـ 171.

**أولا/** الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل؛

**ثانيا/** الأموال الناتجة من الاقتراض أو المستخدمة في تسديد القروض؛

**ثالثا/** الأموال الناتجة من استثمارات جديدة من قبل أصحاب رأس المال؛

**رابعا/** التدفقات النقدية الأخرى.

**المطلب الثالث: فروض ومبادئ إعداد القوائم المالية**

تعد الفروض أساسا يستخدم في اشتقاق المبادئ المحاسبية وإعداد القوائم المالية، أي أن المبادئ المحاسبية بحد ذاتها تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية. ولكن الفروض نفسها لا تحتاج إلى برهان ولا داعي لإثبات صحتها، فهي إما ملائمة أو غير ملائمة لاشتقاق مبادئ محاسبية تراعي الأهداف العامة والبيئة الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والسياسية التي تعمل في إطارها المؤسسة.

**الفرع الأول: الفروض المحاسبية**

الفروض هي عبارة عن مقدمات لا يمكن التحقق من صحتها، ولكنها تكوّن أساساً للإطار الفكري يصلح للاستدلال والتوصل إلى النتائج، وتتسم الفروض المحاسبية بالخواص التالية:[1]

- يجب أن تقبل عموما على أنها صحيحة وملائمة من قبل المهتمين بالشأن المحاسبي (العلماء والممارسين)، لتكون بداية مفيدة للمشاركة في تطوير المعرفة المحاسبية.

- يجب أن تكون الفروض المعتمدة مستقلة عن بعضها البعض، وبالتالي لا يجب أن يستخدم فرض في تبرير فرض آخر.

- يجب أن تكون عموما قليلة العدد، ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها.

[1] رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص54 ،55.

**أولا/ فرض الاستحقاق:** يجب على المؤسسة عند إعداد قوائمها المالية على أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية التي يتم إعدادها على الأساس النقدي، كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية، ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات بما في ذلك الخسائر التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لا، وكذلك الاعتراف بالدخل بما في ذلك الأرباح التي تخص الفترة المالية سواء تم قبضها أم لا، فتطبيق أساس الاستحقاق يؤدي إلى تحقيق أهداف القوائم المالية والمتمثلة في تقديم معلومات حول المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها خلال فترة معينة.[1]

**ثانيا/ فرض وحدة القياس النقدي:** يمثل فرض وحدة القياس النقدي أساسا جوهريا لاشتقاق مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاماً في الحياة العملية لدى المحاسبين والمدققين تستخدم المحاسبة الوحدات النقدية كقاسم مشترك لقياس الأثر الناتج عن الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة أي أن المحاسبة المالية تعترف وتثبت في سجلات المؤسسة فقط تلك العمليات التي يمكن التعبير عنها بوحدة النقد. وهكذا فإن وحدة القياس النقدي تضع قيدين أساسيين لقياس أنشطة المؤسسة والتقرير عنها: [2]

1. أنها تحد من نطاق القياس المحاسبي، فتستبعد الأنشطة التي لا يمكن التعبير عنها بوحدات النقد؛

2. أنها تفترض ثبات واستقرار وحدة القياس النقدي، وبذلك تتجاهل أثر تغيرات القوة الشرائية، أي أثر ارتفاع وانخفاض الأسعار.

**ثالثا/ فرض الاستمرارية:** عند إعداد القوائم المالية يجب أن تقوم الإدارة بتقييم مقدرة المؤسسة على الاستمرار في ممارسة النشاط، إذ يجب إعداد القوائم المالية على أساس استمرارية المؤسسة في النشاط ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفيتها، وإذا كانت الإدارة على دراية بوجود عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بظلالها بوجود شكوك على مقدرة المؤسسة على الاستمرار، فإنه يجب الإفصاح عن مظاهر عدم التأكد وإذا لم يتم إتباع فرض الاستمرارية فإنه يجب الإفصاح عن

---

[1] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية 2007، الطبعة الأولى، المدينة الجامعية، الشارقة، عمان، 2008، ص49.

[2] رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره ، مرجع سبق ذكره، ص56، 57.

ذلك، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأساس الذي تم اعتماده في إعداد القوائم المالية وكذلك السبب في وجود حالة عدم التأكد من استمرارية المؤسسة في النشاط.[1]

**رابعا/ فرض الدورية:** يقوم هذا الفرض على أنه في الإمكان تقسيم عمر المؤسسة إلى عدة فترات ليتم التقرير عن نتائج نشاطها في فترات دورية تقل عن الفترة الكاملة لعمرها. وعادة ما تكون سنوية نصف سنوية، ربع سنوية أو شهرية. فإعداد القوائم المالية بصفة دورية يجعلها قابلة للمقارنة والتنبؤ ويلبي خاصية الملائمة. [2]

**الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية**

وتمثل القواعد والأحكام العامة التي يستخدمها المحاسب للقيام بوظيفته، وهي مأخوذة من الأهداف الأساسية للمحاسبة ومفاهيمها وهي تساعد في توضيح كيفية تسجيل العمليات المالية والإبلاغ عنها، ومن بين المبادئ التي تحكم إعداد القوائم المالية نذكر: [3]

**أولا/ مبدأ التكلفة التاريخية:** يعني أن تقوم المؤسسة بتسجيل الإيرادات والمصروفات التي تتم بالتكلفة الفعلية، أي أن تسجل بالسعر الذي دفع في العملية لإتمامها وليس بسعر آخر، ويتم استخدام هذا المبدأ لأنه مقياس موثوق وموضوعي وتوجد مستندات وفواتير تؤيد العملية.

**ثانيا/ مبدأ تحقق الإيراد:** ويقضي هذا المبدأ بأن يقوم المحاسب بالاعتراف بالإيراد في الفترة المحاسبية التي تم تحصيل الإيراد فيها، وغالبا ما يتم الاعتراف به عند نقطة البيع لكون سعر البيع يمثل مقياس موضوعي لذلك الإيراد وذلك من أجل تجنب تداخل العمليات المالية الخاصة بدورة معينة مع دورة أخرى وحتى يسهل تحديد التدفقات النقدية الخاصة بكل دورة على حدى وكذلك سهولة تحديد الوضعية المالية.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص99.

[2] رضوان حلوة حنان، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص56 ،57.

[3] طلال الججاوي، ريان نعوم، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار جهينة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص43 -45

**ثالثا/ مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:** ويعني هذا المبدأ أن كل المصاريف التي تتعلق وترتبط بإيراد معين تتم مقابلتها واستقطاعها من هذا الإيراد في المدة التي يتحقق فيها، لتحديد صافي الدخل وأن المصاريف هي التي تتحملها المؤسسة بغرض تحقيق الإيرادات في المستقبل.

**رابعا/ مبدأ الإفصاح:** ويعني هذا المبدأ أن كل المعلومات الضرورية لمستخدميها لفهم القوائم المالية يجب أن يفصح عنها، أي أن كل الأحداث والحالات التي تؤدي إلى اختلافات عند مستخدمي القوائم المالية يجب أن يفصح عنها.

**المطلب الرابع: طرق قياس عناصر القوائم المالية**

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتظهر في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد القياس وتستخدم عدة أسس مختلفة للقياس وبدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية.

**الفرع الأول: التكلفة التاريخية**

هذه الطريقة يعتمد عليها النموذج المحاسبي في تقييم عناصر الأصول والخصوم. إذ بمقتضاها يتم تقييم كافة عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها ومصادر تمويلها، وجميع المصروفات والإيرادات التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية، مما يجعل المعلومات المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية في فترات مختلفة غير ملائمة لإجراء المقارنات الزمانية والمكانية. [1]

**الفرع الثاني: التكلفة الجارية**

تعتمد هذه الطريقة على التكلفة البديلة كقاعدة رئيسية للقياس، وتتمثل التكلفة البديلة لأصل معين في التكلفة الجارية للحصول على أصل مماثل للأصل محل الإهتلاك، وهذا بهدف الحصول على طاقة إنتاج أو خدمات مماثلة، وتستخدم الأرقام القياسية الخاصة عادة كوسيلة لتحديدها.[2]

[1] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص163.

**الفرع الثالث: القيمة المحققة**

تحمل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتحمل الالتزامات بقيم السداد، أي المبلغ غير المخصوم من النقدية أو ما يعادلها والتي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل. [1]

**الفرع الرابع: القيمة الحالية**

تحمل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل في مسيرة النشاط العادي.وتحمل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجية المستقبلية التي من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات في النشاط العادي الخاص بالمؤسسة. [2]

**المطلب الخامس: مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات**

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف أصناف مستخدمي القوائم المالية وكذلك طبيعة المعلومات التي يحتاجون إليها.

**الفرع الأول: مستخدمي القوائم المالية**

هناك العديد من الأطراف المستخدمة المستفيدة من المعلومات التي تفصح عنها المؤسسة في قوائمها المالية، ويمكن تقسيمها إلى مستخدمين ذوي مصلحة مباشرة، ومستخدمين ذوي مصلحة غير مباشرة.

**أولا/ المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة:** وهم الأطراف اللذين تربطهم علاقة مصلحة مباشرة بالمؤسسة ونجد ضمنها الفئات التالية: [3]

---

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ـ عرض القوائم المالية. الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص102.

[2] المرجع نفسه، ص102.

[3] رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، جامعة عمان الأهلية، 2009، ص23.

**1- المستثمرون الحاليون والمحتملون:** وهم يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها أو زيادة رأس مال المؤسسة أو تخفيضه، ويهتم هؤلاء المستثمرين بالتعرف على مدى تقديم المؤسسة وقياس نتائج أعمالها من ربح أو خسارة وكذا مقارنة هذه النتائج مع نتائج المؤسسات الأخرى في نفس القطاع.

**2- المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد ما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق، فهم يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة المؤسسة على سداد ديونها عند تاريخ الاستحقاق.

**3- الموظفون:** يحتاج الموظفون في المؤسسة إلى معلومات لمعرفة المركز المالي لها ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح، فالوضع المالي الجيد وتحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي ودفع رواتبهم.

**4- النقابات العمالية:** تحتاج هذه النقابات إلى معلومات عن الوضع المالي ومستويات الأرباح المحققة في المؤسسة للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروفهم.

وهناك مستخدمين آخرين ذوي مصلحة مباشرة وهم: [1]

**5- الموردين:** يعتبر الموردين الذين يمنحون المؤسسة إئتمانا قصير الأجل في وضع مشابه للمقرضين في الأجل القصير، فليس من الضروري أن تهتم كلتا المجموعتين اهتماما كبيرا بالتدفقات النقدية للمؤسسة و قدرتها على السداد إلا في حدود الشهور القليلة التي تستحق خلالها تلك القروض. كما أن القرارات التي تتخذها كلتا المجموعتين بمنح القرض قصير الأجل أو تقديم الائتمان لا يحتمل أن تكون مبنية على درجة كبيرة على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، إلا أن المورد الذي يعقد مع المؤسسة اتفاقية طويلة الأجل لتوريد جانب كبير من منتجاته لسنوات عديدة يكون له اهتمام آخر بجانب اهتماماته كدائن للمؤسسة. فيجب على هذا المورد أن يوجه اهتماماته إلى دراسة مستقبل علاقته بها حتى إذا كانت تسدد القيمة فورا وعند التسليم.

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص266، 267.

**6ـ العملاء:** من الواضح أن اهتمامات العملاء وخصوصا الدائمين منهم تتبلور حول مقدرة المؤسسة على الاستمرار كمصدر من مصادر احتياجاتهم سواء للمواد أو الخدمات، ومن الواضح أيضا أن قدرتها على الاستمرار كمصدر لاحتياجاتهم يعتمد أساسا على قدرتها على توليد التدفقات النقدية الإيجابية ومدى كفاءتها ويتطلب ذلك معلومات أساسية مماثلة لما يحتاج إليه المستثمرون والمقرضون الحاليون و المرتقبون.

**ثانيا/ المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة:** وهم الأطراف اللذين تربطهم علاقة مصلحة غير مباشرة مع المؤسسة ونجد ضمنها الفئات التالية: [1]

**1ـ الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المؤسسة:** تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة كقانون الشركات، قانون الضرائب...الخ كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة، وتحديد مدى قدرتها على تسديد تلك الضرائب ومدى مساهمة المؤسسة في الاقتصاد الوطني.

**2ـ الجمهور:** يحتاج الجمهور إلى المعلومات التي تخص المستخدمين السابقين، كما يحتاج إلى معلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام، لذلك تهتم وتسعى المؤسسة من خلال قوائمها المالية إلى تقديم المعلومات الأكثر أهمية وفائدة للجماعات المختلفة والمستخدمين بأقل تكلفة ممكنة والحرص على توصيل تلك المعلومات في الوقت المناسب حتى يتسنى لمختلف الأطراف الاستفادة منها.

**الفرع الثاني: طبيعة المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمون الخارجيين**

من المهم التعرف على طبيعة المعلومات التي تحتاج إليها الأطراف الخارجية، خصوصا المستثمرون(مالك فرد أو مجموعة شركاء أو مساهمون) والمقرضون، والتـي تسعى المحاسبة الماليـة ـ باعتبارها نشاطا خدميا Service Activityـ إلى توفيرها لهم بشكل مباشر أو غير مباشر عبر

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، بدون طبعة، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص5.

القوائم المالية. إذ يهتم المستخدمون الخارجيين (أهمهم فئة المستثمرين ثم المقرضين) بالمعلومات المتعلقة بالنقاط التالية:[1]

**أولا/ معرفة القدرة الكسبية للمؤسسة** ( Earnings potentiel) أي مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في الفترات السابقة وفي الفترة الحالية والتنبؤ للفترة اللاحقة. وهذه المعلومات بدورها تساعد في تقييم التدفقات النقدية كالتالي:

1- توزيع الأرباح على المساهمين وسداد الفوائد المستحقة للمقرضين عن قروضهم الممنوحة للمؤسسة؛

2- تقييم مدى تمكن المستثمرين من استرداد أموالهم المستثمرة في المؤسسة وكذلك المقرضين لقروضهم.

**ثانيا/ تقييم الوضع المالي للمؤسسة:** وذلك بمراعاة ثلاثة اعتبارات رئيسية مترابطة وهي:

**1- تقييم السيولة:** ويقصد بها قدرة المؤسسة على مواجهة وسداد التزاماتها وديونها المستحقة في الأجل القصير.

**2- تقييم اليسر المالي:** ويتعلق بالأجل الطويل، حيث يشير مصطلح اليسر المالي إلى مقدرة المؤسسة على إنتاج تدفقات نقدية مستقبلية لمواجهة التزاماتها وديونها والقروض طويلة الأجل، أي أن المؤسسة لا تواجه عسرا ماليا، وقد يضطرها إلى إيقاف نشاطها وإفلاسها.

**3- تقييم الربحية:** وهي قدرة المؤسسة على توليد موارد اقتصادية جديدة مضافة، يتم اكتسابها نتيجة مزاولة أنشطتها، أي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح. وتتمثل الربحية في إنتاج سلع وخدمات ثم بيعها بسعر يزيد عن تكلفة الموارد المستنفدة في تلك الأنشطة.

[1] رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص20 ، 21.

## المبحث الثاني:عرض القوائم المالية

تصور القوائم المالية آثار العمليات الاقتصادية والمالية وغيرها من الأحداث و ذلك عن طريق تبويبها في مجموعات عامة حسب خصائصها ويطلق على هذه المجموعات العامة القوائم المالية. وبالرجوع إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) نجد بأنه حدد القوائم المالية ذات الغرض العام هي:

- ✓ قائمة المركز المالي (الميزانية )
- ✓ قائمة الدخل ( جدول حسابات النتائج)
- ✓ قائمة التغير في حقوق الملكية (جدول تغيرات الأموال الخاصة)
- ✓ قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)

### المطلب الأول: قائمة المركز المالي

تعتبر قائمة المركز المالي أول قائمة يتم إعدادها من طرف المؤسسة، إذ أنه على أساسها يتم إعداد باقي القوائم المالية، وتركز هذه القائمة على توفير معلومات عن طبيعة الاستثمارات ومقدارها في أصول المؤسسة ومصادر تمويلها.

#### الفرع الأول: تعريف قائمة المركز المالي

التعريف الأول:"هي كشف أو تقرير يعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة غالبا ما تكون نهاية السنة، ليصور موقف المركز المالي وبيان أرصدتها المختلفة، لذا فهي عبارة عن صورة فوتوغرافية مالية في لحظة زمنية محددة". [1]

التعريف الثاني:"عبارة عن كشف يعرض الأصول والخصوم وحقوق الملكية في المؤسسة بتاريخ معين، إذ توفر المعلومات حول طبيعة ومبلغ الاستثمارات و مصادر الأموال و التزاماتها اتجاه المقرضين وحقوق الملكية". [2]

---

[1] كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص522.

[2] فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة ـ النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول ـ الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002 ص ص167، 168.

التعريف الثالث: حسب تعريف لجنة معايير المحاسبة الدولية هي"عبارة عن بيان يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في لحظة زمنية معينة ومحددة، وتعكس هذه القائمة الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق والمبادئ المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية على أساسها". [1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف قائمة المركز المالي بأنها:"عبارة عن جدول يوضح الوضعية المالية للمؤسسة بتاريخ معين، ويظهر ما تملكه من أصول وخصوم بمختلف أنواعها وكذلك الالتزامات اتجاه الغير، فهو يوضح أثر نتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية".

**الفرع الثاني: أهمية قائمة المركز المالي**

تفصح قائمة المركز المالي عموما عن الوضعية المالية لمؤسسة معينة في تاريخ محدد، إذ توفر معلومات للمستخدمين من خلال طبيعة ومقدار الاستثمار في الأصول ومبلغ الالتزامات. ويمكن توضيح أهميتها كما يلي: [2]

**أولا/** تلبية المتطلبات القانونية فكل من القانون التجاري، قانون الضرائب المباشرة والنظام المحاسبي المالي ينص على أن تقوم المؤسسات بإعداد الميزانية الختامية وحساب النتيجة؛

**ثانيا/** إظهار أصول وخصوم المؤسسة بتاريخ محدد ومنه مركزها المالي، وهذا ما جعل البعض يعرف قائمة المركز المالي بأنها صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ معين؛

**ثالثا/** تمكن الغير(البنوك، الدائنين، العملاء..) من التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة؛

**رابعا/** تمكن من حساب النتيجة ومعرفة نتائج أعمال المؤسسة.

**الفرع الثالث: أهداف قائمة المركز المالي**

تقدم قائمة المركز المالي معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث تبين هذه القائمة معلومات حول السيولة والمرونة المالية كما تبين لهم مدى قدرة المؤسسة على تسديد الديون طويلة الأجل وفي التاريخ المحدد، وبالتالي مساعدتهم في تقييم الوضعية المالية لها خلال فترة

---

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ـ عرض القوائم المالية. الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص111.

[2] عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية، دار جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر،2011، ص12.

محددة، واتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل داخل المؤسسة المرغوب فيها، وتتمثل هذه الأهداف في: [1]

**أولا/ السيولة:** تعبر السيولة عن مقدار الوقت الذي يتوقع مروره قبل أن يتحول أصل معين إلى نقدية، أو قبل أن يسدد التزام معين، ويهتم مانحي الائتمان الطويل وقصير الأجل وكذلك المساهمين بدراسة وضع السيولة ودرجتها لتقييم مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة، وتتمثل بالنقدية وشبه النقدية، وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمؤسسة.

**ثانيا/ المرونة المالية:** تعبر المرونة المالية عن قدرة المؤسسة على تعديل مقدار وتوقيت التدفقات النقدية حتى يمكن الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة، فالمؤسسة التي تكون لها درجة كبيرة من المرونة المالية تكون أكثر قدرة على تجاوز الأوقات الصعبة وتخطي الالتزامات غير المتوقعة، وأكثر قدرة على انتهاز فرص الاستثمار غير المتوقعة.

**ثالثا/ القدرة على سداد الديون طويلة الأجل:** تعتبر عملية تحليل عناصر قائمة المركز المالي أداة للوقوف على قدرة المؤسسة على سداد ديونها طويلة الأجل عند تاريخ الاستحقاق فكلما كان على المؤسسة التزامات طويلة الأجل أكثر كلما كانت قدرة المؤسسة على الوفاء بالديون منخفضة بسبب ارتفاع المخاطرة لدى هذه المؤسسة.

**الفرع الرابع: محددات قائمة المركز المالي**

بالرغم من الفوائد العديدة لقائمة المركز المالي إلا أن هناك محددات تؤثر على قدرتها في تمثيل الواقع المالي الفعلي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، ومن بين هذه المحددات التي تؤثر على قائمة المركز المالي مايلي: [2]

**أولا/ التقدير والحكم الشخصي:** حيث تحتوي هذه القائمة على العديد من البنود المعبر عنها من خلال التقديرات المتوقعة والحكم الشخصي للأفراد، وهو ما قد يؤثر على دقة العناصر وموضوعيتها

[1] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، بدون طبعة، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،ص ص111، 112.

[2] محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل ـ التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، 2008، ص79.81.

وهذا ما يظهر بصورة واضحة في تقدير بعض المخصصات، فهناك تقديرات مستخدمة لتحديد درجة التحصيل من المدينين وتقدير القيمة السوقية للمخزون السلعي، تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، وهذه التقديرات يجب أن تكون مبنية على معلومات دقيقة لتحقيق المقابلة بين الإيرادات والمصروفات.

**ثانيا/ عدم شمول قائمة المركز المالي للعديد من البنود ذات القيمة السوقية للمؤسسة:** إذ تقتصر على عرض البنود التي يتم الحصول عليها من خلال العمليات التي تقوم بها المؤسسة ويتم تسجيلها بالدفاتر غير أن هناك بنود عديدة ذات قيمة عالية ولا يتم إظهارها كعنصر الموارد البشرية والشهرة المولدة داخليا والتي لا يمكن قياسها وفقا للمبادئ المحاسبية المطبقة.

**ثالثا/ التعبير عن معظم الأصول والالتزامات بمبالغ التكلفة التاريخية:** رغم أن المعلومات الواردة في هذه القائمة ذات موثوقية مرتفعة إلا أنها موضع انتقاد بكونها لا تعتبر ملائمة لعدم إدراجها بالقيمة العادلة. وبالتالي فإن معظم الأصول تكون مدرجة بأقل من قيمتها، الأمر الذي يولد احتياطات سرية

**رابعا/ ينظر إلى قائمة المركز المالي على اعتبار أنها كشف تاريخي بالأرصدة الخاصة لحسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية:** وبالتالي فهي لا تعكس الصورة الحقيقية لجميع الأحداث في المؤسسة، حيث يحصل خلال السنة المالية عمليات اقتراض وسداد لهذه القروض، كما تحصل عمليات اقتناء لبعض الأصول وعمليات تلخص هذه الأصول قبل إعداد قائمة المركز المالي وبالتالي لا تظهر هذه العمليات في هذه القائمة.

**خامسا/** تعد قائمة المركز المالي في تاريخ محدد من كل سنة مالية، وعادة ما يكون هذا التاريخ فترة النشاط الدنيا وبالتالي لا تظهر الوضع الطبيعي أو الواقعي في الفترات الأخرى للمؤسسة.

**سادسا/** يوجد فارق عملي بين القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة لتصل قيمتها إلى الصفر(التسجيل دفتريا دينار واحد) بينما تكون طاقته الإنتاجية عالية ولا تزال مساهمتها في العملية الإنتاجية مقبولة.

**سابعا/** قد تعمل المؤسسة على إظهار قائمة المركز المالي بشكل محسن، لأسباب خاصة يقدرها المسئولون فيها كأن يتم التصرف في الديون بطريقة خاصة، أو تدعم أصولها المتداولة بأوراق قبض أو غيرها.

**الفرع الخامس: تبويب قائمة المركز المالي**

يتم تبويب قائمة المركز المالي بحيث تجمع البنود المماثلة معا للوصول إلى مجاميع فرعية ذات مغزى. والمعيار الأكثر انتشارا لتبويب البنود في هذه القائمة هي درجة السيولة، إذ تقسم الأصول والخصوم إلى بنود متداولة وأخرى غير متداولة.

**أولا/ الأصول:** وهي الموارد الاقتصادية المملوكة للمؤسسة والتي يمكن قياسها محاسبيا. وهي تعبر عن منافع اقتصادية محتملة في المستقبل تمتلكها المؤسسة، وتسيطر عليها. وتكون معظم الأصول ملموسة بطبيعتها بمعنى لها كيان مادي ملموس كالأراضي، المباني، المعدات...الخ. ومع ذلك فإن هناك بعض الأصول، مثل حسابات المدينين وحقوق الاختراع تكون غير ملموسة. وتنشأ قيمة هذه الأصول غير الملموسة من حقوق قانونية للمؤسسة للحصول على مبالغ نقدية معينة من المدينين في المستقبل أو من استغلال اختراع معين.[1]

وهناك ثلاث خصائص أساسية يجب توفرها في الأصل وهي: [2]

ـ تجسيد منافع مستقبلية تنطوي على المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التدفقات النقدية الداخلة مستقبلا؛

ـ يمكن للمؤسسة الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة عن استخدامها لهذا الأصل ولها القدرة على السيطرة عليه وتمنع الآخرين من الحصول عليه إلا من خلالها؛

ـ إن الحدث أو العملية التي أعطت المؤسسة الحق في السيطرة أو الرقابة قد تمت بالفعل.

وتقسم الأصول داخل المؤسسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي على النحو التالي:

---

[1] وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص7.

[2] ريتشارد شروید وآخرون، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة، بدون طبعة، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2010، ص261.

**1- الأصول غير المتداولة:** وتشمل الأصول التي تقتنيها المؤسسة للاستعانة بها على أداء الخدمات وتسهيل القيام بالعمليات التجارية وليس لإعادة بيعها بل للاحتفاظ بها مدة طويلة نسبيا كالعقارات الآلات المعدات...الخ وتتسم بأنها تقتنى بغرض استخدامها في المدى الطويل، وتشترك هذه الأصول في مميزات أهمها أنها لا تهتلك في فترة مالية واحدة، ويتم استخدام أساس واحد في تقويمها، وتمول عادة عن طريق أموال صاحب المؤسسة. [1]

**2- الأصول غير الملموسة:** هي الأصول التي ليس لها وجود مادي ملموس داخل المؤسسة ولكنها ذات فائدة اقتصادية كما أن قيمتها غير ثابتة ومعرضة للتقلبات المفاجئة، وقيمها الدفترية لا يقابلها شيء ملموس ويفضل إظهارها بأقل قيمة ممكنة خشية زوال قيمتها فجأة مثل: شهرة المحل، حقوق الامتياز، حقوق التأليف، العلامات التجارية...الخ. [2]

**3- الأصول المتداولة:** وهي الأصول التي ستتحول إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة. وفي أغلب الأحيان تمول عن طريق القروض قصيرة الأجل، وهي تشمل النقدية، المخزون، أوراق القبض المدينين...الخ ويتوقع استخدامها أو بيعها خلال السنة المالية أو دورة التشغيل أيهما أقل. [3]

و لكي يصنف الأصل على أنه متداول يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية وهذا حسب المعيار الدولي رقم(1): [4]

- إذا كان الأصل نقديا أو ما شابه و لا توجد قيود على استخدامه؛

- إذا كان يستحق التسوية خلال إثنى عشر شهرا من تاريخ إعداد قائمة المركز المالي؛

- إذا كان يتوقع تسويته خلال الدورة التشغيلية العادية (دورة الاستغلال).

**ثانيا/ الخصوم(الالتزامات):** وهي ديون أو تعهدات على المؤسسة اتجاه الغير. أي أنها تعبر عن حقوق الدائنين على أصول المؤسسة. و تتمثل معظم الالتزامات في الديون التي تدين بها للدائنين

---

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص309.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص33.

[3] مؤيد عبد الرحمن الدوري، محمد أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص43.

[4] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره ص135.

مقابل ما سبق وأن حصلت عليه من نقدية أو مهمات أو أصول أخرى. وفي المقابل تلتزم المؤسسة بإرجاع هذه الالتزامات لأصحابها عند تاريخ معين وفقا لشروط محددة. [1]

وهناك ثلاث خصائص أساسية يجب توفرها في الخصوم وهي: [2]

ـ يجسد واجبا أو مسؤولية مالية اتجاه مؤسسة أو أكثر مما يتطلب التسوية بالنقل أو التحويل المستقبلي للأصول، أو استخدامها عند تاريخ محدد أو قابل للتحديد؛

ـ إن العملية أو الحدث الذي يلزم المؤسسة قد تم بالفعل؛

ـ إن هذا الواجب أو المسؤولية يلزم المؤسسة ولا يترك لها الخيار في تجنب التضحية المستقبلية.

ويتم تصنيف الخصوم(الالتزامات) إلى قسمين رئيسيين هما:

**1ـ الخصوم(الالتزامات) المتداولة:** عبارة عن الالتزامات المستحقة على المؤسسة للغير، واجبة السداد خلال فترة زمنية قصيرة غالبا ما تكون خلال الدورة التشغيلية الواحدة، وتشمل أوراق الدفع، القروض قصيرة الأجل.[3]

وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية" تصنف الخصوم على أنها متداولة عندما تستوفي الشروط التالية: [4]

ـ عندما يتوقع من المؤسسة تسديد الالتزام خلال الدورة التشغيلية العادية و أن تحتفظ به بغرض المتاجرة؛

ـ يستحق السداد خلال فترة اثني عشر شهراً من تاريخ إقفال قائمة المركز المالي( الميزانية)؛

ـ عدم وجود قيود على سداد الالتزام خلال فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ إقفال الميزانية (قائمة المركز المالي).

---

[1] عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص74.

[2] ريتشارد شروبد وآخرون، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، مرجع سبق ذكره، ص262.

[3] عدنان تايه النعيمي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص74.

[4] Hervé Stolowy, et Autres, comptabilité et analyse financière, De Boeck université, Bruxelles, 2006, P132.

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) إعادة تصنيف الالتزامات غير المتداولة إلى التزامات متداولة في الحالات التالية: [1]

ـ يستحق السداد خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة أو خلال إثنى عشر؛

ـ يصنف الالتزام على أنه متداول عندما تخل المؤسسة بشروط الاتفاقية لقرض طويل الأجل؛

ـ إذا تم تصنيف قروض كالتزامات متداولة ووقعت إحدى هذه الأحداث بين تاريخ الميزانية وتاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية، يطلب من المؤسسة الاستمرار في تصنيف هذا الالتزام كمتداول نظرا لأن هذه الأحداث مؤهلة ليتم الإفصاح عنها.

ومن أمثلة الالتزامات المتداولة الدائنين، أوراق الدفع، إيرادات مقبوضة سلفا، القروض قصيرة الأجل والأقساط المستحقة على الديون طويلة الأجل.

**2ـ الخصوم (الالتزامات) غير المتداولة:** وهي الالتزامات التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية أو دورة تشغيلية أيها أطول وتشمل: [2]

2.1ـ القروض طويلة الأجل التي تم استخدامها في شراء الآلات، المعدات، المباني وأوراق الدفع؛

2.2ـ الديون المستحقة واستئجار عقارات لأجل طويل؛

2.3ـ كفالة البضاعة والتصليح يتطلب الوفاء بها فترة زمنية تزيد عن السنة.

وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) يجب أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار الحالات التالية: [3]

ـ القروض أو الالتزامات التي تنوي المؤسسة وتستطيع تجديدها يجب أن تصنف إلى خصوم طويلة الأجل حتى لو كان تاريخ الاستحقاق أقل من إثنى عشر(12) شهرا؛

---

[1] محمد أبو نصار جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص39، 40.

[2] مؤيد عبد الرحمان الدوري، محمد أديب أبو زناد، مرجع سبق ذكره، ص44.

[3] محمد أبو نصار جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص37.

ـ تصنف القروض إلى التزامات غير متداولة إذا وافق المقرض وقبل تاريخ إعداد الميزانية على إعطاء المؤسسة فترة سداد تتجاوز إثنى عشر(12) شهرا.

ومن أمثلة الالتزامات غير المتداولة: السندات، أوراق الدفع طويلة الأجل، السلف العقارية والقروض البنكية طويلة الأجل.

**ثالثا/ حقوق الملكية:** وهي عبارة عن الزيادة في الأصول عن الالتزامات، إذ تتضمن المبلغ الذي استثمر من طرف الملاك في المؤسسة بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة منذ تاريخ التأسيس وحتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي وتختلف تسمية حقوق الملكية والبنود المكونة لها باختلاف الشكل القانوني للمؤسسة.[1]

يحتوي هذا البند على ثلاث أقسام وهي: [2]

**1ـ رأس المال القانوني:** يحتوي هذا البند على الإفصاح اللازم عن أسهم رأس المال من حيث عدد الأسهم المصرح بها، المصدرة والمتداولة.

**2ـ رأس المال الإضافي:** يمثل الزيادة المدفوعة فوق القيمة الاسمية للأسهم ( الفرق بين سعر الإصدار والقيمة السوقية)، ويجب الإفصاح عنها بالنسبة للأسهم الممتازة مستقلة عن الأسهم العادية.

**3ـ الأرباح المحتجزة:** وهي نسبة الأرباح التي لم يتم توزيعها من المساهمين.

**الفرع السادس: شكل قائمة المركز المالي**

هناك أسلوبين لعرض المعلومات المحاسبية في قائمة المركز المالي وهما الأسلوب التقليدي والأسلوب المعاصر وفيما يلي شرح ذلك: [3]

**أولا/ الأسلوب التقليدي**

يتم عرض المعلومات المحاسبية في كشف أو تقرير يتضمن جانبين: الجانب الأيمن وتدرج فيه

---

[1] عدنان تايه النعيمي و آخرون، ، مرجع سبق ذكره، ص74.

[2] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص126 ـ 128.

[3] كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص532.

الحسابات الفرعية للأصول والجانب الأيسر تدرج فيه الحسابات الفرعية لحقوق الملكية والالتزامات شريطة أن يكون المجموع متساوي في الطرفين.

**ثانيا/ الأسلوب المعاصر**

بموجب هذا الأسلوب يتم عرض المعلومات المحاسبية على شكل تقرير وليس كشف فيه جانبين، بل مجرد عمود واحد يتضمن بنود الأصول ويطرح من مجموعها مجموع بنود الالتزامات للوصول إلى حقوق الملكية بحساباتها الفرعية.

أما في النظام المحاسبي المالي الجزائري فيتم إعداد قائمة المركز المالي وفق الأسلوب التقليدي، أي يتم تبويبها على شكل كشف يضم جانبين يدرج في الجانب الأيمن الأصول وحساباتها الفرعية، أما في الجانب الأيسر فيتم وضع الخصوم وحساباته الفرعية، بالإضافة إلى حقوق الملكية.(انظر الملحق رقم 4 )

**المطلب الثاني: قائمة الدخل**

تعد قائمة الدخل من أهم القوائم المالية ويتم التقرير فيها عن نتائج أعمال المؤسسة وبيان القدرة الكسبية لها وهناك عدة تسميات لهذه القائمة تختلف من بلد إلى آخر، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعبر عنها بقائمة الدخل، أما في بريطانيا فيستخدم تعبير حساب الأرباح والخسائر، أما في فرنسا فتعرف بجدول حسابات النتائج وهي التسمية المعتمدة في الجزائر بموجب تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد بداية من جانفي2010.

**الفرع الأول: تعريف قائمة الدخل**

التعريف الأول: "هي كشف يعد عن فترة زمنية معينة، وذلك بهدف تحديد نتيجة الأعمال خلال تلك الفترة من أرباح أو خسائر، وبالتالي فقائمة الدخل تتضمن المصروفات و الإرادات التي تخص نفس الفترة المالية والفرق بينهما يمثل أرباح وخسائر الفترة". [1]

[1] محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، بدون طبعة، المكتب الجامعي المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2006، ص25.

التعريف الثاني: "هي عبارة عن بيان يوضح إيرادات ومصروفات المؤسسة المختلفة وصافي الدخل الناتج عن النشاط والعمليات خلال فترة زمنية معينة أو خسارتها". [1]

التعريف الثالث: حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري هي "بيان ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو السحب، ويتم تحديد النتيجة بإجراء الفرق بين الأعباء والنواتج". [2]

**الفرع الثاني: أهمية قائمة الدخل**

تعتبر قائمة الدخل من أهم القوائم المالية، فهي التقرير الذي يقيس نتائج عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من: [3]

**أولا/** تمكن من تحديد صافي الربح والإفصاح عن مكوناته الرئيسية بغية المساعدة في تقييم التدفقات الداخلة الحالية واستخدامها لأغراض التنبؤ في المستقبل.

**ثانيا/** تمكين المحلل من تقييم بدائل الاستثمار في مختلف المشروعات.

**ثالثا/** تساعد في التنبؤ بدخل المؤسسة في المستقبل وبشكل دقيق.

**رابعا/** تساعد المؤسسة في التقييم الأفضل لإمكانية استلامها لمبالغ نقدية.

**خامسا/** تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أحسن وجه.

**الفرع الثالث: أهداف قائمة الدخل**

الهدف الأساسي من قائمة الدخل هو تزويد مستخدميها بمعلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل عقلاني، ومن أهم أهداف هذه القائمة نذكر مايلي: [4]

**أولا/** تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها؛

---

[1] يحي قللي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار إتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص104.

[2] عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص153.

[3] فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص101.

[4] رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص47.

**ثانيا/** تقييم كفاءة إدارة المؤسسة وفاعليتها؛

**ثالثا/** تقييم مدى جدارة المؤسسة في الاقتراض من المصارف وجمهور المستثمرين؛

**رابعا/** تحديد النتيجة ومقدار الضريبة المستحقة على المؤسسة؛

**خامسا/** تساعد المستخدمين في تحديد درجة المخاطرة وحالة عدم التأكد بالنسبة للتدفقات المستقبلية والمعلومات عن مكونات صافي الربح؛

**سادسا/** تعكس أثر القرارات التشغيلية والأرباح والخسائر المحققة خلال فترة زمنية محددة.

**الفرع الرابع: محددات قائمة الدخل**

رغم ما توفره قائمة الدخل من معلومات هامة للمستخدمين وخاصة ما يتعلق بالقدرة الكسبية للمؤسسة إلا أن هناك بعض المحددات التي تؤثر على سلامة المعلومات التي تقدمها للأطراف ذات العلاقة وهذا لأنها تعكس افتراضات محاسبية وتقديرات واجتهادات شخصية تدخل في قياس الدخل وهذا يتطلب ضرورة إدراك مستخدمي هذه المعلومات لأوجه القصور التي تحد من الفوائد المرجوة. ومن بين هذه المحددات نذكر: [1]

**أولا/** تعد قائمة الدخل استنادا إلى مبدأ الاستحقاق، الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من إيرادات وما يقابله من مصروفات، سواء تم تحصيل الإيرادات أم لا، وسواء تم دفع المصروف أم لا. وعليه فقد تحقق بعض المؤسسات ربحا محاسبيا، ولكنها تعاني من إعسار مالي بسبب ضعف السيولة.

**ثانيا/** لا تتضمن القائمة العديد من البنود التي لها أثر أساسي على تطور المؤسسة ونموها، وهذا راجع لاختلاف الاقتصاديين في تعريفهم للدخل حيث أنه لا يدرجون العديد من البنود التي تساعدهم على معرفة اتجاه وضعية المؤسسة.

ثالثا/ تأثر أرقام الدخل الواردة في قائمة الدخل بالطرق والسياسات المحاسبية المتبعة من طرف

[1] وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، بدون طبعة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص ص96، 97.

المؤسسة ويتجلى هذا في الاختلاف في اختيار طرق الإهتلاك للأصول الثابتة من مؤسسة لأخرى وهذا ما يصعب إجراء عملية المقارنة بين نتائج أعمالها.

**رابعا/** تتأثر بعض مكونات الدخل بالتقديرات والحكم الشخصي بحيث تختلف نتائجها باختلاف آراء من يقومون بقياس بنود الإيرادات والمصروفات.

**خامسا/** عدم دقة نتائج أعمال المؤسسة بسبب عنصر التقدير الشخصي في تقدير بعض المصروفات الحسابية، وذلك نتيجة تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو نتيجة لتطبيق بعض السياسات المحاسبية.

**سادسا/** تقيس قائمة الدخل نتائج أنشطة المؤسسة عن فترة مالية ماضية، والتي لا تعد ملائمة لاتخاذ القرارات بصفتها بيانات تاريخية، في حين أن القدرة على التنبؤ بالأداء المستقبلي هي الأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات المستقبلية.

**سابعا/** لا تعبر قائمة الدخل عن مدى جودة الأرباح التي تفصح عنها بسب أن بعض بنودها لا تمثل تدفقات نقدية حقيقية.

**الفرع الخامس: تبويب قائمة الدخل**

اهتم المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) بقائمة الدخل حيث حدد البنود الواجب توفرها إضافة إلى الشكل العام لهذه القائمة، يتم تصنيف البنود في قائمة الدخل بعدة طرق، وهناك من يقوم بتصنيفها على النحو التالي: [1]

**أولا/ جزء النشاط التشغيلي الرئيسي:** وهو تقرير عن الإيرادات والمصروفات الخاصة بالنشاط الرئيسي المعتاد والمتكرر في المؤسسة. ويتكون من الأجزاء الفرعية التالية:

**1- إيرادات البيع:**حيث يطرح من إجمالي إيرادات البيع المردودات والتخفيضات للوصول إلى الصافي.

[1] رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص103، 104.

**2ـ تكلفة البضاعة المباعة:** سواء في مؤسسة صناعية أو تجارية، وتتضمن عرضا لتكلفة البضائع التي تم بيعها لتوليد صافي إيرادات البيع.

**3ـ مصاريف البيع:** وهي المصاريف المرتبطة بجهود البيع والتسويق كالرواتب، عمولات موظفي المبيعات، مصاريف الدعاية، مصاريف النقل للخارج ويلحق بها مصروف الديون المعدومة.

**4ـ المصاريف الإدارية:** وتشمل رواتب الموظفين الإداريين، مصاريف التأمين ومصاريف الكهرباء والماء...الخ.

**ثانيا/ جزء النشاط التشغيلي غير الرئيسي:** وهو تقرير عن الإيرادات و المصروفات الناتجة عن النشاط الثانوي أو المساعد في المؤسسة. إضافة إلى ذلك يتم التقرير عن مكاسب وخسائر العمليات غير المعتادة أو غير المتكررة، وينقسم إلى الجزأين التاليين:

**1ـ إيرادات أخرى ومكاسب:** وهي إيرادات النشاط الثانوي كالإيجار الدائن، إيرادات الأوراق المالية...الخ. وكذلك المكاسب على الأساس الصافي كالمكاسب الرأسمالية ( بيع أصول ثابتة) ومكاسب تغيرات أسعار العمولات الأجنبية عند سداد الديون أو القيام بتحصيلها بالعملة الأجنبية.

**2ـ مصروفات أخرى وخسائر:** وهي مصروفات النشاط الثانوي كفوائد السندات، وتعرض الخسائر على الأساس الصافي مثل الخسائر الرأسمالية، وخسائر تغيرات أسعار العمولات الأجنبية عند سداد الديون أو تحصيلها بالعمولات الأجنبية.

**3ـ ضريبة الدخل:** وهي الضريبة المفروضة على العمليات التي تقوم بها المؤسسة وفق ما تم عرضه في الجزأين السابقين.

**4ـ البنود غير العادية:** وهي الأنشطة التي تقرر المؤسسة إيقافها لسبب ما، ويجب أن يتم الإفصاح عن هذه الأسباب والنتائج المترتبة عن إيقاف النشاط سواء ربحا أو خسارة.

هذا بالإضافة إلى المكاسب والخسائر التي تنشأ عن التخلص من الأصول ذات الصلة بالنشاط.

**ثالثا/ الأثر المجمع للتغير في السياسات المحاسبية:** نتيجة التحول من مبدأ محاسبي مقبول عموما إلى مبدأ آخر مثلا التحول من طريقة الإهتلاك المتناقص إلى طريقة القسط الثابت.

**الفرع السادس: شكل قائمة الدخل**

يتم عرض قائمة الدخل وفق طريقتين، حيث يتم تصنيف البنود في الطريقة الأولى بحسب الطبيعة أما في الطريقة الثانية فيتم تصنيف البنود بحسب الوظيفة (أنظر الملحق رقم 5). من أجل فهم تكوين النتيجة هناك نتائج جزئية لابد من حسابها ومن خلال هذه القائمة يمكن تحليل نمط تسيير المؤسسة. و حسب النظام المحاسبي المالي يتم حساب أربعة أنواع من النتائج الجزئية هي: [1]

**أولا/ الهامش الإجمالي:** يعد الهامش الإجمالي مؤشرا أساسيا بالنسبة للمؤسسات ذات الطابع التجاري، ويتم حسابه من خلال الفرق بين البضاعة المباعة وتكلفة شراء البضاعة المباعة.

الهامش الإجمالي= مبيعات بضاعة ـ تكلفة شراء البضاعة المباعة.

ويمكن تقسيم الهامش الإجمالي من خلال حساب مؤشرين أساسين هما:

1ـ نسبة الهامش= الهامش التجاري / سعر الشراء خارج الرسم.

2ـ نسبة الهامش =الهامش التجاري / سعر البيع خارج الرسم.

**ثانيا/ القيمة المضافة:** وهي عبارة عن مفهوم يستخدم في المحاسبة وتمثل المساهمة الحقيقية في اقتصاد ما وتحسب من خلال إجراء الفرق بين إنتاج الدورة مضاف إليه الهامش الإجمالي و طرح الإستهلاكات الوسيطة.

القيمة المضافة =إنتاج الدورة + الهامش الإجمالي ـ الإستهلاكات الوسيطة.

**ثالثا/ الفائض الإجمالي للاستغلال:** ويمثل رصيد القيمة المضافة بعد مكافأة العمال والدولة.

الفائض الإجمالي للاستغلال= القيمة المضافة ـ (الضرائب والرسوم+ مصاريف العمال + إعانات الاستغلال).

**رابعا/ نتيجة الاستغلال:** تحسب هذه النتيجة من خلال الفرق بين نواتج الاستغلال وتكاليف الاستغلال.

---

[1] خميس شيحة، التسيير المالي والمحاسبي، بدون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص63 ـ 66.

نتيجة الاستغلال = الفائض الإجمالي للاستغلال +( استرجاع وتحويل تكاليف الاستغلال + نواتج أخرى للاستغلال) ـ (مخصصات الإهتلاك والمؤونات + تكاليف أخرى للاستغلال).

**خامسا/ النتيجة الجارية قبل الضريبة:** وهي عبارة عن نتيجة الاستغلال مضافا إليها النواتج المالية بعد طرح المصاريف المالية.

النتيجة الجارية قبل الضريبة = نتيجة الاستغلال + نواتج مالية ـ مصاريف مالية.

**سادسا/ النتيجة الاستثنائية:** تمثل رصيد العمليات التي لا تخص الاستغلال العادي للمؤسسة وبالتالي لا توجد بصفة اعتيادية عبر الزمن.

نواتج استثنائية = نواتج استثنائية ـ تكاليف استثنائية.

**سابعا/ نتيجة الدورة:** وهي مجموع النتيجة الجارية قبل الضريبة والنتيجة الاستثنائية بعد خصم مساهمات العمال والضرائب على أرباح الشركات.

نتيجة الدورة = النتيجة الجارية قبل الضريبة + النتيجة الاستثنائية ـ (مساهمات العمال + الضريبة على أرباح الشركات).

## المطلب الثالث: قائمة التغير في حقوق الملكية

تعد قائمة التغيرات في حقوق الملكية حلقة ربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية وجب تخصيص قائمة منفردة للإفصاح عن مصادر هذا التغير والعوامل المتسببة فيه.

### الفرع الأول: تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية

التعريف الأول: "هي عبارة عن التغيرات بين تاريخين لقائمة المركز المالي سواء بالزيادة أو النقصان في صافي أصولها خلال فترة باستثناء التغيرات الناتجة عن العمليات مع المساهمين، وهي تقدم معلومات حول المصادر الاقتصادية للمؤسسة والالتزامات عن هذه المصادر". [1]

[1] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص ص144، 145.

التعريف الثاني: "هي عبارة عن تحليل للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية". [1]

التعريف الثالث: حسب المعايير المحاسبية الدولية "هي عبارة عن مكون مستقل في القوائم المالية إلى جانب القوائم التقليدية، فقد فرضت لجنة المعايير الدولية من خلال المعيار الدولي رقم (1) المعدل في سنة 1997 تقديم هذه القائمة من قبل المؤسسات، وتكشف هذه القائمة النطاق الكامل للتغيرات في المركز المالي سواء الراجعة لبنود الدخل والإيرادات أو إلى ظواهر أخرى مثل عمليات إعادة التقييم أو تحويلات العملة الأجنبية". [2]

التعريف الإجرائي: "تمثل قائمة التغير في حقوق الملكية ملخص شامل عن جميع المعاملات في رأس المال والاحتياطات التي تمت خلال السنة".

**الفرع الثاني: أهمية قائمة التغيرات في حقوق الملكية**

تكمن أهمية قائمة التغيرات في حقوق الملكية في ربطها بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي فتفصح عن التغير الناتج عن قائمة الدخل ممثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد العناصر التي تؤثر بنودها على حقوق الملكية من أول الدورة وصولا إلى حقوق الملكية في آخر الدورة. [3]

**الفرع الثالث: أهداف إعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية**

تسعى قائمة التغيرات في حقوق الملكية إلى تحقيق الأهداف التالية: [4]

**أولا/** عرض مكاسب وخسائر المؤسسة المعترف بها عن الفترة بما في ذلك تلك المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية مع إعطاء تفاصيل عن كل بند في الدخل أو المصروف.

---

[1] المادة 1.250 من القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ بـ 25 مارس 2009، ص26.

[2] طارق عيد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ـ عرض القوائم المالية ـ الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص172.

[3] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص292.

[4] خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص126.

**ثانيا/** عرض التغيرات الأخرى الحاصلة في حسابات حقوق الملكية إلى جانب تسويات الأرصدة في أول ونهاية المدة في كل مكون من مكوناتها.

**ثالثا/** إبراز التغيرات الحاصلة في أرصدة الأرباح والخسائر المتراكمة.

**رابعا/** التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها.

**الفرع الرابع: تبويب قائمة التغيرات في حقوق الملكية**

تحتوي قائمة التغيرات في حقوق الملكية على التغيرات التالية: (أنظر الملحق رقم 6) [1]

- ✓ التغير في رأس المال المدفوع؛
- ✓ التغير في الأرباح المحتجزة؛
- ✓ التغير في رأس المال المحتسب.

**أولا/ التغير في رأس المال المدفوع:** يتكون رأس المال المدفوع من رأس المال القانوني والذي يمثل القيمة الاسمية للأسهم أو قيمة الحصص، رأس المال الإضافي والذي يشمل علاوة أو خصم إصدار الأسهم والهبات الرأسمالية(رأس المال الممنوح هبته) وأسهم الخزانة، ويشمل التغيرات في رأس المال المدفوع العناصر التالية:

**1- زيادة رأس المال:** وهي عبارة عن استثمارات إضافية يقدمها الملاك أو المساهمين ( أصحاب رأس المال) وتكون هذه الزيادة في صورة نقدية، عينية أو سداد الملاك لبعض التزامات المؤسسة مباشرة من قبلهم بدلا عنها.

**2- تخفيض رأس المال:** وهي عبارة عن توزيعات رأس المال المستثمر ويتم هذا التوزيع من رأس المال المدفوع.

**ثانيا/** التغير في الأرباح المحتجزة: أن التغيرات في هذا الجزء من حقوق الملكية تعود إلى المصادر التالية:

---

[1] رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص124 ـ 128.

1ـ رصيد الأرباح المحتجزة للسنة أو الدورة وتعديله بتسويات السنوات السابقة؛

2ـ توزيعات الأرباح على الملاك أو المساهمين خلال الدورة؛

3ـ صافي الدخل الشامل أو الخسارة حسب ما تظهره قائمة الدخل للدورة الجارية علما أن توزيعات الأرباح تتم نقدا أو عينا، وفي كلتا الحالتين تؤثر هذه التوزيعات على إجمالي حقوق الملكية.

**ثالثا/** التغير في رأس المال المحتسب: تتمثل أهم مصادر هذا التغير في العناصر التالية:

1ـ أرباح وخسائر إعادة التقدير؛

2ـ مكاسب وخسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوفرة في نهاية الدورة؛

3ـ مكاسب وخسائر الحيازة غير المحققة.

يمكن أن تنتج تغيرات حقوق الملكية خلال الدورة المالية من مصدرين للمعاملات وهي: [1]

ـ المعاملات بين المساهمين ( زيادة رأس المال، توزيعات أرباح الأسهم...الخ).

ـ النتيجة المحققة الظاهرة بقائمة الدخل وغير الظاهرة بقائمة الدخل، ويقصد بعناصر الأداء غير الظاهرة بقائمة الدخل أثر التغير في طرق القياس، المعاملات الخاصة كالتحويلات بالعملة الأجنبية والتغير في القيمة العادلة للأدوات المالية.

**المطلب الرابع: قائمة التدفقات النقدية**

ظهرت قائمة التدفقات النقدية نتيجة تطوير رأس المال العامل والتمويل الذاتي، بهدف عرض معلومات ملائمة حول مقبوضات ومدفوعات المؤسسة خلال فترة معينة لمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تقييم القدرة المالية للمؤسسة، وقد تم تبني هذه القائمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1987 لتتبناها بعد ذلك لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) سنة 1992.

[1] Eric Ducasse, et autres, Normes comptables internationales IAS / IFRS, De Boeck université, Bruxelles, 2005, P 37.

**الفرع الأول: تعريف قائمة التدفقات النقدية**

التعريف الأول: حسب لجنة معايير المحاسبة الدولية "هي عبارة عن كشف يزود مستخدمي القوائم المالية بأساس سليم لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها، وحاجاتها في استخدام هذه التدفقات النقدية، فهي تقدم وتوفر معلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما في حكمها والتي تصنف إلى أنشطة استثمارية، تمويلية وتشغيلية". [1]

التعريف الثاني: "هي بيان يهتم بإظهار مدى سيولة النقدية التي تتوفر للمؤسسة خلال الدورة المالية ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها النقدية الجارية". [2]

تعريف التدفقات النقدية: "هي التدفقات الداخلة والخارجة للنقدية وما في حكمها والخاصة بالمؤسسة والنقدية تتضمن النقدية في الصندوق والودائع تحت الطلب. أما ما في حكم النقدية فهي الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى مبالغ نقدية محددة، والتي يكون خطر التغير في قيمتها ضئيلا". وتتمثل البنود التي في حكم النقدية في العناصر التالية: [3]

1- الاستثمارات عندما يكون تاريخ استحقاقها قصير الأجل أي تتراوح بين ثلاثة أشهر وهذا بداية من تاريخ الاقتناء كأذون الخزانة، وصكوك صناديق الاستثمار.

2- السحب على المكشوف و من البنوك ومن سماته أنه يظهر رصيد البنك في كثير من الأحيان أنه يتذبذب ما بين الموجب والسالب.

**الفرع الثاني: أهمية قائمة التدفقات النقدية**

إن قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية بالغة لا يمكن الاستغناء عنها، بحيث أصبح لها دور كبير في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة والإفصاح عن طبيعة التدفقات النقدية للفترة المالية، ويمكن أن نلخص أهميتها في النقاط التالية: [4]

---

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة - عرض القوائم المالية - الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص147، 148.

[2] منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص18.

[3] أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص782، 783.

[4] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة - عرض القوائم المالية - الجزء الثاني، ص148 - 150.

**أولا/** توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مفيدة حول الهيكل المالي للمؤسسة والقدرة في التأثير على مقدار وأوقات التدفقات النقدية.

**ثانيا/** تفصح عن المعلومات الهامة عن التدفقات من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، وهذه المعلومات لا تكون متاحة في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل.

**ثالثا/** توفر هذه القائمة معلومات إضافية للمستخدمين عن الأصول، الخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة.

**رابعا/** تعزز قائمة التدفقات النقدية من القدرة على إجراء مقارنة تقارير الأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات لأنها تستبعد آثار استخدام معالجات وسياسات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث أي ترفع مستوى قابلية المقارنة وتقييم الأداء بين المؤسسات المتماثلة.

**خامسا/** تعد قائمة التدفقات النقدية كمؤشر للمبالغ والتوقعات وعنصر التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك يمكن استخدامها كأساس لتقييم دقة التخطيط لهذه التدفقات.

**الفرع الثالث: أهداف قائمة التدفقات النقدية**

إن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والدائنين والأطراف المهتمة الأخرى في تحليلهم للنقدية عن طريق تقديم معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المحاسبية، وتقدم قائمة التدفقات النقدية بالترابط مع القوائم المالية الأخرى معلومات تتمثل في: [1]

**أولا/** مساعدة المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية.

**ثانيا/** توفير معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية للمؤسسة.

**ثالثا/** المساهمة في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات .

**رابعا/** تقييم مدى قدرة المؤسسة على تمويل النمو المتوقع للمشاريع من المصادر الداخلية.

---

[1] ريتشارد شروید وآخرون ، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، مرجع سبق ذكره، ص287.

**خامسا/** تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.

**سادسا/** تقديم رؤية أفضل للهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك سيولتها، ملاءمتها وقدرتها على التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية من أجل التكيف مع الظروف والفرص المستجدة.

**الفرع الرابع: محددات قائمة التدفقات النقدية**

بالرغم من أهمية قائمة التدفقات النقدية إلا أن هناك بعض المشاكل التي تحد من أهميتها وتتمثل في:[1]

**أولا/ صعوبة تحديد مفهوم مصطلح الأموال النقدية:** المشكل الرئيسي الذي يواجه قائمة التدفقات النقدية هو تحديد مفهوم مصطلح الأموال بحيث تواجه بأكثر من مفهوم واحد، فقد يقصد به الأموال النقدية وما في حكمها أو الأصول النقدية أو صافي الأصول النقدية فكلما زادت درجة شمول المفهوم كلما انخفضت درجة السيولة، فمفهوم رأس المال العامل والموارد يعتبران أكثر المفاهيم شمولا ولكن في المقابل يتضمنان عناصر ذات درجة منخفضة من السيولة، وكذلك مفهوم الأموال النقدية و صافي الأصول النقدية يستبعدان تلك العناصر التي تحتاج إلى وقت كبير حتى تتحول إلى نقدية.

**ثانيا/ صعوبة التمييز بين العناصر النقدية وغير النقدية:** يوجد خلط كبير من قبل الأشخاص في التمييز بين العناصر النقدية وغير النقدية، فهناك من يقوم بدمج العديد من العناصر غير النقدية ضمن العناصر النقدية.

**ثالثا/** تظهر قائمة التدفقات النقدية تفاصيل كثيرة حول المقبوضات والمدفوعات النقدية ولكن لا تقدم الأساس الكامل لتقدير التدفقات النقدية، فكثير من التدفقات مرتبطة بأنشطة تمت في الماضي، فهذه القائمة تحتوي على أنشطة عمليات للفترة الحالية والتي تؤدي إلى تدفقات نقدية مستقبلية.

**الفرع الخامس: تبويب قائمة التدفقات النقدية**

تظهر هذه القائمة التدفقات النقدية خلال فترة مالية مبوبة حسب طبيعة الأنشطة المتعلقة بها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية. ويساعد تبويب التدفقات حسب الأنشطة

[1] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل، الكويت، 1990، ص224، 225.

في تقديم معلومات تفيد المستخدمين في تقدير أثر تلك الأنشطة على الوضع المالي للمؤسسة وفي تقدير النقدية وما في حكمها.

**أولا/ الأنشطة التشغيلية:** يعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناشئ عن الأنشطة التشغيلية مؤشرا أساسيا عن المدى الذي ساهمت به عمليات المؤسسة في توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الديون، والحفاظ على القدرة التشغيلية لها ودفع أرباح الأسهم، والقيام باستثمارات جديدة دون اللجوء لمصادر تمويل خارجية وبالتالي فإن المعلومات عن المكونات المحددة للتدفقات النقدية التاريخية مفيدة بالاقتران مع معلومات أخرى في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. لذلك تشتق التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيرادات بالمؤسسة، وعليه فهي تنتج بشكل عام عن العمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة وتتضمن الأنشطة التشغيلية العمليات التالية [1]

1ـ المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات؛

2ـ المقبوضات النقدية من منح حقوق الامتياز، الرسوم، العمولات وغيرها من الإيرادات؛

3ـ المدفوعات النقدية للموظفين أو من ينوب عنهم؛

4ـ المدفوعات النقدية للموردين مقابل البضائع والخدمات؛

5ـ المقبوضات والمدفوعات النقدية لمشروع التأمين مقابل الأقساط والدفعات السنوية ومنافع التأمين الأخرى؛

6ـ المقبوضات والمدفوعات النقدية لعقود محتفظ بها للتعامل أو الإيجار؛

7ـ المدفوعات النقدية لضرائب الدخل أو المبالغ المستردة منها ما لم يكن ممكنا ربطها مباشرة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

**ثانيا/ الأنشطة الاستثمارية:** وهي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي تعتبر نقدية معادلة، وترجع أهمية

[1] أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية ـ النموذج الدولي الجديد ـالطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص138، 139.

الإفصاح عنها في قسم منفصل بالقائمة إلى أن تلك التدفقات توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية. وتتمثل الأنشطة الاستثمارية في مايلي: [1]

1- المقبوضات والمدفوعات النقدية لبيع أو شراء الممتلكات والمعدات والموجودات الثابتة الملموسة أو غير الملموسة والموجودات طويلة الأجل الأخرى؛

2- المقبوضات والمدفوعات النقدية لبيع أو شراء أدوات حقوق الملكية أو القروض أو الدخول في مشروعات جديدة مشتركة؛

3- المقبوضات والمدفوعات من الفوائد في المؤسسات التابعة والشقيقة وأرباح الأسهم؛

4- المقبوضات والمدفوعات للقروض والسلف المقدمة للأطراف الأخرى.

**ثالثا/ الأنشطة التمويلية:** وهي الأنشطة التي تؤدي إلى تغيرات( بالزيادة أو النقصان) في العناصر المكونة للأموال الخاصة ( حقوق الملكية) وعناصر الالتزامات طويلة الأجل، ويعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية في قسم منفصل من القائمة مفيدا في التنبؤ بالحقوق والمطلوبات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمؤسسة، وتتمثل التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية في العناصر التالية: [2]

1- المقبوضات النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية؛

2- المقبوضات النقدية للمساهمين في سبيل شراء أو استرداد أسهم سبق للمؤسسة إصدارها؛

3- المقبوضات الناشئة عن إصدار القروض السندية العادية، الكمبيالة والرهون العقارية أو أية أدوات اقتراض أخرى؛

4- المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة؛

5- المدفوعات النقدية من طرف المستأجر في إطار تخفيض الالتزامات المتعلقة بالأصول

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص ص19، 20.

[2] بودبة خالد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات البيانات المحاسبية و المالية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007، ص ص109، 110.

المستأجرة عن طريق عقد الإيجار التمويلي.

الجدول رقم(1): جدول يبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة

| الأنشطة | تدفقات نقدية داخلة | تدفقات نقدية خارجة |
|---|---|---|
| الأنشطة التشغيلية | ـ المتحصلات من بيع السلع أو أداء الخدمات<br>ـ الفوائد المستلمة<br>ـ حصص الأرباح المستلمة<br>ـ بيع وتظهير الأوراق التجارية مقابل النقدية | ـ المدفوعات النقدية لشراء البضاعة والخدمات والمخزون السلعي<br>ـ الرواتب والأجور<br>ـ الفوائد المدفوعة<br>ـ المصروفات التشغيلية الأخرى |
| الأنشطة الاستثمارية | ـ المتحصلات من بيع الآلات والأصول الثابتة الأخرى<br>ـ المتحصلات من تحصيل القروض للغير وبيع الاستثمارات في الديون والملكية(الأسهم والسندات) | ـ القروض الممنوحة للغير<br>ـ شراء الاستثمارات في الأسهم و السندات لمنشآت أخرى<br>ـ شراء الآلات والمعدات |
| الأنشطة التمويلية | ـ المتحصلات من إصدار الأسهم<br>ـ المتحصلات من إصدار السندات والقروض طويلة الأجل | ـ سداد التوزيعات<br>ـ إعادة شراء الأسهم(أسهم الخزينة)<br>ـ سداد الديون(القروض طويلة الأجل |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، بدون طبعة، دار المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 157.

**الفرع السادس: شكل قائمة التدفقات النقدية**

خلافا لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتان تعدان على أساس الاستحقاق فإن قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها على الأساس النقدي، وهذا يتطلب توفر مايلي: [1]

**أولا/ قائمتين من قوائم المركز المالي:** ويعود السبب في أخد قائمتين من قوائم المركز المالي إلى أن قائمة المركز المالي في السنة الأولى تعبر عن أرصدة الأصول والخصوم في أول المدة، في حين تعرض قائمة المركز المالي في السنة الثانية أرصدة آخر المدة لتلك البنود، وهذا ما يساعد على معرفة التغير الحاصل في تلك الفترات.

**ثانيا/** قائمة الدخل للفترة المطلوب إعداد الكشف عنها: وتمثل نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة خلال السنة المدروسة.

**ثالثا/ بيانات إضافية:** ويتم الحصول عليها من دفتر الأستاذ للوصول إلى مزيد من البيانات الإضافية التي تساعد على تحديد التدفقات النقدية.

و يتم إعداد هذه القائمة حسب الخطوات التالية: [2]

ـ تحديد صافي التدفقات النقدية لكل نشاط من الأنشطة التي تحتويها القائمة؛

ـ تحديد صافي التدفقات النقدية للفترة بتجميع صافي التدفق النقدي(سالبا أو موجبا) للأنشطة الثلاثة التي تحتويها القائمة؛

ـ تحديد صافي التدفق النقدي في نهاية الفترة وذلك بإضافة النقد في أول الفترة إلى صافي التدفق النقدي للفترة.

ويمكن إعداد شكل قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين هما: (أنظر الملحق رقم7)

1ـ الطريقة المباشرة؛

2ـ الطريقة غير المباشرة .

---

[1] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتب المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 277.

[2] المرجع نفسه، ص 277، 278.

**1ـ الطريقة المباشرة:** وتعرف أيضا بطريقة قائمة الدخل، أوصى المعيار الدولي السابع المؤسسات بإتباع الطريقة المباشرة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية، لما يمكن أن توفره هذه الطريقة من معلومات مفيدة عن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية إضافة إلى إتباعها لنفس المنهج عند تقدير التدفقات للأنشطة المختلفة عبر المقارنة بين التدفقات الداخلة والخارجة ويتم بموجب هذه الطريقة الإفصاح عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية. [1]

ووفق هذه الطريقة يتم الحصول على المعلومات الرئيسية للمقبوضات والمدفوعات النقدية من: [2]

1ـ1ـ السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة.

1ـ2ـ عن طرق تعديل المبيعات وتكلفة المبيعات(الفوائد وما يماثلها من الفوائد المدينة والدائنة والأعباء بالنسبة لمؤسسة مالية) والعناصر الأخرى في قائمة الدخل بالنسبة لـ:

ـ التغيرات التي حدثت أثناء الفترة في المخزون وحسابات مدينو ودائنو التشغيل؛

ـ العناصر غير النقدية الأخرى؛

ـ العناصر الأخرى التي يكون أثرها النقدي متعلق بالتدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار أو التمويل.

**2ـ الطريقة غير المباشرة:** وتعرف بطريقة التسوية، تبدأ هذه الطريقة بتعديل صافي الربح المحاسبي المعد وفقا لأساس الاستحقاق ضمن قائمة الدخل وذلك عن طريق إضافة أو طرح البنود التي لا يترتب عليها تدفق نقدي مثل: مصروف الإهتلاك أو الإطفاء، وكذلك التغيرات الحادثة في المخصصات مع مراعاة طرح المكاسب والخسائر الرأسمالية أو غير العادية، يتبع ذلك أثر التغيرات الحادثة في بنود رأس المال أي بنود الموجودات والمطلوبات وذلك وفقا للقاعدة العامة التالية: [3]

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية ـ مدخل نظري وتطبيقي ـ الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص200.

[2] أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص785.

[3] محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية. مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح ـ الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص ص 356، 357.

2-1- جميع ما يحدث من زيادة في أرصدة الموجودات المتداولة يؤدي إلى نقص في رصيد النقدية (استخدام للنقدية)، في حين يؤدي جميع ما يحدث من نقص في أرصدة تلك الموجودات إلى زيادة في رصيد النقدية (مصدر للنقدية).

2-2- جميع ما يحدث من زيادة في أرصدة المطلوبات المتداولة يؤدي إلى زيادة في رصيد النقدية (مصدر للنقدية) في حين يؤدي أي نقص في أرصدة تلك المطلوبات إلى نقص النقدية

ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل وفقا للطريقة غير المباشرة عن طريق تعديل صافي الربح أو الخسارة بالآثار المتعلقة بالآتي: [1]

- التغيرات التي حدثت أثناء الفترة في المخزون وحسابات مدينو ودائنو التشغيل؛

- العناصر غير النقدية مثل الإهتلاك والمخصصات، الضرائب المؤجلة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية غير المحققة وأرباح الشركات غير الموزعة وحقوق الأقلية؛

- جميع العناصر الأخرى التي يكون أثرها النقدي متعلق بالتدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار.

**المطلب الخامس: الإيضاحات المرفقة (الملحقة) للقوائم المالية**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، إذ أن لها أهمية كبيرة في فهم المعلومات المفصح عنها وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم. وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) - عرض القوائم المالية- تهدف الإيضاحات المرفقة إلى: [2]

- تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من طرف المؤسسة في إعداد القوائم المالية كالإفصاح عن طرق إهتلاك الأصول الثابتة وطريقة تقييم المخزون؛

- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا تظهر في صلب القوائم المالية كالإفصاح عن أثر التغير في السياسات المحاسبية؛

- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في صلب القوائم المالية، إلا أن نشرها يعتبر ضروري لتوفير العرض العادل للقوائم المالية.

---

[1] أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص786.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص55، 56.

## المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

إن تحديد أهداف القوائم المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية فالأهداف هي القاعدة الأساسية العامة التي يتم من خلالها تقييم البدائل المحاسبية، وعليه طالما أن هناك مجال للمفاضلة بين طرق وأساليب القياس والإفصاح فإنه يجب أن يتم الاختيار المحاسبي بما يتيح أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين في ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومات الجيدة هي الأكثر فائدة في مجال اتخاذ وترشيد القرارات.

### المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية

من أجل تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لابد من التطرق إلى كل من مفهوم الجودة بصفة عامة، وكذلك تحديد مفهوم المعلومات أما مصطلح القوائم المالية فقد تم التطرق إليه سابقا في المبحث الثاني.

#### الفرع الأول: تعريف الجودة

هناك عدة تعاريف لمصطلح الجودة منها:

التعريف الأول: "هي الدرجة التي تشبع فيها الحاجات والتوقعات الظاهرية والضمنية من خلال جملة من الخصائص الرئيسية المحددة مسبقا".[1]

التعريف الثاني: "هي قدرة المنتوج أو الخدمة على إرضاء احتياجات واضحة أو ضمنية للمستخدم النهائي".[2]

التعريف الثالث: "تلك المجموعات من الأفعال المخططة الممنهجة اللازمة لتوفير الثقة الكافية بأن الخدمة سوف تلبي متطلبات الجودة". [3]

---

[1] محمد عبد الوهاب العزّاوي، إدارة الجودة الشاملة، الطبعة الرابعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص15.

[2] Claude Demeure, Marketing 2em éditions, Edition Dallez, paris, 1999, p106

[3] Jean marie Chatelet, Méthodes productique et qualité, Ellipses Edition, paris, 1996, p218

**الفرع الثاني: تعريف المعلومات**

هناك عدة تعاريف لمصطلح المعلومات منها:

التعريف الأول: "تمثل النتائج التي نتحصل عليها من عملية معالجة البيانات، فالبيانات بعد أن يتم إدخالها في نظام المعلومات المحاسبية تخضع لعدة عمليات بدءا بالتبويب، التحليل، التلخيص والعرض في تقارير تتناسب وغرض الاستخدام الذي أعدت من أجله، وبذلك تتحول البيانات إلى معلومات".[1]

التعريف الثاني: "حقائق أو مدلولات أو ملاحظات أو إدراكات، أو أي شيء آخر يضاف إلى المعرفة وقد تكون في صورة كمية أو غير كمية". [2]

وعليه يمكن تعريف الجودة في القوائم المالية كالتالي:

التعريف الأول: "هي تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتصف بها المعلومات المفيدة، فتلك الخصائص سوف تكون ذات فائدة لكل من يقوم بوضع المعايير وكذلك لمن يعد القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، فالهدف الأساسي من تحديد الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية".[3]

التعريف الثاني:"مدى ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للقرارات التي يتخذها أصحاب المصالح المهتمين بأمر المؤسسة". [4]

التعريف الإجرائي: من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الجودة في القوائم المالية بأنها "اتصاف المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية بصفات وخصائص تجعلها مفيدة للمستخدمين بحيث تكون معبرة بصورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة".

---

[1] عصام فهد العربيد، زياد أحمد الزعبي، نظم المعلومات المحاسبية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص7.

[2] المرجع نفسه، ص8.

[3] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص ص194 ـ 195.

[4] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة ـ القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي ـ مرجع سبق ذكره، ص28.

**المطلب الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية**

تمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أساسا لتقييم مستوى جودة القوائم المالية والمعلومات الواردة فيها، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في بيان المفاهيم رقم (2) هذه الخصائص وقسمها إلى خصائص أساسية وأخرى ثانوية.

**الفرع الأول: الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية**

هي الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية المنشورة، وإلا فقدت المعلومات أهميتها وأصبحت غير مفيدة للمستخدمين وتتمثل أساسا في خاصيتين هما: الملائمة والموثوقية.

**أولا/ الملائمة:** يقصد بها القدرة في التأثير على القرارات، فالمعلومات المحاسبية الملائمة هي تلك المعلومات التي لها القدرة في إحداث تغيير في قرار المستخدم للمعلومات وبالتالي إيجاد فرق في اتخاذ القرار ويكون له نتائجه على التوقعات والأحداث المستقبلية. فالمعلومات الملائمة تتصف بأن لها القدرة على التنبؤ والتقييم وأن تتزامن مع وقت الحاجة إليها، وتختلف درجة الملائمة للمعلومات المحاسبية من مستخدم لآخر. [1]

وحتى تتوفر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية يجب أن تتوفر ثلاث صفات فرعية تتمثل في العناصر التالية:

1ـ التوقيت الملائم؛

2ـ القدرة التنبؤية؛

3ـ التغذية العكسية.

**1ـ التوقيت الملائم:** أي يجب أن تنشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، فالمعلومات التي تقدم بعد اتخاذ القرارات لا تكون ملائمة، فكل النظم المحاسبية يجب إقامتها لتقديم المعلومات

[1] حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سبق ذكره، ص96.

للمستخدمين في الوقت المناسب، ولتحقيق هذه الخاصية فإن القوائم المالية يجب أن تعد وترسل للمستثمرين والدائنين قبل اتخاذهم للقرارات بوقت كافي. [1]

**2- القدرة التنبؤية:** تشير القدرة التنبؤية قدرة المعلومات في تحسين قدرة متخذ القرارات على التنبؤ بالنتائج المستقبلية وتخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، والقدرة التنبؤية تساهم في عمل تنبؤات حول الآثار الاقتصادية للأحداث الحاصلة في الماضي والحاضر والمستقبل، وهي ذات الصلة بالمستخدم وتؤدي إلى تعزيز توقعاته الحالية أو إحداث تغيير في توقعاته المستقبلية.[2]

**3- التغذية العكسية:** فالمعلومات تقدم تغذية عكسية عن الأعمال التجارية التي تساعد على تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية وهذه المعلومات يمكن أن تستخدم للمساعدة في التوقع بالنتائج المستقبلية وعادة ما تقدم المعلومات الملائمة تغذية عكسية وقيمة تنبؤية في نفس الوقت، فالمعرفة الخاصة بالأنشطة والآثار السابقة تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرار على توقع النتائج الخاصة بالأعمال المماثلة المستقبلية، وبالتالي فبدون المعرفة عن الماضي فإن أساس التنبؤ يكون غير مكتمل. [3]

**ثانيا/ الاعتماد (الموثوقية):** يقصد بها إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق بها عند اتخاذ القرارات، وحتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتتسم المعلومات بالموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يجب أن تعبر عنه، أو من المتوقع أن تعبر عنه. ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكنها غير موثوقة بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا. [4]

وحتى تتوفر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية يجب أن تتوفر ثلاث صفات فرعية تتمثل في العناصر التالية:

---

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص29

[2] حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سبق ذكره، ص96.

[3] كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص38، 39.

[4] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ـ عرض القوائم المالية. الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص80.

1ـ قابلية الصحة والتحقق؛

2ـ العرض الصادق؛

3ـ الحياد.

**1ـ قابلية الصحة والتحقق:** يقصد بخاصية الصحة والتحقق أن النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام المعلومات المحاسبية من قبل شخص معين باستخدام أساليب القياس يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر بعيد عن التحيز، أي أنها تمثل درجة الاتفاق بين المستخدمين المستقبليين الذين يقومون بعملية القياس المحاسبي وباستخدام نفس أساليب القياس، والمعلومات المحاسبية التي تتمتع بخاصية الصحة والمقارنة تكتسب درجة عالية من إجماع المحاسبين و التي تمكنهم من الوصول إلى استنتاجات مشابهة عند استخدامهم طرق القياس المتشابهة. [1]

**2ـ العرض الصادق:** لكي تتصف المعلومات بالمصداقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تصورها أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة، فغالبية المعلومات تكون عرضة لبعض المخاطر وهذا ليس بسبب التحيز فيها ولكن راجع إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض المعلومات التي تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث الاقتصادية للمؤسسة. [2]

**3ـ الحيـاد:** المعلومات المحاسبية تقدم أغراضا عامة وليست معدة لطرف محددا بعينه، والمعلومات المحايدة هي التي يتم اختيارها بشكل لا ينتج عنه تفضيل جهة على جهة أخرى، أي أنها غير متحيزة وقائمة على أساس قيام الأحداث الاقتصادية بموضوعية، وهذا ما يؤكد عدم التحيز في القياس المحاسبي وكذلك عدم التحيز من قبل الشخص نفسه القائم بعملية القياس. [3]

---

[1] حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سبق ذكره، ص98.

[2] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ـ عرض القوائم المالية ـ الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص53.

[3] حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سبق ذكره، ص99.

وهناك نوعين من التحيز يمكن حدوثهما بالنسبة للمعلومات المحاسبية وهما: [1]

**3-1- التحيز في عملية القياس:** وينشأ نتيجة استخدام سياسة معينة مثلا: استخدام طريقة التكلفة التاريخية، فهذا القياس يظهر تحيزا لصالح الإدارة اتجاه المساهمين والمستثمرين.

**3-2- التحيز من قبل الشخص القائم بعملية القياس:** فقد يكون تحيز القائم بالقياس مقصودا كما هم الحال في عدم الأمانة، أو غير مقصودا كما هو الحال في نقص المعرفة والخبرة المهنية.

**الفرع الثاني: الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية**

تعتبر الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية صفات مكملة للخصائص الأساسية بحيث تتفاعل مع بعضها من أجل توليد معلومات مفيدة وذات مغزى ولها القدرة على المساهمة في اتخاذ قرارات رشيدة وتتمثل في الخاصيتين التاليتين:

**أولا/ القابلية للمقارنة:** ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس القطاع، وهذا يزيد من قيمة وفائدة المعلومات. لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع المؤسسة المعنية مع المؤسسات المماثلة، وهذا التقييم يسمح بدراسة أسباب التفوق أو التراجع ويساعد المستخدمين في التنبؤ وتقييم أداء المؤسسة وإدارتها. وتتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرق محاسبية مماثلة من جانب المؤسسات في معالجة نفس العمليات والأحداث، وكلما ارتفعت قابلية المقارنة زادت فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية. [2]

**ثانيا/ الثبات:** يقصد به الانتظام والاستمرار في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى، وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج المؤسسة مع مرور الزمن، ويحول دون ظهور تغيرات تنتج عن تغير الأساليب والطرق المحاسبية. مثلا: قد تحول المؤسسة طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا إلى طريقة الوارد أولا الصادر أولا في تقييم المخزون، ومن المعروف أن هذا التحول قد

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] رضوان حلوة حنان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص54.

يؤدي إلى زيادة الدخل في الفترة المحاسبية التي حدث فيها هذا التغير، خاصة إذا كان هناك ارتفاع للأسعار، لذلك يجب على المؤسسة الإفصاح عن هذا التغير من أجل تجنب تبعيتها. [1]

**المطلب الثالث: القيود على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبة**

هناك عدة قيود يجب مراعاتها عند الموازنة بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وتتمثل أساسا في:

- ✓ الموازنة بين التكلفة والمنفعة؛
- ✓ التوقيت المناسب.

**الفرع الأول: الموازنة بين التكلفة والمنفعة**

تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة خاصية نوعية بقدر كونها قيد في إعداد القوائم المالية، فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في تزويد هذه المعلومات للمستخدمين، ولكن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل كبير وروتيني على التقدير بالإضافة إلى ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المعلومات التي تقدمها، فقد يستفيد منها آخرون غير أولئك الذين أعدت لهم. [2]

**الفرع الثاني: التوقيت المناسب**

إذا حدث أي تغيير غير ضروري في تقديم القوائم المالية فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين جدوى تقديم القوائم المالية في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها. فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب ربما يجب تقديم القوائم المالية دون أن تكون كافة أوجه العمليات والأحداث الأخرى معروفة وهذا يضعف المصداقية. وبالمقابل إذا تم تأخير تقديم القوائم المالية حتى تكون كافة أوجه العمليات معروفة فإن المعلومات قد تكون موثوق بها بشكل كبير ولكن ذات فائدة قليلة للمستخدمين الذين اضطروا لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار. لذلك فعند محاولة

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة ـ القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي ـ ، مرجع سبق ذكره، ص ص33 ، 34.

[2] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ـ عرض القوائم المالية ـ الجزء الأول، ص ص83، 84.

تحقيق توازن بين الملائمة والمصداقية فإن الاعتبار المسيطر يجب أن يكون خدمة حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بشكل أفضل. [1]

**الفرع الثالث: الموازنة بين الخصائص النوعية على أساس الأهمية النسبية**

في الحياة العملية غالبا ما تكون الموازنة أو المبادلة بين الخصائص النوعية ضرورية. وبشكل عام فإن الهدف هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص من أجل تحقيق هدف القوائم المالية. أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني. [2]

**المطلب الرابع: معايير جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية**

تقسم معايير جودة المعلومات المحاسبية إلى قسمين هما معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية ومعايير للحكم على مدى جودة المعلومات المحاسبية.

**الفرع الأول: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية**

لكي تكون المعلومات ذات فائدة لابد أن تكون على مستوى من الجودة، وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف موحد لجودة المعلومات، وذلك لاختلافه تبعا لاختلافات وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية، إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية كمايلي: [3]

**أولا/ معيار الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات المحاسبية، أي بدرجة تمثيل المعلومات للماضي والحاضر والمستقبل، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وازدادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص ص56، 57.

[2] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ـ عرض القوائم المالية ـ الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص116.

[3] مؤيد محمد الفضل وآخرون، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص413، 414.

**ثانيا/ المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور التالية:

**1ـ المنفعة الشكلية:** وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات مستخدميها (متخذ القرار) كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

**2ـ المنفعة الزمانية:** وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة وفي الوقت المناسب.

**3ـ المنعة التقييمية والتصحيحية:** وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات. وكذا قدرتها على تصحيح الانحرافات في هذه النتائج.

**ثالثا/ معيار الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تعبر الفاعلية عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال موارد محدودة، وعلى ذلك فإن جودة المعلومات المحاسبية من زاوية الفاعلية هي مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو مستخدم المعلومات، من خلال استخدام موارد محدودة ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.

**رابعا/ معيار التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن من خلالها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات من طرف مستخدمي المعلومات. ومن المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد.

**خامسا/ معيار الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** ويقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن من الموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الإقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات المحاسبية بأقل التكاليف الممكنة، فالكفاءة تقاس بمدى توفر الموارد المالية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات والنتائج التي تم تحقيقها.

**الفرع الثاني: معايير الحكم على جودة المعلومات المحاسبية**

توجد عدة معايير يمكن من خلالها الحكم على مقدار الجودة في القوائم المالية، وتتمثل أساسا في المعايير التالية: [1]

**أولا/ معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة القوائم المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعّال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسات بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزمها بالإفصاح الكافي عن أدائها.

**ثانيا/ معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي ترتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على رقابة فعّالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة.

**ثالثا/ معايير مهنية:** تهتم العمليات والمجالس المهنية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أوجد مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ضرورة إعداد قوائم مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

**رابعا/ معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم الجودة في المعلومات المحاسبية مما ينعكس بدوره على جودة القوائم المالية ويزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح المشتركة ويؤدي إلى زيادة الاستثمار، هذا وقد توجهت معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية نحو إصدار عدة معايير تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المطلوبة.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سبق ذكره، ص ص58، 59.

**الخلاصة**

يمكن القول بأن القوائم المالية مترابطة ومكملة لبعضها البعض، فالقوائم المالية التي قمنا بعرضها تعكس معلومات مختلفة عن نفس الظواهر الإقتصادية الخاصة بالمؤسسة، وفي نفس الوقت ليس في استطاعة أي من هذه القوائم بمفردها مقابلة وتلبية كافة احتياجات مستخدميها، ومن هنا لابد من الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة بالمعلومات الواردة في القوائم الأخرى، فقائمة المركز المالي توفر معلومات عن الهيكل التمويلي للمؤسسة، وبالتالي يمكن استخدامها لتقييم السيولة والمرونة. أما قائمة الدخل فتوفر معلومات هامة عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، وإذا تم ربطها بالمعلومات الواردة في قائمة المركز المالي سوف تكون ذات مضمون أشمل وأعمق للوصول إلى تقييم الأداء، في حين أن قائمة التدفق النقدي توفر معلومات عن التدفقات النقدية الحالية، ولكنها تعتبر ذات فائدة محدودة في مجال التنبؤ، وهذا لأن التدفقات النقدية الحالية تتأثر بنشاط الفترات السابقة، ولذلك لابد من استخدام المعلومات الواردة في قائمة الدخل. أما قائمة التغيرات في حقوق الملكية فتوفر معلومات عن مصادر التغير في عناصر المركز المالي، وهذه المعلومات ليست لها فائدة إلا إذا استخدمت مع المعلومات الواردة في القوائم الأخرى.

# الفصل الثالث

- المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة
- المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة
- المطلب الثاني: حدود الدراسة
- المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية
- المطلب الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل
- المبحث الثاني: تحليل نتائج الإستبيان
- المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي
- المطلب الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة
- المطلب الثالث: تحليل فقرات الإستبان
- المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومعنوية الفروق
- المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة
- المطلب الثاني: اختبار معنوية الفروق

**تمهيد:**

غالبا ما يكون الجزء النظري في البحوث بهدف تعزيز الخلفية المعرفية للباحث حول موضوع الدراسة قصد الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، ولكن الجزء النظري لا يعطي حقيقة ولا يعتبر تعميم لكل الظواهر من نفس النوع لذا يجب أن تكون هناك دراسة ميدانية تحاكي الواقع، وعليه تم تخصيص هذا الجزء التطبيقي لإسقاط المكتسبات النظرية على أرض الواقع من خلال القيام بدراسة ميدانية بالاعتماد على الإستبيان.

## المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وإبراز أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية الذي طبق على عينة الدراسة وذلك لكشف حقيقة الظاهرة وإبراز خصائصها والجوانب المحيطة بها. و هذا يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، طالما أنه يعتبر أساس تنظيم الأفكار والمعلومات من أجل البحث عن الحقائق والوصول إلى النتائج، كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة علمية واضحة، لهذا سيتم التركيز على تحديد أدوات جمع البيانات وتحديد عينة الدراسة وكذا أساليب التحليل المستعملة.

### المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

هناك عدة أسباب تمنع الباحث أو لا تساعده على إجراء البحث على كامل مجتمع الدراسة، لذلك يلجأ إلى اختيار جزء من المجتمع لإجراء هذه الدراسة وهو ما يعرف بالعينة.

#### الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يعرف المجتمع بأنه: "مجموعة متكاملة من الأفراد أو الأشياء أو الأعداد وغيرها لها خاصية مشتركة يمكن ملاحظتها ويراد تحليلها" وينقسم المجتمع إلى قسمين هما:[1]

**أولا/** المجتمع المحدود: وهو المجتمع الذي يمكن حصر جميع أفراده.

**ثانيا/** المجتمع الغير محدود: وهو المجتمع الذي لا يمكن حصر جميع أفراده.

ويتمثل مجتمع الدراسة الميدانية لبحثنا في المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل.

#### الفرع الثاني: عينة الدراسة

تعرف العينة بأنها: "جزء من المجتمع قيد الدراسة تؤخذ بطريقة معينة بحيث تكون ممثلة تمثيلا صحيحا للمجتمع بقصد التعرف على خصائصه".[2]

---

[1] عزام صبري، الإحصاء الوصفي ونظام spss، بدون طبعة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص16.

[2] نفس المرجع، ص17.

وفي بحثنا هذا اخترنا عينة عشوائية بسيطة تتكون من 60 فردا وقمنا بتوزيع الإستبيان على مختلف أفرادها، استرجعنا منها 54 استمارة وقمنا باستبعاد 4 منها بسبب عدم صحتها وصلاحيتها بسبب عدم الإجابة على كل الأسئلة واحتوائها على معلومات خاطئة. وبذلك فالحجم النهائي للعينة يتكون من 50 فردا من مجتمع الدراسة، وهي تمثل ما نسبته 83 % من حجم المجتمع.

**المطلب الثاني: حدود الدراسة**

حددت هذه الدراسة بحدود مكانية وزمانية.

**الفرع الأول: الحدود المكانية**

ويقصد به مكان إجراء الدراسة الميدانية لتوزيع الاستبيان، وهنا نشير إلى أن الدراسة اقتصرت على مجموعة من المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل: ملبنة إيجيلي، مدبغة الجلود، مجمع بوهزيلة مطاحن جن جن، مؤسسة نفطال، المؤسسة المغاربية للميكانيك والصناعات الدقيقة، الشركة الإفريقية للزجاج، مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، محطة توليد الكهرباء والغاز، مؤسسة العياشي للبلاط والغرانيت، مصنع أوناجوك، المؤسسة الكاتمية للفلين، مؤسسة تحويل وتصدير الجلود بالميلية.

**الفرع الثاني: الحدود الزمانية**

تم تطبيق الدراسة الميدانية من 26 فيفري إلى غاية 27 ماي من السنة الجامعية 2013/ 2014.

**المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية**

تتمثل أداة الدراسة الميدانية في الإستبان" وهي وسيلة لجمع البيانات من خلال احتوائها على مجموعة من الأسئلة أو الفقرات، ويتم توزيعها من خلال التسليم باليد أو من خلال إرسالها بالبريد من أجل تعبئتها من قبل أفراد العينة". [1]

**الفرع الأول: تحضير الإستبيان**

قصد إكمال الجانب التطبيقي من الدراسة تم وضع الإستبيان لجمع البيانات الأولية عن متغيرات

[1] محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص20، 21.

الدراسة، وقمنا بإعداده بناءا على إشكالية الدراسة وفرضياتها، ومر بالمراحل التالية:

**أولا: تصميم الإستبيان:**

في هذه المرحلة حاولنا إعداد أسئلة الإستبيان بصيغة بسيطة والابتعاد عن التعقيد حتى تكون الأسئلة قابلة للفهم من قبل أفراد العينة، وتم تقسيمه إلى أربعة محاور:

1- المحور الأول: يتضمن هذا المحور البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من حيث: الجنس العمر، المستوى الدراسي، التخصص، الوظيفة وعدد سنوات الخبرة.

2- المحور الثاني: تناول هذا المحور 15 سؤالا موجه لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة مدى التزام المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

3- المحور الثالث: تناول هذا المحور 12 سؤالا موجه لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة مدى حرص المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل على عرض قوائم مالية تخدم مصالح مستخدميها.

4- المحور الرابع: تناول هذا المحور 10 أسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة العلاقة بين طبيعة الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية.

كما تم استخدام مقياس" ليكرت (likert) الخماسي" (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد موافق، موافق بشدة) في جميع أسئلة الإستبيان، كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (2): درجات مقياس" ليكرت الخماسي"**

| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
|---|---|---|---|---|
| **غير موافق بشدة** | **غير موافق** | **محايد** | **موافق** | **موافق بشدة** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين.

**ثانيا: نموذج الدراسة بالإستبيان**

لتوضيح مشكلة وتحقيق أهدافها، قمنا بوضع نموذج افتراضي يظهر طبيعة العلاقة بين المتغيرين:

- ❖ متغير مستقل: يتمثل في طبيعة الإفصاح المحاسبي.

❖ متغير تابع: يتمثل في جودة القوائم المالية.

الشكل رقم (1): النموذج الافتراضي للدراسة

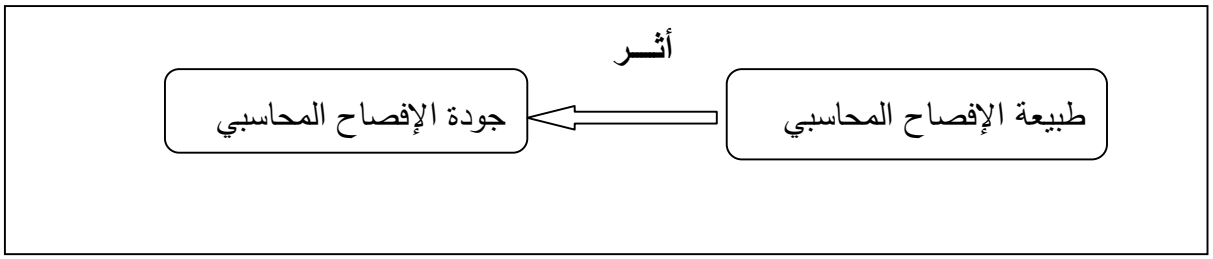


**المصدر**: من إعداد الطالبتين

**ثالثا: صدق وثبات الإستبيان**

**1ـ صدق فقرات الإستبيان:** تم التأكد من صدق فقرات الإستبيان من خلال:

**1ـ1ـ صدق المحكمين**

تم التحقق من صدق الإستبيان من خلال عرضه على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في المحاسبة ولهم خبرة في هذا المجال من قسم العلوم التجارية لمناقشته، حيث تم استرجاعه بعد تدوين الملاحظات حول أسئلة المحاور الأربعة التي تضمنها الإستبيان، وذلك بحذف وتعديل بعض الأسئلة. وبناءا على ملاحظات الأساتذة المحكمين[1] تم تعديل الإستبيان وإخراجه في شكله النهائي.

**1ـ 2ـ صدق الاتساق الداخلي لفقرات الإستبيان**

تم التأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الإستبيان لعينة الدراسة والبالغة 50 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كالتالي:

**1ـ2ـ1ـ الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (معرفة مدى التزام المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية).**

[1] أنظر الملحق رقم 8

**الجدول رقم (3): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني.**

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية يؤدي إلى الإضرار بمصالح المؤسسة. | 0.600 | 0.000 |
| 2 | الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية أفضل نوع للإفصاح المحاسبي. | 0.262 | 0.066 |
| 3 | الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمؤسسة يمكن أن يجعل القوائم المالية صعبة ومكلفة. | 0.699 | 0.000 |
| 4 | عدم الإفصاح عن المعلومات الهامة يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية. | 0.384 | 0.006 |
| 5 | يكون الإفصاح جيدا من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية المصدرة من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية. | 0.365 | 0.009 |
| 6 | عند التزام المؤسسة بالإفصاح المحاسبي فإنه يؤثر على سرية المعلومات المحاسبية الخاصة بها. | 0.538 | 0.000 |
| 7 | تبرز المؤسسة بوضوح جميع السياسات المحاسبية التي استخدمتها. | 0.396 | 0.004 |
| 8 | تفصح المؤسسة عن المشاريع المستقبلية وتقوم بإعداد ملخص عن دراسة الجدوى للمشاريع الإقتصادية. | 0.470 | 0.001 |
| 9 | لولا الإلزام لما تبنت المؤسسة خيار الإفصاح في قوائمها المالية. | 0.362 | 0.010 |
| 10 | عند قيام أحد الأطراف المستخدمة بطلب المعلومات المحاسبية فإنه يعتبر تدخل في السياسة الداخلية للمؤسسة. | 0.497 | 0.000 |
| 11 | المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية مواكبة للتشريعات والقوانين المعمول بها. | 0.399 | 0.004 |
| 12 | من الضروري الإفصاح عن البنود العادية والبنود غير العادية كل على حدى في القوائم المالية. | 0.462 | 0.001 |
| 13 | يتم الإفصاح عن القضايا المرفوعة قضائيا ضد المؤسسة في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المرفقة بها. | 0.186 | 0.195 |
| 14 | يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة. | 0.338 | 0.016 |
| 15 | يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر القوائم المالية بالقدر الكافي وبدون استثناء لجميع المستخدمين. | 0.254 | 0.075 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 ماعدا الفقرة الثالثة عشر والخامسة عشر وبذلك تعد فقرات المحور الثاني صالحة لما وضعت لقياسه.

### 1-2-2- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (معرفة مدى حرص المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل على عرض قوائم مالية تخدم مصالح مستخدميها).

**الجدول رقم (4): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث.**

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | مستخدمي القوائم المالية لن يكونوا قادرين على الاستخدام الصحيح للقوائم المالية إلا في ظل وجود الإفصاح المحاسبي. | 0.378 | 0.007 |
| 2 | احتواء القوائم المالية على مستوى كبير من الإفصاح يجعلها غير ملائمة ويضلل المستثمرين. | 0.486 | 0.000 |
| 3 | الإفصاح عن التفاصيل غير المهمة للبنود في صلب القوائم المالية يخفي المعلومات الجوهرية ويجعل تلك القوائم صعبة التفسير. | 0.578 | 0.000 |
| 4 | احتواء القوائم المالية على مستوى كبير من الإفصاح يفيد المنافسين على حساب المساهمين. | 0.580 | 0.000 |
| 5 | يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية متاحا بالقدر الكافي لكافة متخذي القرارات والمستخدمين المحتملين. | 0.378 | 0.007 |
| 6 | يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية عادلا. | 0.645 | 0.000 |
| 7 | يعمل التوسع في الإفصاح المحاسبي على زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المنشورة فيها. | 0.469 | 0.001 |
| 8 | يجب أن تعكس القوائم المالية الحقائق الإقتصادية المتعلقة بالمؤسسة ككل بكل أمانة وصدق خلال الفترة المحاسبية | 0.507 | 0.000 |
| 9 | التقصير في متطلبات الإفصاح المحاسبي يجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من قبل مستخدميها. | 0.400 | 0.004 |
| 10 | يؤدي التوسع في الإفصاح إلى تلبية كافة احتياجات مستخدمي القوائم المالية. | 0.645 | 0.000 |
| 11 | تحرص إدارة المؤسسة على أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للفهم والتقييم من قبل المستخدمين. | 0.455 | 0.001 |
| 12 | تحرص إدارة المؤسسة على أن تكون القوائم المالية متصفة بالعدالة والمصداقية. | 0.332 | 0.019 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعد فقرات المحور الثالث صالحة لما وضعت لقياسه.

**1-2-3- الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع( معرفة العلاقة بين طبيعة الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية).**

**الجدول رقم (5): الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع.**

| رقم الفقرة | الفقرة | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| 1 | الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي التي تجعل تلك المعلومات المقدمة في القوائم المالية ذات فائدة ونافعة لمستخدميها. | 0.228 | 0.112 |
| 2 | جودة القوائم المالية تعتمد على مستوى الوعي والفهم والإدراك لدى مستخدمي تلك القوائم وليس فقط على كمية المعلومات المفصح عنها. | 0.955 | 0.000 |
| 3 | إذا كان هناك تلاعب في الإفصاح عن البنود في القوائم المالية فإنه يفقدها مصداقيتها وعدالتها. | 0.955 | 0.000 |
| 4 | إذا ساعدت المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية مستخدميها في التنبؤ بالأحداث المستقبلية نقول بأن تلك المعلومات ذات جودة عالية. | 0.955 | 0.000 |
| 5 | عدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يفقد القوائم المالية جودتها. | 0.955 | 0.000 |
| 6 | إذا كان هناك تحيز في إعداد القوائم المالية فإن ذلك يؤثر على مصداقيتها وبالتالي التأثير على جودة المعلومات. | 0.228 | 0.112 |
| 7 | تعد جودة القوائم المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه. | 0.955 | 0.000 |
| 8 | القوائم المالية هي الأسلوب الأنسب للإفصاح المحاسبي. | 0.135 | 0.350 |
| 9 | عدم إفصاح المؤسسة عن مدى التزامها بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤثر في جودة القوائم المالية. | 0.433 | 0.002 |
| 10 | احتواء القوائم المالية على مستوى كبير من الإفصاح يخفي المعلومات الجوهرية والمفيدة. | 0.578 | 0.000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (5) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 ماعدا الفقرة الأولى، السادسة والثامنة وبذلك تعد فقرات المحور الرابع صالحة لما وضعت لقياسه.

## 1-2-4- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

**الجدول رقم (6): معامل الارتباط بين معدل كل محور من الدراسة مع المعدل الكلي للإستبيان.**

| المحور | محتوى المحور | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| الثاني | معرفة مدى التزام المؤسسات بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية. | 0.881 | 0.000 |
| الثالث | معرفة مدى حرص المؤسسات على عرض قوائم مالية تخدم مصالح مستخدميها. | 0.821 | 0.000 |
| الرابع | معرفة العلاقة بين طبيعة الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية. | 0.828 | 0.000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يبين الجدول رقم (6) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبيان والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن مستوى الدلالة لكل محور هو 0.000 وهو أقل من 0.05.

**2ـ ثبات فقرات الإستبيان:** ويوجد نوعين من الثبات:[1]

**2-1ـ الثبات الداخلي:** هو مدى اتصاف الفقرات بالتناسق الداخلي، وهناك عدة مقاييس لاختبار الثبات الداخلي للأداة من أهمها معامل ألفا كرونباخ (crombachs Alpha)، والتجزئة النصفية.

**2-2ـ الثبات الخارجي:** وهو يتعلق بدرجة ثبات أداة القياس بمرور الوقت، ويمكن قياس الثبات الخارجي من خلال تطبيق نفس أداة القياس مرتين وعلى فترتين متقاربتين، ثم قياس معامل الارتباط بين نتائج المرة الأولى ونتائج المرة الثانية.

وللتحقق من ثبات الإستبيان تم حساب الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ ( crombachs Alpha) وهذا الأخير يكون مقبولا كلما كان أكبر أو يساوي 0.60 ، أما إذا كانت نسبته تقدر بـ 0.80 يعتبر ذو مستوى ممتاز من الثقة والثبات في القياس، والجدول رقم (7) يوضح معامل الاتساق الداخلي لألفا كرونباخ:

**الجدول رقم (7): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان**

| المحور | محتوى المحور | عدد فقرات المحور | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|---|---|
| الأول | معرفة مدى التزام المؤسسات بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية. | 15 | 0.662 |
| الثاني | معرفة مدى حرص المؤسسات على عرض قوائم مالية تخدم مصالح مستخدميها. | 12 | 0.714 |
| الثالث | معرفة العلاقة بين طبيعة الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية. | 10 | 0.884 |
| | جميع الفقرات | 37 | 0.882 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول رقم (7) أن إجمالي معاملات الثبات فاقت النسبة المقبولة 0.60، فقد تراوحت بين 0.662 في حدها الأدنى وهي للمحور الثاني، وبين 0.714 و 0.884 في حدها

[1] محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص297، 298.

الأعلى وهي للمحور الثالث والرابع على التوالي، وبلغ معامل الثبات الإجمالي 0.882 مما يدل على أن هذه المعاملات مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة وهناك اتساق داخلي لأسئلة الإستبيان.

**المطلب الرابع: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل**

بعد تفريغ الإستبانات وترميز البيانات وإدخالها للحاسوب بتشغيل برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) "وهو برنامج إحصائي يعتمد على الحاسب الآلي يتميز بالمرونة والتكامل، يقوم بإنجاز الكثير من العمليات وإعطاء النتائج في وقت قصير ودقة فائقة، ويتميز بإمكانية هائلة للتحرير والتخزين والمراجعة فيكفي إدخال البيانات الخام مرة واحدة ويوفر إمكانية التصحيح والتعديل".[1]

وقد تم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية أهما:

**الفرع الأول: المدى**

بعد إدخال البيانات إلى برنامج (spss) نقوم بتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي المستخدم

في محاور الإستبيان، ثم حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكرت (5 - 1= 4) حيث أن 4 تمثل عدد المسافات، المسافة الأولى من (1 إلى 2)، المسافة الثانية من (2 إلى 3) المسافة الثالثة من ( 3 إلى 4) والمسافة الرابعة من (4 إلى 5). ثم تقسيمه على عدد درجات المقياس للحصول في الأخير على طول الخلية الصحيحة إي (4 ÷ 5 = 0.8)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (+1) وذلك لتحديد الحد الأعلى لأول خلية أو فئة (0.8 + 1 = 1.8).

**الجدول رقم (8): التوزيع لمقياس ليكرت**

| **مجال الفئة** | [1 - 1.80] | [1.80 - 2.60 ] | [2.60 - 3.40] | [3.40 - 4.20 ] | [4.20 - 5] |
|---|---|---|---|---|---|
| **درجة الموافقة** | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين.

[1] إبراهيم عبد الوكيل الفار، الإحصاء الوصفي باستخدام الحزمة الإحصائية spss، بدون طبعة، الدلتا لتكنولوجيا الحاسبات، مصر، 1998، ص15.

**الفرع الثاني: التكرارات والنسب المئوية**

هو أسلوب لتبويب البيانات الإحصائية وعرضها بشكل بسيط وواضح، ويعتمد على تقسيم ظاهرة معينة إلى فئات وتسجيل عدد مرات كل فئة من هذه الفئات، وتحسب النسبة المئوية بقسمة عدد التكرارات الموافقة لكل فئة على عدد أفراد العينة.[1]

**الفرع الثالث: المتوسط الحسابي**

يعتبر المتوسط الحسابي من أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداما، حيث يتم الحصول عليه من خلال جمع القيم وتقسيمها على عدد أفراد العينة. [2]

**الفرع الرابع: الإنحراف المعياري**

يعتبر الإنحراف المعياري من أهم مقاييس التشتت ، وهو الجدر التربيعي لمجموع مربعات الانحرافات عن وسطها الحسابي مقسوما على حجم العينة. [3]

**الفرع الخامس: معامل الارتباط بيرسون**

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وتحديد نوع وشدة العلاقة وكذلك قياس صدق فقرات الاستبيان.

**الفرع السادس: اختبار ألفا كرونباخ**

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات فقرات الاستبيان.

**الفرع السابع: برنامج Excel**

تم استخدام برنامج Excel من أجل تدعيم تحليل خصائص عينة الدراسة بالدوائر النسبية وإعطائها المزيد من الوضوح.

---

[1] محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص36، 37.

[2] عزام صبرى، أساسيات في النظام الإحصائي الشامل spss، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص60.

[3] عزام صبري، الإحصاء الوصفي ونظام spss، مرجع سبق ذكره، ص215.

## المبحث الثاني: تحليل نتائج الإستبيان

### المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov- Smirnov

سنعرض اختبار كولمجروف ـ سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، والجدول رقم (9) يوضح نتائج الاختبارات لجميع المحاور وقدر بـ 0.89 وهو أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا.

**الجدول رقم (9): اختبار التوزيع الطبيعي**

| عنوان المحور | عدد الفقرات | مستوى الدلالة |
|---|---|---|
| جميع محاور الإستبيان | 37 | 0.89 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

### المطلب الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة

بغرض التعرف على الخصائص البيانية لأفراد عينة الدراسة تناول المحور الأول من الإستبيان بعض البيانات الشخصية لأفراد العينة وهي كما يلي:

#### الفرع الأول: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير الجنس

تتوزع أفراد العينة حسب متغير الجنس كمايلي:

**الجدول رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **ذكر** | 31 | % 62 |
| **أنثى** | 19 | % 38 |
| **المجموع** | 50 | % 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من الجدول رقم (10) نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم31 فردا بنسبة 62 % والنسبة الباقية والمقدرة بـ 38 % تعود للإناث، والبالغ عددهن 19 فردا والشكل الموالي يوضح ذلك.

**الشكل البياني رقم (2): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس**

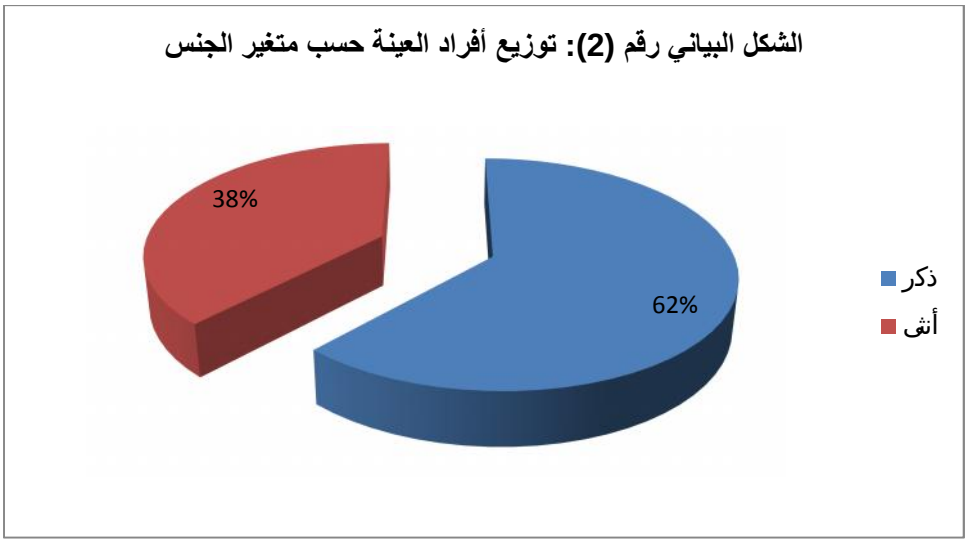


**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel

## الفرع الثاني: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير العمر

تتوزع أفراد العينة حسب متغير العمر كمايلي:

**الجدول رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر**

| العمر | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| 24 سنة إلى 30 سنة | 15 | % 30 |
| 31 سنة إلى 40 سنة | 24 | % 48 |
| 41 سنة إلى 49 سنة | 5 | % 10 |
| 50 سنة فأكثر | 6 | % 12 |
| المجموع | 50 | % 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من الجدول رقم (11) نلاحظ أن أغلب أفراد العينة يتراوح سنهم بين "31 سنة إلى 40" وقدر عددهم بـ 24 فردا بنسبة 48 %، أما نسبة 30 % تخص أفراد العينة اللذين يتراوح سنهم بين" 24 سنة إلى 30 سنة" والمقدر عددهم بـ 15 فردا، في حين أن نسبة 12 % تخص أفراد العينة البالغ سنهم "50 سنة فأكثر" والمقدر عددهم بـ 6 أفراد، أما نسبة 10 % تخص أفراد العينة اللذين يتراوح سنهم بين "41 سنة إلى 49 سنة" والمقدر عددهم بـ 5 أفراد والشكل التالي يوضح النسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير العمر.

**الشكل البياني رقم (3):توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر**

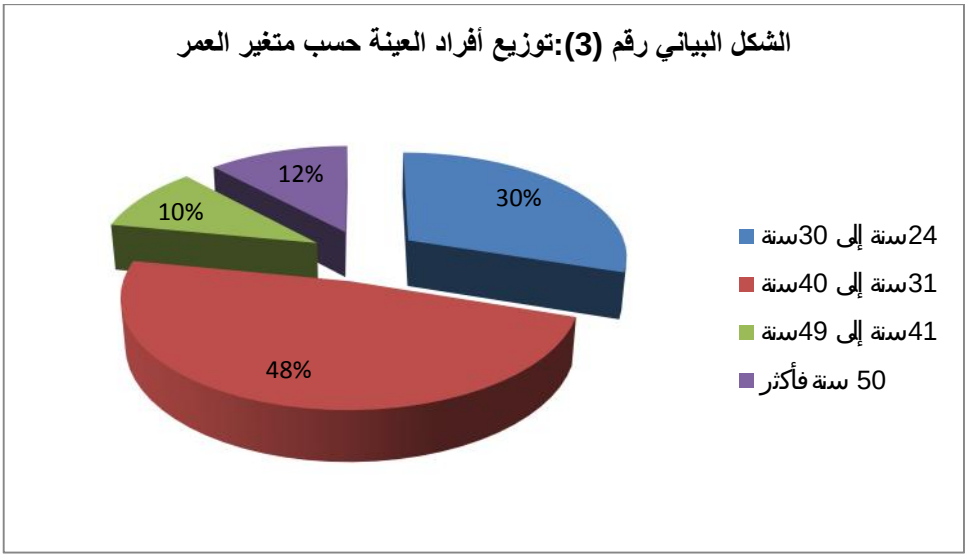


**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel

## الفرع الثالث: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير المستوى الدراسي

تتوزع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي كمايلي:

**الجدول رقم (12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي**

| المستوى الدراسي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ثانوي | 14 | % 28 |
| ليسانس | 27 | % 54 |
| ماجستير | 5 | % 10 |
| شهادة أخرى ... | 4 | % 8 |
| المجموع | 50 | % 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من الجدول رقم (12) نلاحظ أن الفئة الغالبة هي الفئة ذات المستوى الجامعي والحاصلة على شهادة ليسانس والبالغ عددهم 27 فردا بنسبة 54 % ثم تليها فئة مستوى التعليم الثانوي والبالغ عددهم 14 فردا بنسبة 28 % في حين بلغ عدد أفراد العينة الحاصلين على شهادة الماجستير 5 أفراد بنسبة 10%، وتعود نسبة 8 % إلى أفراد العينة الحاصلين على شهادة أخرى والمقدر عددهم بـ 4 أفراد والشكل التالي يوضح النسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي.

**الشكل البياني رقم (4):توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي**

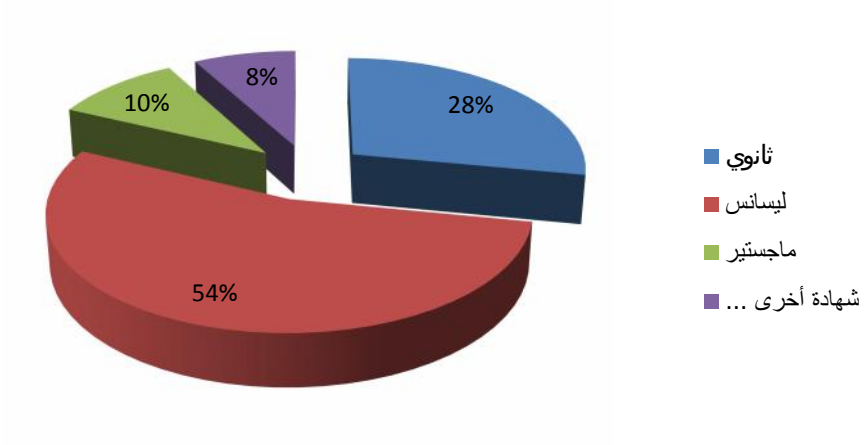


**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel

## الفرع الرابع: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير التخصص

تتوزع أفراد العينة حسب متغير التخصص كمايلي:

**الجدول رقم (13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص**

| التخصص | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| محاسبة | 12 | % 24 |
| إقتصاد | 9 | % 18 |
| مالية | 15 | % 30 |
| إدارة أعمال | 10 | % 20 |
| تخصص آخر | 4 | % 8 |
| المجموع | 50 | % 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن أغلب أفراد العينة تخصصهم مالية والبالغ عددهم 15 فردا بنسبة 30 %، في حين تعود نسبة 24 % إلى أفراد العينة المتخصصين في المحاسبة والمقدر عددهم بـ 12 فردا، ونسبة 20 % تعود إلى أفراد العينة المتخصصين في إدارة الأعمال والمقدر عددهم بـ 10 أفراد، أما نسبة 18 % تعود إلى الأفراد المتخصصين في الإقتصاد، أما نسبة 8 % فتعود لأفراد العينة الحاصلين على تخصص آخر والمقدر عددهم بـ 4 أفراد.

**الشكل البياني رقم (5):توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص**

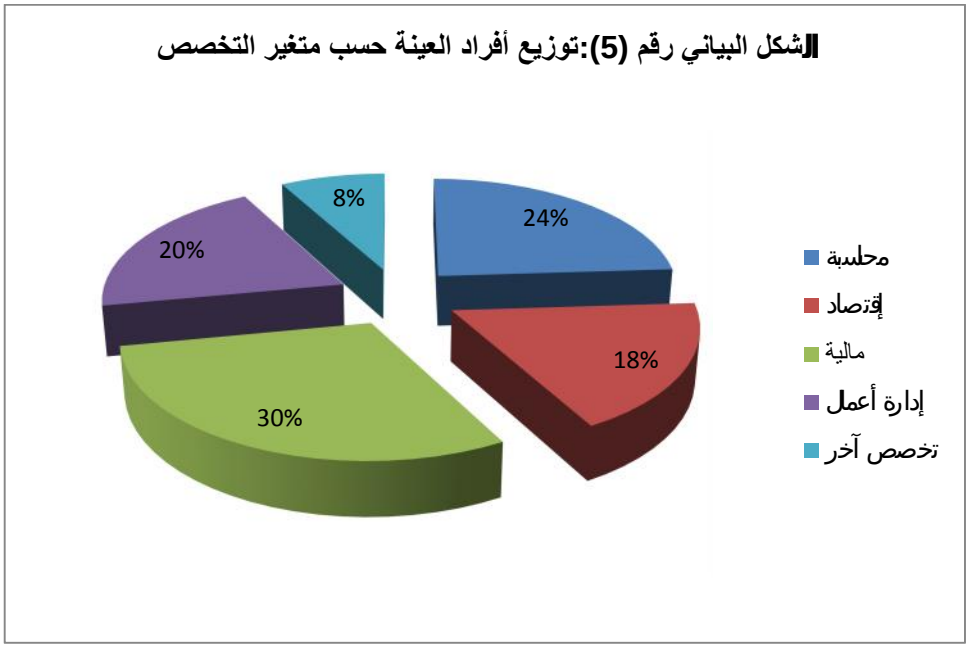


**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel

## الفرع الخامس: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير الوظيفة

تتوزع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة كمايلي:

**الجدول رقم (14): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة**

| الوظيفة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مساعد محاسب | 2 | % 4 |
| محاسب | 20 | % 40 |
| موظف بمصلحة المالية والمحاسبة | 9 | % 18 |
| رئيس مصلحة المالية والمحاسبة | 13 | % 26 |
| أخرى | 6 | % 12 |
| المجموع | 50 | % 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن الوظيفة موزعة بين أفراد العينة كالتالي: محاسب 20 فردا بنسبة 40 % رئيس مصلحة المالية والمحاسبة 13 فردا بنسبة 26 %، موظف بمصلحة المالية والمحاسبة 9 أفراد بنسبة 18 %، وظيفة أخرى بنسبة 12 %، وأخيرا مساعد محاسب فردين بنسبة 4% والشكل التالي يوضح النسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير الوظيفة.

**الشكل البياني رقم (6):توزيع أفراد العينة حسب متغيرالوظيفة**

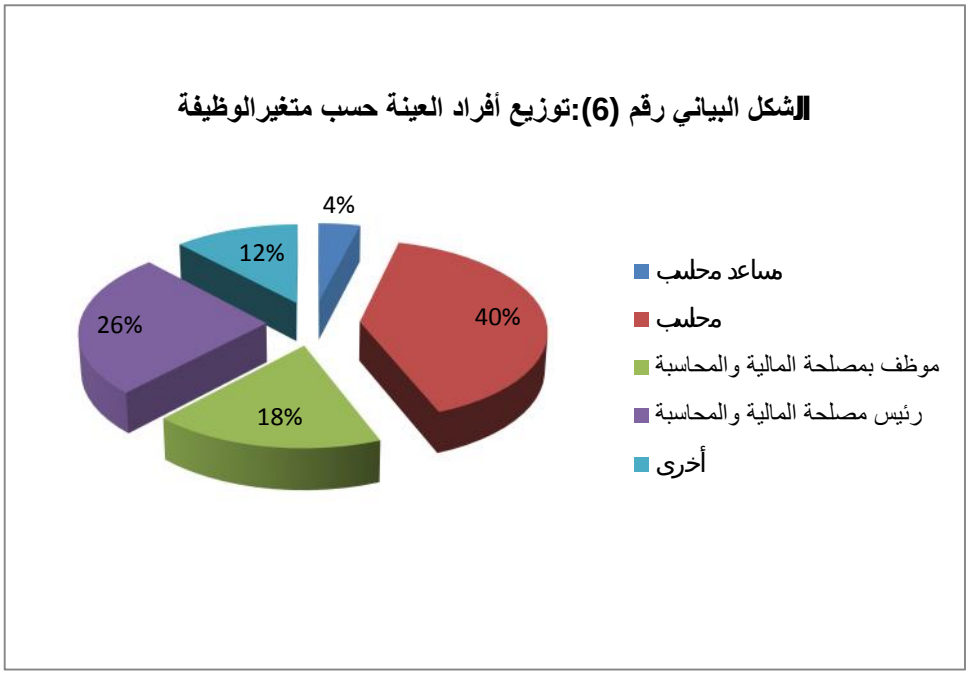


**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel

## الفرع السادس: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير عدد سنوات الخبرة

تتوزع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة كمايلي:

**الجدول رقم (15): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة**

| عدد سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 13 | % 26 |
| من 5 إلى 09 سنوات | 20 | % 40 |
| من 10 إلى 14 سنة | 9 | % 18 |
| 15 سنة فأكثر | 8 | % 16 |
| المجموع | 50 | % 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم في الوظيفة التي يشغلونها "من 5 إلى 09 سنوات" والمقدر عددهم بـ 20 فردا بنسبة 40 %، في حين أن 13 فردا لهم خبرة "أقل من 5 سنوات" بنسبة 26 %، و18 % من أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم بين "10 إلى 14 سنة" والمقدر عددهم بـ 9 أفراد، أما نسبة 16 % فتعود لأفراد العينة اللذين تقدر سنوات

خبرتهم بـ "15 سنة فأكثر" والمقدر عددهم بـ 8 أفراد والشكل التالي يوضح النسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة.

**الشكل البياني رقم (7):توزيع أفراد العينة حسب متغيرعدد سنوات الخبرة**

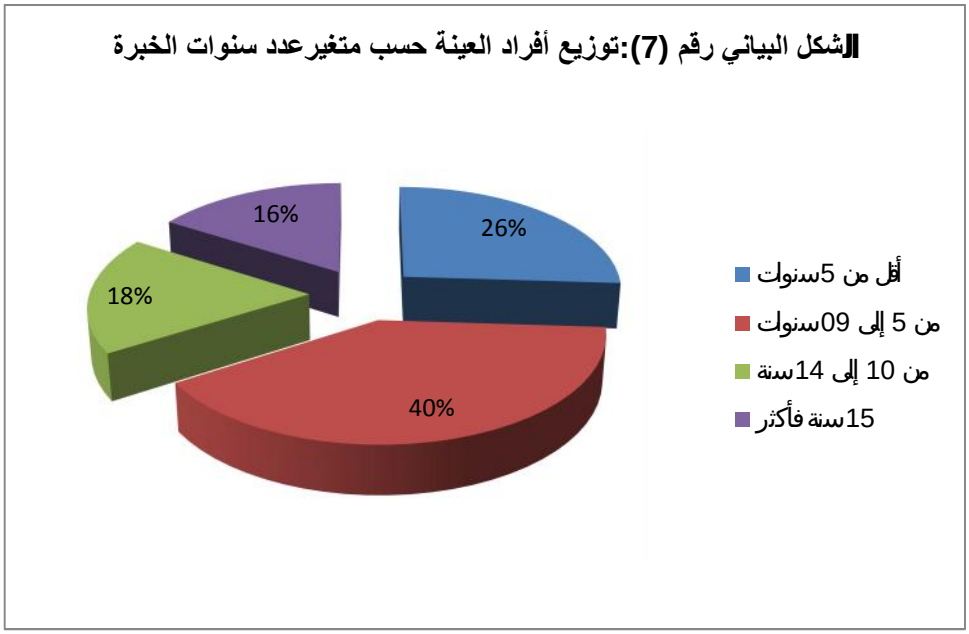


**المصدر**: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel

**المطلب الثالث: تحليل فقرات الإستبان**

تم الاعتماد على اختبار T للعينة الواحدة "échantillon unique pour T Test" لتحليل فقرات الاستبيان وفقا لقاعدة القرار التالية:

ـ إذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولية (t=2.01) ومستوى الدلالة أقل من 0.05 فإننا تقبل العبارة؛

ـ أما إذا كانت t المحسوبة أصغر من t الجدولية (t=2.01) ومستوى الدلالة أكبر من 0.05 فإننا ترفض العبارة.

**الفرع الأول: تحليل فقرات المحور الثاني (معرفة مدى التزام المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية).**

**الجدول رقم (16): تحليل فقرات المحور الثاني**

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية يؤدي إلى الإضرار بمصالح المؤسسة. | 3.26 | 1.275 | 1.442 | 0.156 |
| 2 | الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية أفضل نوع للإفصاح المحاسبي. | 4.40 | 0.459 | 20.004 | 0.000 |
| 3 | الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمؤسسة يمكن أن يجعل القوائم المالية صعبة. | 3.18 | 1.380 | 0.922 | 0.361 |
| 4 | عدم الإفصاح عن المعلومات الهامة يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية. | 4.36 | 0.776 | 12.390 | 0.000 |
| 5 | يكون الإفصاح جيدا من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية المصدرة من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية. | 4.08 | 0.829 | 9.211 | 0.000 |
| 6 | عند التزام المؤسسة بالإفصاح المحاسبي فإنه يؤثر على سرية المعلومات المحاسبية الخاصة بها. | 3.34 | 1.303 | 1.845 | 0.071 |
| 7 | تبرز المؤسسة بوضوح جميع السياسات المحاسبية المستخدمة | 4.02 | 0.869 | 8.302 | 0.000 |
| 8 | تفصح المؤسسة عن المشاريع المستقبلية وتقوم بإعداد ملخص عن دراسة الجدوى للمشاريع الإقتصادية. | 3.56 | 1.091 | 3.630 | 0.001 |
| 9 | لولا الإلزام لما تبنت المؤسسة خيار الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية. | 3.46 | 1.164 | 2.794 | 0.007 |
| 10 | عند قيام أحد الأطراف المستخدمة بطلب المعلومات المحاسبية فإنه يعتبر تدخل في السياسة الداخلية للمؤسسة. | 3.38 | 1.292 | 2.080 | 0.043 |
| 11 | المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية مواكبة للتشريعات والقوانين المعمول بها. | 4.22 | 0.737 | 11.713 | 0.000 |
| 12 | من الضروري الإفصاح عن البنود العادية والبنود غير العادية كل على حدى في القوائم المالية. | 4.20 | 0.639 | 13.282 | 0.000 |
| 13 | يتم الإفصاح عن القضايا المرفوعة قضائيا ضد المؤسسة في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المرفقة بها. | 2.98 | 1.152 | 0.123 - | 0.903 |
| 14 | يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلي. | 3.00 | 1.178 | 0.000 | 1.000 |
| 15 | يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر القوائم المالية بالقدر الكافي وبدون استثناء لجميع المستخدمين. | 3.94 | 0.890 | 7.468 | 0.000 |
| | جميع الفقرات | 3.6920 | 0.4339 | 11.277 | 0.000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "49" تساوي "2.01".** | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (16) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 1.442 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.156 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي ترفض هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 20.004 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 0.922 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.361 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي ترفض هذه الفقرة.

**الفقرة الرابعة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 12.390 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الخامسة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي9.211 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 ، وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السادسة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي1.845 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.071 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي ترفض هذه الفقرة.

**الفقرة السابعة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 8.302 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثامنة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 3.630 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة التاسعة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 2.794 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.007 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة العاشرة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 2.080 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.043 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الحادية عشر:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 11.713 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية عشر:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 13.282 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة عشر:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي -0.123 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.903 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي ترفض هذه الفقرة.

**الفقرة الرابعة عشر:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 0.000 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 1.000 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي ترفض هذه الفقرة.

**الفقرة الخامسة عشر:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 7.468 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفرع الثاني: تحليل فقرات المحور الثالث( معرفة مدى حرص المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل على عرض قوائم مالية تخدم مصالح مستخدميها).**

**الجدول رقم (17): تحليل فقرات المحور الثالث**

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مستخدمي القوائم المالية لن يكونوا قادرين على الاستخدام الصحيح للقوائم المالية إلا في ظل وجود الإفصاح المحاسبي. | 4.30 | 0.580 | 15.841 | 0.000 |
| 2 | احتواء القوائم المالية على مستوى كبير من الإفصاح يجعلها غير ملائمة ويضلل المستثمرين. | 2.78 | 1.234 | 1.261 - | 0.213 |
| 3 | الإفصاح عن التفاصيل غير المهمة للبنود في صلب القوائم المالية يخفي المعلومات الجوهرية ويجعل تلك القوائم صعبة التفسير. | 3.60 | 1.030 | 4.118 | 0.000 |
| 4 | احتواء القوائم المالية على مستوى كبير من الإفصاح يفيد المنافسين على حساب المساهمين. | 3.48 | 1.092 | 3.107 | 0.003 |
| 5 | يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية متاحا بالقدر الكافي لكافة متخذي القرارات والمستخدمين المحتملين. | 4.30 | 0.580 | 15.841 | 0.000 |
| 6 | يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات في القوائم الماليةعادلا. | 3.86 | 1.030 | 5.902 | 0.000 |
| 7 | يعمل التوسع في الإفصاح المحاسبي على زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المنشورة. | 4.24 | 0.744 | 11.786 | 0.000 |
| 8 | يجب أن تعكس القوائم المالية الحقائق الإقتصادية المتعلقة بالمؤسسة ككل بكل أمانة وصدق خلال الفترة المحاسبية | 4.32 | 0.683 | 13.659 | 0.000 |
| 9 | التقصير في متطلبات الإفصاح المحاسبي يجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من قبل مستخدميها. | 4.28 | 0.573 | 15.800 | 0.000 |
| 10 | يؤدي التوسع في الإفصاح إلى تلبية كافة احتياجات مستخدمي القوائم المالية. | 3.86 | 1.030 | 5.902 | 0.000 |
| 11 | تحرص إدارة المؤسسة على أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للفهم والتقييم من قبل المستخدمين. | 4.22 | 0.737 | 11.713 | 0.000 |
| 12 | تحرص إدارة المؤسسة على أن تكون القوائم المالية متصفة بالعدالة والمصداقية. | 4.20 | 0.639 | 13.282 | 0.000 |
| | جميع الفقرات | 3.9533 | 0.4223 | 15.963 | 0.000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "49" تساوي "2.01".** | | | | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (17) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 15.841 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي ـ 1.261 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.213 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي ترفض هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 4.118 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الرابعة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 3.107 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.003 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الخامسة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي15.841 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السادسة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 5.902 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السابعة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 11.786 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثامنة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 13.659 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة التاسعة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 15.800 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة العاشرة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 5.902 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الحادية عشر:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 11.713 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية عشر:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 13.282 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة t المحسوبة تساوي 15.963 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على أن المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل تحرص غلى عرض معلومات محاسبية تخدم مصالح مستخدميها.

**الفرع الثالث: تحليل فقرات المحور الرابع (معرفة العلاقة بين طبيعة الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية).**

**الجدول رقم (18): تحليل فقرات المحور الرابع**

| رقم الفقرة | الفقرة | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة T | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي التي تجعل تلك المعلومات المقدمة في القوائم المالية ذات فائدة ونافعة للمستخدم | 4.28 | 0.573 | 15.800 | 0.000 |
| 2 | جودة القوائم المالية تعتمد على مستوى الوعي والفهم والإدراك لدى مستخدمي تلك القوائم وليس فقط كمية المعلومات المفصح عنها. | 3.60 | 1.229 | 3.452 | 0.001 |
| 3 | إذا كان هناك تلاعب في الإفصاح عن البنود في القوائم المالية فإنه يفقدها مصداقيتها وعدالتها. | 3.60 | 1.229 | 3.452 | 0.001 |
| 4 | إذا ساعدت المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية مستخدميها في التنبؤ بالأحداث المستقبلية نقول بأن تلك المعلومات ذات جودة عالية. | 3.60 | 1.229 | 3.452 | 0.001 |
| 5 | عدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يفقد القوائم المالية جودتها. | 3.60 | 1.229 | 3.452 | 0.001 |
| 6 | إذا كان هناك تحيز في إعداد القوائم المالية فإن ذلك يؤثر على مصداقيتها وبالتالي التأثير على جودة المعلومات. | 4.28 | 0.573 | 15.800 | 0.000 |
| 7 | تعد جودة القوائم المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه. | 3.60 | 1.229 | 3.452 | 0.001 |
| 8 | القوائم المالية هي الأسلوب الأنسب للإفصاح المحاسبي. | 4.26 | 0.664 | 13.413 | 0.000 |
| 9 | عدم إفصاح المؤسسة عن مدى التزامها بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤثر في جودة القوائم المالية. | 4.00 | 0.782 | 0.037 | 0.000 |
| 10 | احتواء القوائم المالية على مستوى كبير من الإفصاح يخفي المعلومات الجوهرية والمفيدة. | 3.64 | 1.258 | 3.598 | 0.001 |
| | جميع الفقرات | 3.8460 | 0.4305 | 8.209 | 0.000 |
| **قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "49" تساوي "2.01".** | | | | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (18) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

**الفقرة الأولى:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 15.800 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثانية:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 3.452 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثالثة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 3.452 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الرابعة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 3.452 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الخامسة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 3.452 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السادسة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 15.800 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة السابعة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 3.452 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة الثامنة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 13.413 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة التاسعة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 9.037 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

**الفقرة العاشرة:** بما أن قيمة t المحسوبة تساوي 3.598 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، ومستوى الدلالة يساوي 0.001 وهو أقل من 0.05 وبالتالي تقبل هذه الفقرة.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة t المحسوبة تساوي 8.202 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 ومستوى الدلالة 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على أن طبيعة الإفصاح المحاسبي تأثر على جودة القوائم المالية.

## المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومعنوية الفروق

### المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة

تم الاعتماد على اختبار t للعينة الواحدة "Test T pour échantillon unique " من أجل إثبات قبول أو رفض فرضيات الدراسة.

#### الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على: " تلتزم المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية" حيث يمكن كتابة هذه الفرضية على الشكل التالي:

$H_0$:لا تلتزم المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

$H_1$: تلتزم المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

وقد كانت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

**الجدول رقم (19): نتائج اختبار T test للفرضية الأولى**

| البيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | T المحسوبة | T الجدولية | مستوى الدلالة المحسوب | مستوى الدلالة المعنوي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الفرضية الأولى** | 3.6920 | 0.4339 | 11.277 | 2.01 | 0.000 | 0.05 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (19) نجد أن مستوى الدلالة المحسوب والذي يقدر بـ 0.000 أقل من مستوى الدلالة المعنوي والذي يقدر بـ 0.05، كما أن قيمةT المحسوبة والمقدرة بـ 11.277 أكبر من قيمةT الجدولية والمقدرة بـ 2.01، وبلغ المتوسط الحسابي 3.6920 وهو ينتمي إلى المجال [3.40 ـ 4.20[ أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة عالية على فقرات المحور الثاني، وعليه ترفض الفرضية العدمية $H_0$ ، **وتقبل** الفرضية البديلة $H_1$ التي تأكد أن المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل تلتزم نسبيا التزام كلي بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

**الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية**

تنص الفرضية الثانية على: " تحرص المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل على عرض قوائم مالية تخدم مصالح مستخدميها" حيث يمكن كتابة هذه الفرضية على الشكل التالي:

$H_0$:لا تحرص المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل على عرض قوائم مالية تخدم مصالح مستخدميها.

$H_1$: تحرص المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل على عرض قوائم مالية تخدم مصالح مستخدميها.

وقد كانت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

**الجدول رقم (20): نتائج اختبار T test للفرضية الثانية**

| البيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | T المحسوبة | T الجدولية | مستوى الدلالة المحسوب | مستوى الدلالة المعنوي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الفرضية الثانية** | 3.9533 | 0.4223 | 15.963 | 2.01 | 0.000 | 0.05 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (20) نجد أن مستوى الدلالة المحسوب والذي يقدر بـ 0.000 أقل من مستوى الدلالة المعنوي والذي يقدر بـ 0.05، كما أن قيمةT المحسوبة والمقدرة بـ 15.963 أكبر من قيمةT الجدولية والمقدرة بـ 2.01، ، وبلغ المتوسط الحسابي 3.9533 وهو ينتمي إلى المجال [3.40 ـ 4.20] أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة عالية على فقرات المحور الثالث وعليه ترفض الفرضية العدمية $H_0$ ، **وتقبل** الفرضية البديلة $H_1$ التي تأكد أن المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل تحرص نسبيا حرص كلي على عرض قوائم مالية تخدم مصالح مستخدميها.

**الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة**

تنص الفرضية الثالثة: " تأثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل" حيث يمكن كتابة هذه الفرضية على الشكل التالي:

$H_0$:لا تأثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل.

$H_1$: تأثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل.

وقد كانت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

**الجدول رقم (21): نتائج اختبار T test للفرضية الثالثة**

| البيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | T المحسوبة | T الجدولية | مستوى الدلالة المحسوب | مستوى الدلالة المعنوي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الفرضية الثالثة** | 3.8460 | 0.4305 | 8.209 | 2.01 | 0.000 | 0.05 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (21) نجد أن مستوى الدلالة المحسوب والذي يقدر بـ 0.000 أقل من مستوى الدلالة المعنوي والذي يقدر بـ 0.05، كما أن قيمةT المحسوبة والمقدرة بـ 8.209 أكبر من قيمةT الجدولية والمقدرة بـ 2.01، ، وبلغ المتوسط الحسابي 3.8460 وهو ينتمي إلى المجال [3.40 ـ 4.20[ أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة عالية على فقرات المحور الرابع وعليه ترفض الفرضية العدمية $H_0$ ، **وتقبل** الفرضية البديلة $H_1$ التي تأكد أن هناك علاقة تأثير قوية لطبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل والأثر المتبقي يعود لظروف وعوامل أخرى.

**المطلب الثاني: اختبار معنوية الفروق**

تم استخدام اختبار t للعينة المستقلة "indépendants pour échantillons T Test " بالنسبة لمتغير الجنس، و اختبار تحليل التباين الأحادي "Ne Analysais Of Anova (variance)" بالنسبة للمتغيرات الديمغرافية الأخرى وهذا لاختبار الفروقات بين إجابات الأفراد المبحوثين حول أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل.

**الفرع الأول: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس**

**الجدول رقم (22): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس**

| العنـــــــوان | الجنس | العدد | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة t المحسوبة | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية.** | ذكر | 31 | 3.8239 | 0.40833 | 0.110 | 0.913 |
| | أنثى | 19 | 3.8094 | 0.47559 | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

تم الاعتماد على اختبار الفروقات عن طريق t للعينة المستقلة، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن مستوى الدلالة يساوي 0.913 وهو أكبر من 0.05، وقيمة t المحسوبة تساوي 0.110 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة يعزى لمتغير الجنس حول أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية عند مستوى دلالة 0.05.

**الفرع الثاني: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر**

**الجدول رقم (23): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر**

| العنـــــــوان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة f | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية.** | داخل المجموعات | 0.879 | 3 | 0.293 | 1.643 | 0.193 |
| | بين المجموعات | 8.204 | 46 | 0.178 | | |
| | المجموع | 9.083 | 49 | - | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

بما أن متغير العمر له أكثر من خيارين فقد اعتمدنا على تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء المبحوثين للعينة محل الدراسة حول أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم

المالية بالمؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل ومن خلال الجدول رقم (23) نلاحظ أن مستوى الدلالة لجميع المحاور يساوي0.193 وهو أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أراء أفراد العينة يعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة 0.05.

**الفرع الثالث: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي**

**الجدول رقم (24): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي**

| العنـــــــوان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة f | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية.** | داخل المجموعات | 0.145 | 3 | 0.048 | 0.249 | 0.862 |
| | بين المجموعات | 8.938 | 46 | 0.149 | | |
| | المجموع | 9.083 | 49 | - | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يتبين من خلال الجدول رقم (24) أن مستوى الدلالة يساوي 0.862 وهو أكبر من 0.05 وهذا يعني أن المستوى الدراسي لأفراد مجتمع الدراسة لا يشكل فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل

**الفرع الرابع: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير التخصص**

**الجدول رقم (25): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير التخصص**

| العنـــــــوان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة f | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية.** | داخل المجموعات | 0.562 | 4 | 0.141 | 0.742 | 0.568 |
| | بين المجموعات | 8.521 | 45 | 0.189 | | |
| | المجموع | 9.083 | 49 | - | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول رقم (25) أن مستوى الدلالة يساوي 0.568 وهو أكبر من0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل ترجع إلى التخصص العلمي للمبحوثين عند مستوى دلالة 0.05.

**الفرع الخامس: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة**

**الجدول رقم (26): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة**

| العنـــــــوان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة f | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية.** | داخل المجموعات | 0.105 | 4 | 0.026 | 0.132 | 0.970 |
| | بين المجموعات | 8.978 | 45 | 0.200 | | |
| | المجموع | 9.083 | 49 | - | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول رقم (26) أن مستوى الدلالة يساوي 0.970 وهو أكبر من0.05 أي أن الوظيفة التي يشغلها أفراد عينة الدراسة لا تؤثر على آراءهم أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل عند مستوى دلالة 0.05.

**الفرع السادس: اختبار الفروق بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة**

**الجدول رقم (27): اختبار الفروق بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة**

| العنـــــــوان | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة f | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية.** | داخل المجموعات | 0.533 | 3 | 0.178 | 0.956 | 0.421 |
| | بين المجموعات | 8.549 | 46 | 0.186 | | |
| | المجموع | 9.083 | 49 | - | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (27) يظهر أن مستوى الدلالة يساوي 0.421 وهو أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل ترجع إلى التخصص العلمي للمبحوثين عند مستوى دلالة 0.05.

**الخلاصة**

اشتمل الفصل التطبيقي على الدراسة الميدانية التي أجريت في إطار معرفة أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية بالمؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل وذلك في سياق الإجابة على الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة وهدفها، وقد تضمن هذا الفصل وصفا لمجتمع وعينة الدراسة وحدودها المكانية و الزمانية وكذلك الأداة المستخدمة في جمع البيانات الأولية وثباتها وصدقها والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل النتائج المتوصل إليها بعد إدخالها للحاسب الآلي ومعالجتها ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، كما تضمن أيضا اختبار فرضيات الدراسة ومعنوية الفروق.

# الخاتمة

يعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية من المواضيع الهامة التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والهيئات المهنية المختصة ومن بينها لجنة معايير المحاسبة الدولية، وذلك بإصدارها عدة معايير مرتبطة بالقوائم المالية نظرا لأهميتها البالغة والأهداف التي يمكن تحقيقها من ورائها وكذلك طبيعة الإفصاح المحاسبي باعتباره يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرارات المناسبة. ولإبراز الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية قمنا بهذه الدراسة التي مكنتنا من الخروج بمجموعة من النتائج وتقديم بعض الاقتراحات.

**أولا: نتائج الدراسة**

في إطار الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

**1- النتائج النظرية**

في ضوء التحليلات النظرية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ الإفصاح المحاسبي هو تقديم المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة بشكل مضمون وصحيح لمساعدتهم في اتخاذ القرارات؛
- ✓ يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة؛
- ✓ تختلف طبيعة الإفصاح المحاسبي حسب نوع السياسة الاقتصادية التي تتبعها المؤسسة؛
- ✓ القوائم المالية هي الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف الخارجية؛
- ✓ السياسة المحاسبية هي المبادئ والأسس والاتفاقات والقواعد والممارسات المطبقة من طرف المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية؛
- ✓ يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات المستخدمين في صلب القوائم المالية، أما المعلومات الأخرى فيتم الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في الجداول المساعدة؛
- ✓ المعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات وتتحقق من خلال توفر خاصية الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، الثبات والاتساق.

**2ـ النتائج التطبيقية**

في ضوء الدراسة التي أجريت بالمؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل تم التوصل إلى النتائج التالية:

ـ تلتزم المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية من خلال:

- ✓ وجود اهتمام كبير بالإفصاح المحاسبي من قبل المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل عن بنود عناصر المركز المالي وبالقدر الكافي لإبراز الوضعية المالية الحقيقية؛
- ✓ تلتزم المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والقوانين السارية المفعول عند إعداد قوائمها المالية؛
- ✓ الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية باعتباره أفضل نوع للإفصاح المحاسبي؛
- ✓ عدم الإفصاح عن المعلومات الهامة يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية؛
- ✓ تبرز المؤسسة بوضوح جميع السياسات المحاسبية التي قامت باستخدامها؛
- ✓ المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية مواكبة للتشريعات والقوانين المعمول بها.

ـ تحرص المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل على عرض قوائم مالية تخدم مصالح مستخدميها من خلال:

- ✓ وجود إفصاح محاسبي جيد وبالقدر الملائم لمستخدمي القوائم يساعدهم على اتخاذ قرارات رشيدة؛
- ✓ القوائم المالية الجيدة هي التي تعكس الأوضاع الاقتصادية المتعلقة للمؤسسة بكل أمانة وصدق خلال الفترة المحاسبية؛
- ✓ هناك حرص من قبل إدارة المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل على أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للفهم والتقييم من قبل مستخدميها؛
- ✓ هناك حرص من قبل إدارة المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل على أن تكون القوائم المالية متصفة بالعدالة والمصداقية.

- تؤثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية من خلال:

✓ حرص إدارة المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل على توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، لأن هذه الأخيرة هي التي تجعل المعلومات المفصح بالقوائم المالية ذات فائدة ومنفعة لمستخدميها؛

✓ التحيز في إعداد القوائم المالية يؤثر على مصداقيتها وبالتالي التأثير على جودة المعلومات المفصح عنها؛

✓ القوائم المالية هي الأسلوب الأنسب للإفصاح المحاسبي؛

✓ الإفصاح عن مستوى كبير من المعلومات في القوائم المالية يخفي المعلومات الجوهرية والمفيدة.

**ثانيا:الاقتراحات**

في نهاية هذه الدراسة ارتأينا إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات كمايلي:

♦ ضرورة عقد دورات تدريبية للمحاسبين فيما يخص معايير المحاسبة الدولية بصفة عامة والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي بصفة خاصة وذلك لرفع كفاءتهم وتأهيلهم العلمي بما يعود على المؤسسات بالنفع والفائدة؛

♦ العمل على تطوير مواصفات وخصائص جودة المعلومات المحاسبية والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب؛

♦ ضرورة تشجيع الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز دور الإفصاح المحاسبي وما له من تأثير على القوائم المالية، وإرسال بعثات لحضور مؤتمرات وندوات علمية محلية وعالمية للوصول إلى أحدث المناهج في المحاسبة؛

♦ من الضروري تشكيل لجان مهنية متخصصة في دراسة ومتابعة القوانين الخاصة بمتطلبات الإفصاح والعمل على تطويرها بما يلاءم المؤسسات وإلزامها بهذه المتطلبات، وتطبيق عقوبات على المؤسسات التي لا تلتزم بالإفصاح أو تفصح عن معلومات محاسبية غير صحيحة؛

- أهمية الإفصاح عن القضايا المرفوعة قضائيا ضد المؤسسة في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المرفقة بها؛
- عدم التلاعب في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية؛
- الأخذ بعين الاعتبار التكلفة والمنفعة المحصل عليها من وراء الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

# قائمة المراجع

**أولا: المراجع باللغة العربية**

**أـ الكتب:**

1ـ إبراهيم عبد الوكيل الفار، الإحصاء الوصفي باستخدام الحزمة الإحصائية spss، بدون طبعة، الدلتا لتكنولوجيا الحاسبات، مصر، 1998.

2ـ أحمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية ـ النموذج الدولي الجديد ـ الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

3ـ أحمد نور، المحاسبة المالية ـ القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية العربية والمصرية ـ بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

4ـ أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، بدون طبعة، الدار الجامعية، القاهرة، 2008.

5ـ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر،2006.

6ـ حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

7ـ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

8ـ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية 2007، الطبعة الأولى، المدينة الجامعية، الشارقة، عمان، 2008.

9ـ خميس شيحة، التسيير المالي والمحاسبي، بدون طبعة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

10ـ رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

11ـ رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

12- رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، جامعة عمان الأهلية، 2009.

13- رضوان حلوة حنان، وآخرون، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

14- ريتشارد شرويد، وآخرون نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، بدون طبعة، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2010.

15- سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

16- سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

17- صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، الطبعة الأولى، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 1998.

18- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ـ الإفصاحات ـ، الجزء الأول، بدون طبعة، مصر، 2008.

19- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ـ عرض القوائم المالية ـ الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

20- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، عرض القوائم المالية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

21- طلال الججاوي، ريان نعوم، المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار جهينة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007

22- عاشور كتوش، المحاسبة المعمقة، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

23- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل، الكويت، 1990.

24- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية، دار جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر،2011.

25- عبد السميع الدسوقي، أساسيات المحاسبة المالية، الجزء الأول، بدون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2002.

26- عدنان تايه النعيمي، وآخرون، الإدارة المالية النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

27- عزام صبري، أساسيات في النظام الإحصائي الشامل spss، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

28- عزام صبري، الإحصاء الوصفي ونظام spss، بدون طبعة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

29- فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

30- فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

31- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.

32- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، بدون طبعة، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

33- كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

34- كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

35- كمال خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، الطبعة الرابعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.

36- كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان،2004.

37ـ كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

38ـ لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، بدون طبعة، دار متيجة للطبعة والنشر، الجزائر، 2010.

39ـ محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

40ـ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، بدون طبعة، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

41ـ محمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

42ـ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل ـ التحليل المالي والأسواق المالية الدولية ـ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2008.

43ـ محمد سمير الصبان، رجب السيد راشد، المحاسبة المتوسطة ـ أسس القياس والإفصاح المحاسبي ـ بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

44ـ محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.

45ـ محمد عبد الوهاب العزّاوي، إدارة الجودة الشاملة، الطبعة الرابعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

46ـ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2006.

47ـ محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية ـ مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح ـ، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

48ـ محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، بدون طبعة، شركة الجلال للطباعة، القاهرة، 2003.

49ـ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتب المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

50ـ منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ،عمان، 2005.

51ـ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية ـ مدخل نظري وتطبيقي ـ الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

52ـ مؤيد عبد الرحمان الدوري، محمد أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

53ـ مؤيد محمد الفضل، وآخرون، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى،دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان 2007.

54ـ نبيه بن عبد الرحمان الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية، بدون طبعة، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، 1998.

55ـ وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.

56ـ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة ـ القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي ـ بدون طبعة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2000.

57ـ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

58ـ وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، بدون طبعة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

59ـ وليد ناجي الحيالي، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

60ـ وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، بدون طبعة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

61ـ يحي قللي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار إتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2004.

62- يونس حسن الشريف، وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1998.

**ب ـ الأطروحات والرسائل الجامعية**

63- بودبة خالد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات البيانات المحاسبية و المالية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007.

64- حسين عبد الجليل آل غزوي، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2009.

65- رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

66- عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في شركات المساهمة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، بدون سنة نشر.

67- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير، غزة، 2009.

68- مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، مذكرة ماجستير ، غزة، 2006.

**جـ ـ الملتقيات:**

69- أحمد مخلوف، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، 12-15 أكتوبر، 2009.

70- جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد، يومي 6،7 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

**د ـ الجرائد الرسمية**

71ـ المادة 1.250 من القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ بـ 25 مارس 2009.

**ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:**

72_ Claude Demeure, Marketing 2em éditions, Edition Dallez, paris, 1999.

73_ Jean marie Chatelet, Méthodes productique et qualité, Ellipses Edition, paris, 1996.

74_ Hervé Stolowy, et Autres, comptabilité et analyse financière, De Boeck université, Bruxelles, 2006.

75_ Eric Ducasse, et autres, Normes comptables internationales IAS / IFRS, De Boeck université, Bruxelles, 2005.

# قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | قائمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة | 66 |
| 2 | درجات مقياس" ليكرت الخماسي" | 85 |
| 3 | الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني | 87 |
| 4 | الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث | 88 |
| 5 | الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع | 89 |
| 6 | معامل الارتباط بين معدل كل محور من الدراسة مع المعدل الكلي للإستبيان | 89 |
| 7 | معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان | 90 |
| 8 | التوزيع لمقياس ليكرت | 91 |
| 9 | اختبار التوزيع الطبيعي | 93 |
| 10 | توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس | 93 |
| 11 | توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر | 94 |
| 12 | توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي | 95 |
| 13 | توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص | 96 |
| 14 | توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة | 97 |
| 15 | توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة | 98 |
| 16 | تحليل فقرات المحور الثاني | 100 |
| 17 | تحليل فقرات المحور الثالث | 102 |
| 18 | تحليل فقرات المحور الرابع | 104 |
| 19 | نتائج اختبار T test للفرضية الأولى | 106 |
| 20 | نتائج اختبار T test للفرضية الثانية | 107 |
| 21 | نتائج اختبار T test للفرضية الثالثة | 108 |
| 22 | اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس | 109 |
| 23 | اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر | 109 |
| 24 | اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي | 110 |

| | | |
|---|---|---|
| 25 | اختبار الفروق بالنسبة لمتغير التخصص | 110 |
| 26 | اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة | 111 |
| 27 | اختبار الفروق بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة | 111 |


قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | النموذج الافتراضي للدراسة | 86 |
| 2 | توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس | 94 |
| 3 | توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر | 95 |
| 4 | توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي | 96 |
| 5 | توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص | 97 |
| 6 | توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة | 98 |
| 7 | توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة | 99 |

# الملاحق

**الملحق رقم (1) الملاحظات بين قوسين**

**جزء من قائمة المركز المالي للمؤسسة (x) في n/12/31.**

| | |
|---|---|
| **الأصول غير المتداولة:** | |
| آلات ومعدات | 950000 |
| (-) مخصص إهتلاك الآلات والمعدات | ..... |
| ( معدل الإهتلاك 10%، وتم إتباع طريقة القسط الثابت). | |
| **الأصول المتداولة:** | |
| المخزون ( التكلفة 75000 دج، والقيمة السوقية85000 دج) | 75000 |

**الملحق رقم (2) الملاحظات الإيضاحية**

**جزء من قائمة المركز المالي للمؤسسة (x) بتاريخ 12/31/ n.**

| البيان | المبلغ | البيان | المبلغ |
|---|---|---|---|
| الأصول غير المتداولة:<br>أراضي (ملاحظة1)<br>الأصول المتداولة:<br>المخزون ( ملاحظة2) | <br>2000000<br><br>75000 | الالتزامات طويلة الأجل:<br>القروض (ملاحظة 3) | <br>5000000 |

**الملاحظات:**

**ملاحظة1:** تتضمن الأراضي قطعة أرض فضاء غير مستغلة حاليا، تكلفتها التاريخية 800000 دج، وتخطط المؤسسة للدخول بها في عقد مشاركة مع المؤسسة y.

**ملاحظة 2:** تم تقييم المخزون بالتكلفة وفقا لطريقة الوارد أولا الصادر أولا، كما تبلغ القيمة السوقية للمخزون مبلغ 85000 دج.

**ملاحظة 3:** تم الحصول على ثلاثة قروض:

القرض الأول: 1500000 دج من البنك أ، مدته 5 سنوات، وبمعدل فائدة 15%.

القرض الثاني: 2100000 دج من البنك ب، مدته 7سنوات، وبمعدل فائدة 16%.

القرض الثالث: 1400000 دج من البنك ج، مدته 8 سنوات، وبمعدل فائدة 14%.

**الملحق رقم (3) الجداول المساعدة**

**جزء من قائمة المركز المالي للمؤسسة (x) بتاريخ 12/31/ n.**

| | |
|---|---|
| أراضي ومباني ومعدات (جدول رقم 1) | 1620000 دج |

| جدول رقم 1: بيان تفاصيل الأراضي والمباني والمعدات | | | | |
|---|---|---|---|---|
| البيان | المبلغ الإجمالي | قيمة الأراضي | قيمة المباني | قيمة المعدات |
| رصيد 1/1/ ن | 1800000 | 600000 | 800000 | 400000 |
| إضافات السنة ن | 200000 | 50000 | 100000 | 50000 |
| المجموع | 2000000 | 650000 | 900000 | 450000 |
| أصول مستبعدة خلال السنة ن | 800000 | – | 50000 | 30000 |
| رصيد 12/31/ ن | 1920000 | 650000 | 850000 | 420000 |
| مخصص إهتلاك السنة ن | 300000 | - | 210000 | 90000 |
| تكلفة الأراضي والمباني والمعدات | 1620000 | 650000 | 640000 | 330000 |

## الملحق رقم 8

## قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين للإستبيان

| أسماء الأساتذة |
| --- |
| فريد زعرات |
| عمران بوريب |
| عبد الحميد مرغيت |
| سعيد عيمر |

القطب الجامعي محمد الصديق بن يحي ـ تاسوست ـ جيجل

كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الثانية ماستر تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

ـ الإستبيان ـ

أخي الكريم، أختي الكريمة

في إطار إعداد مذكرة ماستر حول موضوع " أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية" نرجو من سيادتكم المحترمة التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة بهذا الاستبيان بكل موضوعية وذلك من أجل مساعدتنا على إتمام هذا البحث وإعطاءه بعدا ميدانيا، ونحيطكم علما أن إجاباتكم ستعامل بكامل السرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة: تعريف الإفصاح المحاسبي: "هو الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية للمؤسسة".

وشكرا على تعاونكم

الطالبتين:

بوباكير وسيلة

بوقريقة جميلة

**بيانات عامة لتعبئة الاستمارة:**

ـ الاسم واللقب غير مطلوبان.

ـ يرجى منكم الإجابة بوضع علامة (x) داخل المربع المناسب.

**المحور الأول: البيانات الشخصية:**

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

العمر: 24 سنة إلى 30 سنة ☐ 31 سنة إلى 40 سنة ☐

41 سنة إلى 49 سنة ☐ 50 سنة فأكثر ☐

المستوى الدراسي: ثانوي ☐ ليسانس ☐

ماجستير ☐ شهادة أخرى ...

التخصص: محاسبة إقتصاد

مالية ☐ إدارة أعمال ☐

أخرى (يرجى الذكر) ....

الوظيفة: مساعد محاسب ☐ محاسب ☐

موظف بمصلحة المالية والمحاسبة ☐ رئيس مصلحة المالية والمحاسبة ☐

أخرى (يرجى الذكر) ....

عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 09 سنوات ☐

من 10 إلى 14 سنة ☐ 15 سنة فأكثر ☐

| المحور الثاني: معرفة مدى التزام المؤسسات بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية. | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| رقم الفقرة | الفقرة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
| 1 | الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية يؤدي إلى الإضرار بمصالح المؤسسة. | | | | | |
| 2 | الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية أفضل نوع للإفصاح المحاسبي. | | | | | |
| 3 | الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمؤسسة يمكن أن يجعل القوائم المالية صعبة ومكلفة. | | | | | |
| 4 | عدم الإفصاح عن المعلومات الهامة يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية. | | | | | |
| 5 | يكون الإفصاح جيدا من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية المصدرة من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية. | | | | | |
| 6 | عند التزام المؤسسة بالإفصاح المحاسبي فإنه يؤثر على سرية المعلومات المحاسبية الخاصة بها. | | | | | |
| 7 | تبرز المؤسسة بوضوح جميع السياسات المحاسبية التي قامت باستخدامها. | | | | | |
| 8 | تفصح المؤسسة عن المشاريع المستقبلية وتقوم بإعداد ملخص عن دراسة الجدوى للمشاريع الإقتصادية. | | | | | |
| 9 | لولا الإلزام لما تبنت المؤسسة خيار الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية. | | | | | |
| 10 | عند قيام أحد الأطراف المستخدمة بطلب المعلومات المحاسبية فإنه يعتبر تدخل في السياسة الداخلية للمؤسسة. | | | | | |
| 11 | المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية مواكبة للتشريعات والقوانين المعمول بها. | | | | | |
| 12 | من الضروري الإفصاح عن البنود العادية والبنود غير العادية كل على حدى في القوائم المالية. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 13 | يتم الإفصاح عن القضايا المرفوعة قضائيا ضد المؤسسة في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المرفقة بها. | | | | | |
| 14 | يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة. | | | | | |
| 15 | يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر القوائم المالية بالقدر الكافي وبدون استثناء لجميع المستخدمين. | | | | | |

| **المحور الثالث: معرفة مدى حرص المؤسسات على عرض قوائم مالية تخدم مصالح مستخدميها.** | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| رقم الفقرة | الفقرة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
| 1 | مستخدمي القوائم المالية لن يكونوا قادرين على الاستخدام الصحيح للقوائم المالية إلا في ظل وجود الإفصاح المحاسبي. | | | | | |
| 2 | احتواء القوائم المالية على مستوى كبير من الإفصاح يجعلها غير ملائمة ويضلل المستثمرين. | | | | | |
| 3 | الإفصاح عن التفاصيل غير المهمة للبنود في صلب القوائم المالية يخفي المعلومات الجوهرية ويجعل تلك القوائم صعبة التفسير. | | | | | |
| 4 | احتواء القوائم المالية على مستوى كبير من الإفصاح يفيد المنافسين على حساب المساهمين. | | | | | |
| 5 | يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية متاحا بالقدر الكافي لكافة متخذي القرارات والمستخدمين المحتملين. | | | | | |
| 6 | يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية عادلا. | | | | | |
| 7 | يعمل التوسع في الإفصاح المحاسبي على زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المنشورة فيها. | | | | | |
| 8 | يجب أن تعكس القوائم المالية الحقائق الإقتصادية المتعلقة بالمؤسسة ككل بكل أمانة وصدق خلال الفترة المحاسبية | | | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 9 | التقصير في متطلبات الإفصاح المحاسبي يجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من قبل مستخدميها. | | | | | | |
| 10 | يؤدي التوسع في الإفصاح إلى تلبية كافة احتياجات مستخدمي القوائم المالية. | | | | | | |
| 11 | تحرص إدارة المؤسسة على أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية قابلة للفهم والتقييم من قبل المستخدمين. | | | | | | |
| 12 | تحرص إدارة المؤسسة على أن تكون القوائم المالية متصفة بالعدالة والمصداقية. | | | | | | |

| **المحور الرابع: معرفة العلاقة بين طبيعة الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية.** | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| رقم الفقرة | الفقرة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
| 1 | الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي التي تجعل تلك المعلومات المقدمة في القوائم المالية ذات فائدة ونافعة لمستخدميها. | | | | | |
| 2 | جودة القوائم المالية تعتمد على مستوى الوعي والفهم والإدراك لدى مستخدمي تلك القوائم وليس فقط على كمية المعلومات المفصح عنها. | | | | | |
| 3 | إذا كان هناك تلاعب في الإفصاح عن البنود في القوائم المالية فإنه يفقدها مصداقيتها وعدالتها. | | | | | |
| 4 | إذا ساعدت المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية مستخدميها في التنبؤ بالأحداث المستقبلية نقول بأن تلك المعلومات ذات جودة عالية. | | | | | |
| 5 | عدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يفقد القوائم المالية جودتها. | | | | | |
| 6 | إذا كان هناك تحيز في إعداد القوائم المالية فإن ذلك يؤثر على مصداقيتها وبالتالي التأثير على جودة المعلومات. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 7 | تعد جودة القوائم المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه. | | | | | |
| 8 | القوائم المالية هي الأسلوب الأنسب للإفصاح المحاسبي. | | | | | |
| 9 | عدم إفصاح المؤسسة عن مدى التزامها بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤثر في جودة القوائم المالية. | | | | | |
| 10 | احتواء القوائم المالية على مستوى كبير من الإفصاح يخفي المعلومات الجوهرية والمفيدة. | | | | | |

## النتائج بعد استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

### 1- دراسة الصدق من خلال معامل الارتباط

**معامل الارتباط للمحور الثاني**

**Elations**

| | | A1 | A2 | A3 | A4 | A5 | A6 | A7 | A8 | A9 | A10 | A11 | A12 | A13 | A14 | A15 | TOTAL1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| A1 | Corrélation de Pearson | 1 | ,123 | ,506** | ,275 | -,039 | ,302* | ,198 | ,245 | ,165 | ,261 | ,047 | ,185 | ,018 | -,136 | ,356* | ,600** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,395 | ,000 | ,053 | ,786 | ,033 | ,168 | ,086 | ,251 | ,067 | ,748 | ,197 | ,904 | ,347 | ,011 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A2 | Corrélation de Pearson | ,123 | 1 | ,281* | ,255 | ,169 | ,165 | ,171 | ,068 | -,043 | ,013 | ,202 | ,323* | -,201 | -,140 | -,037 | ,262 |
| | Sig. (bilatérale) | ,395 | | ,048 | ,074 | ,240 | ,253 | ,235 | ,639 | ,769 | ,930 | ,160 | ,022 | ,163 | ,332 | ,798 | ,066 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A3 | Corrélation de Pearson | ,506** | ,281* | 1 | ,376** | ,308* | ,351* | ,252 | ,162 | ,303* | ,213 | ,342* | ,444** | -,190 | -,063 | ,125 | ,699** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,048 | | ,007 | ,029 | ,012 | ,077 | ,261 | ,032 | ,138 | ,015 | ,001 | ,186 | ,665 | ,386 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A4 | Corrélation de Pearson | ,275 | ,255 | ,376** | 1 | ,398** | -,103 | ,564** | ,119 | -,006 | ,105 | ,608** | ,140 | -,311* | -,223 | -,145 | ,384** |
| | Sig. (bilatérale) | ,053 | ,074 | ,007 | | ,004 | ,475 | ,000 | ,412 | ,965 | ,468 | ,000 | ,332 | ,028 | ,119 | ,314 | ,006 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A5 | Corrélation de Pearson | -,039 | ,169 | ,308* | ,398** | 1 | ,088 | ,253 | ,310* | ,173 | -,067 | ,372** | ,239 | -,298* | ,125 | -,270 | ,365** |
| | Sig. (bilatérale) | ,786 | ,240 | ,029 | ,004 | | ,545 | ,077 | ,028 | ,231 | ,644 | ,008 | ,095 | ,036 | ,386 | ,058 | ,009 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A6 | Corrélation de Pearson | ,302* | ,165 | ,351* | -,103 | ,088 | 1 | -,186 | ,193 | ,123 | ,504** | -,037 | ,211 | -,023 | ,120 | ,211 | ,538** |
| | Sig. (bilatérale) | ,033 | ,253 | ,012 | ,475 | ,545 | | ,195 | ,178 | ,393 | ,000 | ,799 | ,142 | ,876 | ,408 | ,140 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A7 | Corrélation de Pearson | ,198 | ,171 | ,252 | ,564** | ,253 | -,186 | 1 | ,397** | -,130 | -,080 | ,567** | ,287* | -,020 | ,020 | -,183 | ,396** |
| | Sig. (bilatérale) | ,168 | ,235 | ,077 | ,000 | ,077 | ,195 | | ,004 | ,367 | ,582 | ,000 | ,043 | ,890 | ,891 | ,203 | ,004 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A8 | Corrélation de Pearson | ,245 | ,068 | ,162 | ,119 | ,310* | ,193 | ,397** | 1 | -,319* | ,222 | ,199 | ,158 | ,107 | ,095 | ,056 | ,470** |

| | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Sig. (bilatérale) | ,086 | ,639 | ,261 | ,412 | ,028 | ,178 | ,004 | | ,024 | ,121 | ,166 | ,273 | ,461 | ,510 | ,698 | ,001 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A9 | Corrélation de Pearson | ,165 | -,043 | ,303* | -,006 | ,173 | ,123 | -,130 | -,319* | 1 | -,024 | -,073 | ,038 | ,144 | ,402** | ,185 | ,362** |
| | Sig. (bilatérale) | ,251 | ,769 | ,032 | ,965 | ,231 | ,393 | ,367 | ,024 | | ,871 | ,615 | ,791 | ,318 | ,004 | ,199 | ,010 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A10 | Corrélation de Pearson | ,261 | ,013 | ,213 | ,105 | -,067 | ,504** | -,080 | ,222 | -,024 | 1 | ,125 | ,153 | ,156 | ,040 | ,073 | ,497** |
| | Sig. (bilatérale) | ,067 | ,930 | ,138 | ,468 | ,644 | ,000 | ,582 | ,121 | ,871 | | ,388 | ,288 | ,279 | ,781 | ,612 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A11 | Corrélation de Pearson | ,047 | ,202 | ,342* | ,608** | ,372** | -,037 | ,567** | ,199 | -,073 | ,125 | 1 | ,165 | -,235 | ,000 | -,135 | ,399** |
| | Sig. (bilatérale) | ,748 | ,160 | ,015 | ,000 | ,008 | ,799 | ,000 | ,166 | ,615 | ,388 | | ,253 | ,100 | 1,000 | ,350 | ,004 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A12 | Corrélation de Pearson | ,185 | ,323* | ,444** | ,140 | ,239 | ,211 | ,287* | ,158 | ,038 | ,153 | ,165 | 1 | -,050 | ,027 | ,022 | ,462** |
| | Sig. (bilatérale) | ,197 | ,022 | ,001 | ,332 | ,095 | ,142 | ,043 | ,273 | ,791 | ,288 | ,253 | | ,731 | ,852 | ,882 | ,001 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A13 | Corrélation de Pearson | ,018 | -,201 | -,190 | -,311* | -,298* | -,023 | -,020 | ,107 | ,144 | ,156 | -,235 | -,050 | 1 | ,511** | ,059 | ,186 |
| | Sig. (bilatérale) | ,904 | ,163 | ,186 | ,028 | ,036 | ,876 | ,890 | ,461 | ,318 | ,279 | ,100 | ,731 | | ,000 | ,686 | ,195 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A14 | Corrélation de Pearson | -,136 | -,140 | -,063 | -,223 | ,125 | ,120 | ,020 | ,095 | ,402** | ,040 | ,000 | ,027 | ,511** | 1 | ,019 | ,338* |
| | Sig. (bilatérale) | ,347 | ,332 | ,665 | ,119 | ,386 | ,408 | ,891 | ,510 | ,004 | ,781 | 1,000 | ,852 | ,000 | | ,893 | ,016 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| A15 | Corrélation de Pearson | ,356* | -,037 | ,125 | -,145 | -,270 | ,211 | -,183 | ,056 | ,185 | ,073 | -,135 | ,022 | ,059 | ,019 | 1 | ,254 |
| | Sig. (bilatérale) | ,011 | ,798 | ,386 | ,314 | ,058 | ,140 | ,203 | ,698 | ,199 | ,612 | ,350 | ,882 | ,686 | ,893 | | ,075 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| TOTAL1 | Corrélation de Pearson | ,600** | ,262 | ,699** | ,384** | ,365** | ,538** | ,396** | ,470** | ,362** | ,497** | ,399** | ,462** | ,186 | ,338* | ,254 | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,066 | ,000 | ,006 | ,009 | ,000 | ,004 | ,001 | ,010 | ,000 | ,004 | ,001 | ,195 | ,016 | ,075 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الارتباط للمحور الثالث

**Corrélations**

| | | B1 | B2 | B3 | B4 | B5 | B6 | B7 | B8 | B9 | B | B11 | B12 | TOTAL2 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| B1 | Corrélation de Pearson | 1 | ,037 | ,137 | ,283* | 1,000** | -,099 | ,397** | ,113 | ,233 | -,099 | -,014 | -,055 | ,378** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,798 | ,344 | ,046 | ,000 | ,494 | ,004 | ,434 | ,103 | ,494 | ,921 | ,704 | ,007 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B2 | Corrélation de Pearson | ,037 | 1 | ,395** | ,186 | ,037 | ,088 | -,075 | ,230 | ,002 | ,088 | ,077 | ,368** | ,486** |
| | Sig. (bilatérale) | ,798 | | ,005 | ,196 | ,798 | ,545 | ,606 | ,107 | ,987 | ,545 | ,596 | ,009 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B3 | Corrélation de Pearson | ,137 | ,395** | 1 | ,374** | ,137 | ,215 | ,128 | ,099 | ,159 | ,215 | ,226 | -,031 | ,578** |
| | Sig. (bilatérale) | ,344 | ,005 | | ,008 | ,344 | ,133 | ,376 | ,496 | ,270 | ,133 | ,115 | ,831 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B4 | Corrélation de Pearson | ,283* | ,186 | ,374** | 1 | ,283* | ,152 | ,307* | ,063 | ,237 | ,152 | ,221 | ,035 | ,580** |
| | Sig. (bilatérale) | ,046 | ,196 | ,008 | | ,046 | ,293 | ,030 | ,662 | ,097 | ,293 | ,123 | ,809 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B5 | Corrélation de Pearson | 1,000** | ,037 | ,137 | ,283* | 1 | -,099 | ,397** | ,113 | ,233 | -,099 | -,014 | -,055 | ,378** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,798 | ,344 | ,046 | | ,494 | ,004 | ,434 | ,103 | ,494 | ,921 | ,704 | ,007 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B6 | Corrélation de Pearson | -,099 | ,088 | ,215 | ,152 | -,099 | 1 | ,258 | ,326* | ,102 | 1,000** | ,257 | ,260 | ,645** |
| | Sig. (bilatérale) | ,494 | ,545 | ,133 | ,293 | ,494 | | ,071 | ,021 | ,479 | ,000 | ,072 | ,068 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B7 | Corrélation de Pearson | ,397** | -,075 | ,128 | ,307* | ,397** | ,258 | 1 | ,167 | ,174 | ,258 | ,088 | -,017 | ,469** |
| | Sig. (bilatérale) | ,004 | ,606 | ,376 | ,030 | ,004 | ,071 | | ,246 | ,226 | ,071 | ,544 | ,906 | ,001 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B8 | Corrélation de Pearson | ,113 | ,230 | ,099 | ,063 | ,113 | ,326* | ,167 | 1 | ,340* | ,326* | ,344* | ,084 | ,507** |
| | Sig. (bilatérale) | ,434 | ,107 | ,496 | ,662 | ,434 | ,021 | ,246 | | ,016 | ,021 | ,014 | ,561 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B9 | Corrélation de Pearson | ,233 | ,002 | ,159 | ,237 | ,233 | ,102 | ,174 | ,340* | 1 | ,102 | ,238 | ,011 | ,400** |
| | Sig. (bilatérale) | ,103 | ,987 | ,270 | ,097 | ,103 | ,479 | ,226 | ,016 | | ,479 | ,096 | ,939 | ,004 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B10 | Corrélation de Pearson | -,099 | ,088 | ,215 | ,152 | -,099 | 1,000** | ,258 | ,326* | ,102 | 1 | ,257 | ,260 | ,645** |
| | Sig. (bilatérale) | ,494 | ,545 | ,133 | ,293 | ,494 | ,000 | ,071 | ,021 | ,479 | | ,072 | ,068 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| B11 | Corrélation de Pearson | -,014 | ,077 | ,226 | ,221 | -,014 | ,257 | ,088 | ,344* | ,238 | ,257 | 1 | ,078 | ,455** |
| | Sig. (bilatérale) | ,921 | ,596 | ,115 | ,123 | ,921 | ,072 | ,544 | ,014 | ,096 | ,072 | | ,590 | ,001 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| B12 | Corrélation de Pearson | -,055 | ,368** | -,031 | ,035 | -,055 | ,260 | -,017 | ,084 | ,011 | ,260 | ,078 | 1 | ,332* |
| | Sig. (bilatérale) | ,704 | ,009 | ,831 | ,809 | ,704 | ,068 | ,906 | ,561 | ,939 | ,068 | ,590 | | ,019 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| TOTAL2 | Corrélation de Pearson | ,378** | ,486** | ,578** | ,580** | ,378** | ,645** | ,469** | ,507** | ,400** | ,645** | ,455** | ,332* | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,007 | ,000 | ,000 | ,000 | ,007 | ,000 | ,001 | ,000 | ,004 | ,000 | ,001 | ,019 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

## معامل الارتباط للمحور الرابع

**Corrélations**

| | | C1 | C2 | C3 | C4 | C5 | C6 | C7 | C8 | C9 | C10 | TOTAL3 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| C1 | Corrélation de Pearson | 1 | ,075 | ,075 | ,075 | ,075 | 1,000** | ,075 | -,034 | -,091 | ,114 | ,228 |
| | Sig. (bilatérale) | | ,603 | ,603 | ,603 | ,603 | ,000 | ,603 | ,813 | ,529 | ,429 | ,112 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C2 | Corrélation de Pearson | ,075 | 1 | 1,000** | 1,000** | 1,000** | ,075 | 1,000** | -,020 | ,318* | ,393** | ,955** |
| | Sig. (bilatérale) | ,603 | | ,000 | ,000 | ,000 | ,603 | ,000 | ,890 | ,024 | ,005 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C3 | Corrélation de Pearson | ,075 | 1,000** | 1 | 1,000** | 1,000** | ,075 | 1,000** | -,020 | ,318* | ,393** | ,955** |
| | Sig. (bilatérale) | ,603 | ,000 | | ,000 | ,000 | ,603 | ,000 | ,890 | ,024 | ,005 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C4 | Corrélation de Pearson | ,075 | 1,000** | 1,000** | 1 | 1,000** | ,075 | 1,000** | -,020 | ,318* | ,393** | ,955** |
| | Sig. (bilatérale) | ,603 | ,000 | ,000 | | ,000 | ,603 | ,000 | ,890 | ,024 | ,005 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C5 | Corrélation de Pearson | ,075 | 1,000** | 1,000** | 1,000** | 1 | ,075 | 1,000** | -,020 | ,318* | ,393** | ,955** |
| | Sig. (bilatérale) | ,603 | ,000 | ,000 | ,000 | | ,603 | ,000 | ,890 | ,024 | ,005 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C6 | Corrélation de Pearson | 1,000** | ,075 | ,075 | ,075 | ,075 | 1 | ,075 | -,034 | -,091 | ,114 | ,228 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,603 | ,603 | ,603 | ,603 | | ,603 | ,813 | ,529 | ,429 | ,112 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| C7 | Corrélation de Pearson | ,075 | 1,000** | 1,000** | 1,000** | 1,000** | ,075 | 1 | -,020 | ,318* | ,393** | ,955** |
| | Sig. (bilatérale) | ,603 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,603 | | ,890 | ,024 | ,005 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C8 | Corrélation de Pearson | -,034 | -,020 | -,020 | -,020 | -,020 | -,034 | -,020 | 1 | ,196 | ,261 | ,135 |
| | Sig. (bilatérale) | ,813 | ,890 | ,890 | ,890 | ,890 | ,813 | ,890 | | ,172 | ,067 | ,350 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C9 | Corrélation de Pearson | -,091 | ,318* | ,318* | ,318* | ,318* | -,091 | ,318* | ,196 | 1 | ,311* | ,433** |
| | Sig. (bilatérale) | ,529 | ,024 | ,024 | ,024 | ,024 | ,529 | ,024 | ,172 | | ,028 | ,002 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| C10 | Corrélation de Pearson | ,114 | ,393** | ,393** | ,393** | ,393** | ,114 | ,393** | ,261 | ,311* | 1 | ,579** |
| | Sig. (bilatérale) | ,429 | ,005 | ,005 | ,005 | ,005 | ,429 | ,005 | ,067 | ,028 | | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| TOTAL3 | Corrélation de Pearson | ,228 | ,955** | ,955** | ,955** | ,955** | ,228 | ,955** | ,135 | ,433** | ,579** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,112 | ,000 | ,000 | ,000 | ,000 | ,112 | ,000 | ,350 | ,002 | ,000 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الارتباط بين المحاور

**Corrélations**

| | | TOTAL1 | TOTAL2 | TOTAL3 | total4 |
|---|---|---|---|---|---|
| TOTAL1 | Corrélation de Pearson | 1 | ,707** | ,541** | ,881** |
| | Sig. (bilatérale) | | ,000 | ,000 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 |
| TOTAL2 | Corrélation de Pearson | ,707** | 1 | ,469** | ,821** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | | ,001 | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 |
| TOTAL3 | Corrélation de Pearson | ,541** | ,469** | 1 | ,828** |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,001 | | ,000 |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 |
| total4 | Corrélation de Pearson | ,881** | ,821** | ,828** | 1 |
| | Sig. (bilatérale) | ,000 | ,000 | ,000 | |
| | N | 50 | 50 | 50 | 50 |

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

## 2- دراسة الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ

ألفا كرونباخ للمحور الثاني

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,662 | 15 |

ألفا كرونباخ للمحور الثالث

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,714 | 12 |

ألفا كرونباخ للمحور الرابع

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,884 | 10 |

معامل ألفا كرونباخ لجميع المحاور

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,882 | 37 |

## 4- اختبار التوزيع الطبيعي

**Tests de normalité**

| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistique | ddl | Signification | Statistique | Ddl | Signification |
| total4 | ,116 | 50 | ,089 | ,955 | 50 | ,053 |

a. Correction de signification de Lilliefors

## 5- تحليل خصائص عينة الدراسة

**الجنس**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ذكر | 31 | 62,0 | 62,0 | 62,0 |
| | أنثى | 19 | 38,0 | 38,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**العمر**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | 24سنة إلى 30سنة | 15 | 30,0 | 30,0 | 30,0 |
| | 31سنة إلى 40سنة | 24 | 48,0 | 48,0 | 78,0 |
| | 41سنة إلى 49سنة | 5 | 10,0 | 10,0 | 88,0 |
| | 50سنة فأكثر | 6 | 12,0 | 12,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**المستوى الدراسي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ثانوي | 14 | 28,0 | 28,0 | 28,0 |
| | ليسانس | 27 | 54,0 | 54,0 | 82,0 |
| | ماجستير | 5 | 10,0 | 10,0 | 92,0 |
| | شهادة أخرى | 4 | 8,0 | 8,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**التخصص**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | محاسبة | 12 | 24,0 | 24,0 | 24,0 |
| | إقتصاد | 9 | 18,0 | 18,0 | 42,0 |
| | مالية | 15 | 30,0 | 30,0 | 72,0 |
| | إدارة أعمال | 10 | 20,0 | 20,0 | 92,0 |
| | أخرى | 4 | 8,0 | 8,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**الوظيفة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | مساعد محاسب | 2 | 4,0 | 4,0 | 4,0 |
| | محاسب | 20 | 40,0 | 40,0 | 44,0 |
| | موظف بمصلحة الميزانية والمحاسبة | 9 | 18,0 | 18,0 | 62,0 |
| | رئيس مصلحة الميزانية والمحاسبة | 13 | 26,0 | 26,0 | 88,0 |
| | أخرى | 6 | 12,0 | 12,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**عددسنوات الخبرة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | أقل من 5سنوات | 13 | 26,0 | 26,0 | 26,0 |
| | 5سنوات إلى 9سنوات | 20 | 40,0 | 40,0 | 66,0 |
| | 10سنوات إلى 14سنة | 9 | 18,0 | 18,0 | 84,0 |
| | 15سنةفأكثر | 8 | 16,0 | 16,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

## 6- اختبار t لتحليل فقرات محاور الدراسة

### قيمة t للمحور الثاني

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| A1 | 50 | 3,26 | 1,275 | ,180 |
| A2 | 50 | 4,40 | ,495 | ,070 |
| A3 | 50 | 3,18 | 1,380 | ,195 |
| A4 | 50 | 4,36 | ,776 | ,110 |
| A5 | 50 | 4,08 | ,829 | ,117 |
| A6 | 50 | 3,34 | 1,303 | ,184 |
| A7 | 50 | 4,02 | ,869 | ,123 |
| A8 | 50 | 3,56 | 1,091 | ,154 |
| A9 | 50 | 3,46 | 1,164 | ,165 |
| A10 | 50 | 3,38 | 1,292 | ,183 |
| A11 | 50 | 4,22 | ,737 | ,104 |
| A12 | 50 | 4,20 | ,639 | ,090 |
| A13 | 50 | 2,98 | 1,152 | ,163 |
| A14 | 50 | 3,00 | 1,178 | ,167 |
| A15 | 50 | 3,94 | ,890 | ,126 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | t | Ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Inférieure | Supérieure |
| A1 | 1,442 | 49 | ,156 | ,260 | -,10 | ,62 |
| A2 | 20,004 | 49 | ,000 | 1,400 | 1,26 | 1,54 |
| A3 | ,922 | 49 | ,361 | ,180 | -,21 | ,57 |
| A4 | 12,390 | 49 | ,000 | 1,360 | 1,14 | 1,58 |
| A5 | 9,211 | 49 | ,000 | 1,080 | ,84 | 1,32 |
| A6 | 1,845 | 49 | ,071 | ,340 | -,03 | ,71 |
| A7 | 8,302 | 49 | ,000 | 1,020 | ,77 | 1,27 |
| A8 | 3,630 | 49 | ,001 | ,560 | ,25 | ,87 |
| A9 | 2,794 | 49 | ,007 | ,460 | ,13 | ,79 |
| A10 | 2,080 | 49 | ,043 | ,380 | ,01 | ,75 |
| A11 | 11,713 | 49 | ,000 | 1,220 | 1,01 | 1,43 |
| A12 | 13,282 | 49 | ,000 | 1,200 | 1,02 | 1,38 |
| A13 | -,123 | 49 | ,903 | -,020 | -,35 | ,31 |
| A14 | ,000 | 49 | 1,000 | ,000 | -,33 | ,33 |
| A15 | 7,468 | 49 | ,000 | ,940 | ,69 | 1,19 |

### قيمة t للمحور الثالث

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| B1 | 50 | 4,30 | ,580 | ,082 |
| B2 | 50 | 2,78 | 1,234 | ,174 |
| B3 | 50 | 3,60 | 1,030 | ,146 |
| B4 | 50 | 3,48 | 1,092 | ,154 |
| B5 | 50 | 4,30 | ,580 | ,082 |
| B6 | 50 | 3,86 | 1,030 | ,146 |
| B7 | 50 | 4,24 | ,744 | ,105 |
| B8 | 50 | 4,32 | ,683 | ,097 |
| 9 | 50 | 4,28 | ,573 | ,081 |
| B10 | 50 | 3,86 | 1,030 | ,146 |
| B11 | 50 | 4,22 | ,737 | ,104 |
| B12 | 50 | 4,20 | ,639 | ,090 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | T | Ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Inférieure | Supérieure |
| B1 | 15,841 | 49 | ,000 | 1,300 | 1,14 | 1,46 |
| B2 | -1,261 | 49 | ,213 | -,220 | -,57 | ,13 |
| B3 | 4,118 | 49 | ,000 | ,600 | ,31 | ,89 |
| B4 | 3,107 | 49 | ,003 | ,480 | ,17 | ,79 |
| B5 | 15,841 | 49 | ,000 | 1,300 | 1,14 | 1,46 |
| B6 | 5,902 | 49 | ,000 | ,860 | ,57 | 1,15 |
| B7 | 11,786 | 49 | ,000 | 1,240 | 1,03 | 1,45 |
| B8 | 13,659 | 49 | ,000 | 1,320 | 1,13 | 1,51 |
| B9 | 15,800 | 49 | ,000 | 1,280 | 1,12 | 1,44 |
| B10 | 5,902 | 49 | ,000 | ,860 | ,57 | 1,15 |
| B11 | 11,713 | 49 | ,000 | 1,220 | 1,01 | 1,43 |
| B12 | 13,282 | 49 | ,000 | 1,200 | 1,02 | 1,38 |

## قيمة t للمحور الرابع

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| C1 | 50 | 4,28 | ,573 | ,081 |
| C2 | 50 | 3,60 | 1,229 | ,174 |
| C3 | 50 | 3,60 | 1,229 | ,174 |
| C4 | 50 | 3,60 | 1,229 | ,174 |
| C5 | 50 | 3,60 | 1,229 | ,174 |
| C6 | 50 | 4,28 | ,573 | ,081 |
| C7 | 50 | 3,60 | 1,229 | ,174 |
| C8 | 50 | 4,26 | ,664 | ,094 |
| C9 | 50 | 4,00 | ,782 | ,111 |
| C10 | 50 | 3,64 | 1,258 | ,178 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | T | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Inférieure | Supérieure |
| C1 | 15,800 | 49 | ,000 | 1,280 | 1,12 | 1,44 |
| C2 | 3,452 | 49 | ,001 | ,600 | ,25 | ,95 |
| C3 | 3,452 | 49 | ,001 | ,600 | ,25 | ,95 |
| C4 | 3,452 | 49 | ,001 | ,600 | ,25 | ,95 |
| C5 | 3,452 | 49 | ,001 | ,600 | ,25 | ,95 |
| C6 | 15,800 | 49 | ,000 | 1,280 | 1,12 | 1,44 |
| C7 | 3,452 | 49 | ,001 | ,600 | ,25 | ,95 |
| C8 | 13,413 | 49 | ,000 | 1,260 | 1,07 | 1,45 |
| C9 | 9,037 | 49 | ,000 | 1,000 | ,78 | 1,22 |
| C10 | 3,598 | 49 | ,001 | ,640 | ,28 | 1,00 |

## قيمة t والمتوسط الحسابي لجميع المحاور

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| TOTAL1 | 50 | 3,6920 | ,43391 | ,06136 |
| TOTAL2 | 50 | 3,9533 | ,42230 | ,05972 |
| TOTAL3 | 50 | 3,8460 | ,72877 | ,10306 |
| total4 | 50 | 3,8184 | ,43053 | ,06089 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Inférieure | Supérieure |
| TOTAL1 | 11,277 | 49 | ,000 | ,69200 | ,5687 | ,8153 |
| TOTAL2 | 15,963 | 49 | ,000 | ,95333 | ,8333 | 1,0733 |
| TOTAL3 | 8,209 | 49 | ,000 | ,84600 | ,6389 | 1,0531 |
| total4 | 13,441 | 49 | ,000 | ,81838 | ,6960 | ,9407 |

## 7- اختبار أنوفا لمعرفة معنوية الفروق

### اختبار أنوفا للجنس

**Statistiques de groupe**

| | الجنس | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|---|
| total4 | ذكر | 31 | 3,8239 | ,40833 | ,07334 |
| | أنثى | 19 | 3,8094 | ,47599 | ,10920 |

**Test d'échantillons indépendants**

| | | Test de Levene sur l'égalité des variances | | Test-t pour égalité des moyennes | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | F | Sig. | T | Ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Différence écart-type | Inférieure | Supérieure |
| total4 | Hypothèse de variances égales | 1,219 | ,275 | ,114 | 48 | ,909 | ,01450 | ,12672 | -,24029 | ,26929 |
| | Hypothèse de variances inégales | | | ,110 | 33,777 | ,913 | ,01450 | ,13154 | -,25289 | ,28189 |

### اختبار أنوفا للعمر

**ANOVA**

total4

| | Somme des carrés | Ddl | Moyenne des carrés | F | Signification |
|---|---|---|---|---|---|
| Inter-groupes | ,879 | 3 | ,293 | 1,643 | ,193 |
| Intra-groupes | 8,204 | 46 | ,178 | | |
| Total | 9,083 | 49 | | | |

### اختبار أنوفا للمستوى الدراسي

**ANOVA**

total4

| | Somme des carrés | Ddl | Moyenne des carrés | F | Signification |
|---|---|---|---|---|---|
| Inter-groupes | ,145 | 3 | ,048 | ,249 | ,862 |
| Intra-groupes | 8,938 | 46 | ,194 | | |
| Total | 9,083 | 49 | | | |

**اختبار أنوفا للتخصص**

**ANOVA**

total4

| | Somme des carrés | Ddl | Moyenne des carrés | F | Signification |
|---|---|---|---|---|---|
| Inter-groupes | ,562 | 4 | ,141 | ,742 | ,568 |
| Intra-groupes | 8,521 | 45 | ,189 | | |
| Total | 9,083 | 49 | | | |

**اختبار أنوفا للوظيفة**

**ANOVA**

total4

| | Somme des carrés | Ddl | Moyenne des carrés | F | Signification |
|---|---|---|---|---|---|
| Inter-groupes | ,105 | 4 | ,026 | ,132 | ,970 |
| Intra-groupes | 8,978 | 45 | ,200 | | |
| Total | 9,083 | 49 | | | |

**اختبار أنوفا لعدد سنوات الخبرة**

**ANOVA**

total4

| | Somme des carrés | Ddl | Moyenne des carrés | F | Signification |
|---|---|---|---|---|---|
| Inter-groupes | ,533 | 3 | ,178 | ,956 | ,421 |
| Intra-groupes | 8,549 | 46 | ,186 | | |
| Total | 9,083 | 49 | | | |

## ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان "أثر طبيعة الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية" ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة كل متغير على حدى في الجانب النظري وبدراسة ميدانية بالمؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل في الجانب التطبيقي. وقد تم استخدام الإستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية من خلال توزيعه على أفراد عينة الدراسة، وبعد إتمام عملية جمع البيانات الأولية تمت معالجتها ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وتحليل النتائج المتوصل إليها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل تلتزم بالإفصاح المحاسبي وتحرص على عرض قوائم مالية تخدم مصالح مستخدميها، وأن طبيعة الإفصاح المحاسبي تأثر على جودة قوائمها المالية.



**الكلمات المفتاحية:** الإفصاح المحاسبي ـ القوائم المالية ـ الجودة ـ المؤسسات الاقتصادية ـ ولاية جيجل.



## Résumé de l'étude

Cette étude vise à montrer «la nature de l'impact de l'information comptable sur la qualité des états financiers," Pour atteindre cet objectif, nous avons étudié chaque variable séparément dans l'étude théorique et une étude de terrain sur les institutions économiques au niveau de la wilaya de Jijel dans le côté pratique. Le questionnaire a été utilisé comme un outil pour recueillir des données primaires ont le distribuant aux personnes de l'échantillon de l'étude, et après l'achèvement du processus de collecte des données et les traitées avec le programme initial de la Statistique Package for Social Sciences, et l'analyse des résultats obtenus à l'aide de méthodes statistiques appropriées. Nous sommes arrivés dans cette étude que les institutions économiques au niveau de la wilaya de Jijel s'engagent à assurée la divulgation de la comptabilité et est désireux de présenter des états financiers qui prendre en considération les intérêts de ses utilisateurs, et que la nature de l'information comptable influe sur la qualité de ses états financiers.



**Mots-clés**: information comptable des états financiers qualité des institutions économiques wilaya de Jijel.